جامعـــــــــــــة الأزهـــــــــــــــر – غــــــــــــــزة
عمــــــــــــــادة الدراســـــــــــات العليـــــــــــــا
كليـــــــــــــة الآداب والعلــــــــــوم الإنســـــــــــانية
برنــــــامج ماجســــــتير دراســــــات شــــرق أوســـــط



الانقسام الفلسطيني وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية في محافظات قطـاع غزة - دراسة ميدانيــة تحليليــة

(٢٠٠٧-٢٠١٢)م

Palestinian division and its impact on the social and political structure in Gaza strip governorates - analytical field study

(٢٠٠٧-٢٠١٢)

إعداد الباحث

علاء جواد محمد مرزوق

إشراف

الــدكتور: مخيمــر ســعود أبــو ســعدة
رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة الأزهر

الـــدكتور: عصـــام كامـــل مخيمـــر
أستاذ التـاريخ المسـاعد – جامعـة الأزهـر

قدمت هذه الخطة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الأزهر- غزة

١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم



﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

" التوبة ١٠٥"

صدق الله العظيم

الإهـــداء

أهدي بحثي هذا إلى

الذين قال تعالى فيهم :" وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً "

الماس الذي لا ينكسر... نبع العطاء الذي غرس الأخلاق بداخلي وعلمني طريق الارتقاء... إلى روح أبي

إلى الزهرة التي لا تذبل... نبع الحنان... التي ساندتني ووقفت إلى جانبي... حتى وصلت إلى هذه المرحلة من التقدم والنجاح... أمي

إلى من تعجز الكلمات عن وصفها، وتسكن أمواج البحر لسماع اسمها.. إلى زوجتي.

ملائكة الأرض... شقائق النعمان... الذين احتضوني وزرعوا الورد في طريقي.. إلى أخي الغالي أبو جواد وأولاده.

إلى أطيب الناس الى قلبي .. عمي الحبيب أبو بشير

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي ...... أبنائي وأبناء أخي الأعزاء

رفاق الدرب... بناة المستقبل... إلى أروع وأصدق وأنبل البشر.. أصدقائي

الذين رفعوا رايات العلم والتعليم وأخمدوا رايات الجهل والتجهيل.. إلى أساتذتي الأفاضل، وأخص بالذكر

الدكتور : مخيمر سعود أبو سعدة والدكتور عصام كامل مخيمر وروح الدكتور الفاضل/ موسى حلس أبو فراس

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من قال:

لا إله إلا الله محمد رسول الله

إلى من جعلهم الله إخوة بالله... إلى من لم أعرفهم... ولن يعرفوني

إلى من أتمنى أن أذكرهم... إذا ذكروني

إلى من أتمنى أن يبقى حورهم... في عيوني

الشكر والتقدير

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعة من وقفة نعود بها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد .

وقبل أن نمضى نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة .

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

وأخص بالشكر والتقدير

الدكتور / مخيمر سعود أبو سعدة

الدكتور/ عصام كامل مخيمر

على جهودهم الطيبة ومساندتهم لنا ووقوفهم إلى جانبنا في كل مراحل هذه الدراس

الباحث

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

ملخص الدراسة

لقد هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مضار وسلبيات الانقسام الفلسطيني على كل مناحي الحياة الفلسطينية، من خلال تناوله في فترات زمنية مختلفة، وضمن قضايا مختلفة، وركزت الدراسة على المرحلة الزمنية الواقعة بين العام ٢٠٠٧م؛ وهو العام الذي بدأ فيه الانقسام السياسي والجغرافي، وحتى العام ٢٠١٢م؛ وهو عام تسجيل الدراسة، وتعتبر هذه المرحلة الأكثر شدةً وعنفاً في الانقسام.

وقد بينت الدراسة حقيقة التماسك والترابط للمجتمع الفلسطيني، ومدى انسجام وقرب مكونات المجتمع الفلسطيني. رغم حدة الانقسام الذي أدى إلى العديد من المشكلات الاجتماعية؛ إلا أن المجتمع ما زال يحافظ على تماسكه، وهذا لا يعني وجود خطر حقيقي إذا ما استمر الانقسام. كما استعرضت الدراسة نشأة الأحزاب، ومراحل تطورها، وواقعها في ظل الانقسام.

كما وضحت الدراسة جذور وطبيعة الانقسام الفلسطيني، وأثره على المجتمع الفلسطيني، حيث ظهر أن الانقسام أضر بالتكوين الاجتماعي والبنية الاجتماعية بشكلٍ كبير، كما بينت أمر الانقسام على البنية السياسية، والتي تضررت بدورها من فعل الانقسام.

واستعرضت الدراسة أزمات النظام السياسية على بمجاله في محاولةٍ منها للتمييز بين الأزمات التي سببها الانقسام، والأزمات التي لا علاقة لها بالانقسام، ثم تناولت المصالحة الفلسطينية عبر مراحلها، ودور القوى والأحزاب الفلسطينية في دفع عجلة المصالحة.

وقد اعتمدت الدراسة في توضيحها مدى الأثر السلبي الذي أحدثه الانقسام على المستويين الاجتماعي والسياسي الفلسطيني على الدراسات الميدانية.

Abstract

The study aims to show the disadvantages of the Palestinian split on all aspects of Palestinian life, in different periods, and within the various issues. The study focused on the time between ٢٠٠٧; which political and geographical division began until the year ٢٠١٢; the year of the study. This period is the most severe and violent in the division stage.

The study revealed the fact that the coherence among the Palestinian society, and the extent components of society, despite the severity of division, which led to many social problems; however, the community still maintains its cohesion, and that does not mean there is a real danger if the continues division. The study also reviewed the emergence of political parties, stages of development, and their realities during the division.

The study also illustrated the roots and nature of the Palestinian division, and its impact on the Palestinian society, where it appeared that split has significantly damaged the social composition and social structure. It also showed the impact of division on the political structure.

The study reviewed the political crises of the regime in an attempt to distinguish between the crisis caused by the division, and the crises that is irrelevant to do division, then addressed the Palestinian reconciliation stages, and the role of the Palestinian forces and parties in the reconciliation.

The study depended on clarifying the extent of the negative impact caused by the division on the Palestinian social and political levels on field studies.

الفصل الأول
الإطار النظري للدراسة

- أولاً: المقدمة
- ثانياً: مشكلة الدراسة
- ثالثاً: تساؤلات الدراسة
- رابعاً: أهداف الدراسة
- خامساً: أهمية الدراسة
- سادساً: مناهج الدراسة
- سابعاً: حدود الدراسة
- ثامناً: مصطلحات الدراسة
- تاسعاً: أدوات الدراسة
- عاشراً: الدراسات السابقة

أولاً: المقدمــة

لقد شـهد المجتمع الفلسطيني ولا يزال العديد من الأحداث، التي تتسم بالسرعة والتلاحق منذ بداية القرن العشرين، هذه الأحداث وتنوعها رسمت مستقبلاً للقضية الفلسطينية، وساعدت على إرساء قواعد العمل السياسـي والاجتمـاعي فـي المجتمـع الفلسـطيني، منهـا: الانتـداب البريطـاني، والاحـتلال الإسرائيلي، والانقسامات الفلسطينية الأولى.

كما مر المجتمع الفلسطيني بانقسام حول أسلوب مواجهة السياسة البريطانية والصهيونية، بين المقاومة الشعبية السلمية وغير العنيفة، وانتهاج أساليب ثورية، كما كان هناك إختلاف في الرؤى حول أسلوب العمل الثوري. وفي تلك المراحل ما قبل عام ١٩٤٨م، مرت القيادة الفلسطينية بصراع أخذ الطابع العائلي بين الأحزاب الفلسطينية، مما أدى إلى ظهور الانقسام في الوعي الوطني ذاته، مما أعاق الحركة الوطنية الإيجابية، وأغلق عليها إمكانية التغيير.

لقد ولّـد الاتهـام المتبـادل بـين الأحـزاب والحركـات السياسـية الفلسـطينية؛ حالـة مـن التشـرذم السياسي وقد تحول بعض هذه القوى إلى التآمر على المقاومة الوطنية، وما زالت القضية الفلسطينية تعاني من ميراث سياسي ثقيل؛ أدى إلى ركود سياسي شديد، يتحمل الجميع المسؤولية عنه بدرجات متفاوتة، وتُوّج ذلك بالانقسام السياسي الذي وقع عام ٢٠٠٧م في الأراضي الفلسطينية، والذي كان لـه تـأثيراتٍ بالغـةٍ علـى المسـتوى الاجتمـاعي والسياسـي، ولـذلك تحـاول الدراسـة تحليـل تـأثير الانقسـام السياسي على البنية الاجتماعية والسياسية في قطاع غزة، من خلال الاستناد على دراسة ميدانية على عينـة مـن الشـباب الفلسـطيني (ذكـور وإنـاث)، وعـدد مـن القيـادات السياسـية فـي المحافظـات الخمسـة الممثلة لقطاع غزة.

كما تستند الدراسة على منظورٍ علمي، نظري وتطبيقي، حيث تعتمد في تحليلاتها النظرية على مقولات عدد من الاتجاهات النظرية، التي تساعد على تفسير وتحليل الآثار الناجمة عن حالات الانقسام والصراع الاجتماعي والسياسي عامة، وتشمل هذه المقولات وجهات نظر تجمع بين الخاص الفلسطيني والعام العالمي، كما تدفع إلى الكشف عن دور القوى الخارجية في بلورة عوامل الانقسام وتفعيلها، بل التحكم في درجته ومساراته، وفق مواقف سياسية، وإجراءات اقتصادية وأمنية خاصة، في ضـوء مـا يشـغله المجتمـع الفلسـطيني وتنظيماتـه السياسـية مـن مكانـة بـارزة علـى المسـتوى الإقليمـي والدولي لتحقيق أهدافه، إلى جانب بعض المقولات التي تساعد على تبني موقف جدي حول ما يحدث من مشكلات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، تبلورت بفعل الانقسام السياسي، فهذا الموقف يمكن أن يؤدي إلى خلق بديل يمكن الوصول إليه.

أما من الناحية التطبيقية، فإن الدراسة الميدانية تتضمن عدداً من الشباب الفلسطيني الذين يمثلون البنية الاجتماعية بشرائحها المتداخلة، وفق انتماءات قبلية، وتوزيعات جغرافية داخل القطاع، وأيضاً يمثلون التنظيمات السياسية محل الاهتمام، فهذه العينة تتباين وفق متغيرات اجتماعية؛ كالنوع، والعمر، والحالة الاجتماعية، والموطن الأصلي، ومحل الإقامة، ومتغيرات سياسية؛ كالهوية السياسية، وطبيعة العضوية داخل التنظيم، وطبيعة العمل السياسي، إلى جانب قسم ثانٍ ممثل لعينة الدراسة، وهو عدد من الرموز السياسية التي لها تأثير واضح في المسيرة السياسية نحو المصالحة، وأيضاً نحو المزيد من الانقسام، حيث يساعد ذلك على معرفة الواقع، والقدرة على رسم المشاهد المستقبلية المحتملة للبنية الاجتماعية والسياسية الفلسطينية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

ساهم الانقسام السياسي في بروز بعض القيم الاجتماعية والسياسية المغايرة لما هو سائد في المجتمع الفلسطيني، بحيث ظهرت على المشهد الفلسطيني قيم الثراء، وثقافة الاستهلاك، وتدهور واضمحلال في القيم الوطنية والانتماء والولاء للوطن، مما أدى إلى زيادة الهوة بين الشرائح والبناء السياسي.

ثالثاً : وتتمحور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- ما أثر الانقسام الفلسطيني على البنية الاجتماعية، والبنية السياسية في محافظات قطاع غزة؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

١. هل يمكن اعتبار الانقسام ثقافة سياسية في المجتمع الفلسطيني؟
٢. ما طبيعة التكوينات الاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني؟
٣. ما هي طبيعة نشأة الأحزاب السياسية الفلسطينية؟
٤. ما هو واقع التنظيمات السياسية الفلسطينية في مختلف المراحل؟
٥. كيف أثر فوز حماس على تطور بنية النظام؟
٦. هل هناك دور للقوى الاجتماعية والأحزاب السياسية لمحاولة إنهاء الانقسام؟

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١. تحديد الجذور التاريخية لظاهرة الانقسام السيــاسي الفلسطيني.

٢. التعرف على طبيعة التكوينات الاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني.

٣. التعرف على طبيعة نشأة الأحزاب السياسية الفلسطينية.

٤. رصد واقع التنظيمات السياسية الفلسطينية في مختلف مراحل العمل الحزبي.

٥. بيان وتفصيل أزمات النظام السياسي الفلسطيني بعد فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦.

٦. رصد الدور الفعلي للقوى الاجتماعية، والأحزاب السياسية في إنهاء الانقسام، سواء كان هناك دور حقيقي أم لا.

خامساً: فرضيات الدراسة.

١- **الفرضية الأولى**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة لنوع الجنس.

٢- **الفرضية الثانية**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية وأزمة النظام السياسي بالنسبة للفئات العمرية.

٣- **الفرضية الثالثة**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة لنوع المهنة.

٤- **الفرضية الرابعة**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة للمؤهل العلمي.

٥- **الفرضية الخامسة**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة للأماكن السكن.

٦- **الفرضية السادسة**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة للحالة الاجتماعية.

٧- **الفرضية السابعة**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة لنوع الانتماء السياسي.

سادساً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذي تتصدى لدراسته.

١. الأهمية النظرية:

تتمثل في أن الدراسة الحالية؛ تلقي الضوء على أكثر الموضوعات السياسية والاجتماعية ارتباطاً بالشخصية الفلسطينية، والتي تسهم في علاج أخطر الأزمات التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، وهي أزمة الانقسام، كما أن الدراسة تضيف للمكتبة العربية جديداً في موضوع الانقسام السياسي وآليات حله، خاصة أنها إحدى الدراسات التي تطبق على مجتمع ينطوي على خصوصية عدم الاستقرار، سواء من منظور تاريخي أو معاصر.

٢. الأهمية التطبيقية:

تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية في:

أ. إعداد أداة لمحاولة قياس الآثار الاجتماعية والسياسية التي ولّدتها عملية الانقسام السياسي على المجتمع الفلسطيني، يتم من خلالها الكشف عن مدى شيوع الظاهرة ودرجتها وأهم معالمها، كما تعد الدراسة الحالية من الدراسات المهمة للمجتمع الفلسطيني، الذي يتميز بخصوصية سياسية، واجتماعية، واقتصادية، تميزه عن باقي المجتمعات، وافتقاره إلى مثل هذه الدراسات، كما تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فيما توفره من بيانات ومعلومات، وما تكشف عنه من ارتباطات وعلاقات بين مظاهر الانقسام السياسي، والخلفيات الاجتماعية والسياسية، وهي معلومات لا غنى عنها في أية حلول للتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية التي تبلورت بفعل الانقسام السياسي، بما يساعدهم للتخلص مما يتعرضون له من ضغوط، واضطرابات اجتماعية ونفسية، بل وأمنية أيضاً.

ب. مقترحات وتوصيات إلى المعنيين في السلطة الفلسطينية، من خلال تسليط الضوء على تداعيات الانقسام، سواء على الصعيد الداخلي الفلسطيني، أو على الصعيد الخارجي متعدد الدوائر، ولما لها من تأثير في صياغة شخصية الإنسان الفلسطيني وسلوكه، وانطلاقاً من أهمية الإنسان، باعتباره العنصر الأساسي المعول عليه في بناء الأرض وتعميرها، فلذا أصبح من المسلمات التعرف على العوامل التي تعيق إبداعه، وإنتاجه، وتطلعاته، وطموحاته، كي يتسنى للمؤسسات التصدي لهذه المعوقات، والعمل على إزالتها أو تقليلها؛ كي تخلق إنساناً يمكن الاستفادة من طاقاته للبناء والتطور.

سابعاً: مناهج الدراسة:

١. **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو منهج مرتبط بظاهرة معاصرة؛ بقصد وصفها وتفسيرها، فهو يقوم بوصف ما هو كائن، وتفسيره، ووصفه وصفاً دقيقاً، ويعبر عنه تعبيراً كيفياً، يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أو تعبيراً كمياً، يعطي وصفاً رقيماً يوضح مقدار هذه الظاهرة، أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى(١).

يعتمد المنهج الوصفي التحليلي على جمع المعلومات والبيانات من مصدرها، وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية لمشكلة الدراسة، مستعيناً بأدوات الدراسة التي ستعتمد على استبيان، وتدعيمه بالمقابلات الشخصية على بعض عناصر البحث الميداني ذات الدلالات السياسية الاجتماعية، وفاعليتها وتأثيرها على إنهاء الانقسام.

٢. **المنهج التاريخي:** وهو دراسة مرتبطة بالماضي وأحداثه، كما يرتبط بدراسة الظواهر في الحاضر بالرجوع إلى نشأتها وتطورها، والعوامل التي أدت إليها(٢)، كذلك ستقوم الدراسة برصد ظاهرة الانقسام في المجتمع الفلسطيني، وتبيان جذورها ودوافعها الحقيقية، وتتبع تاريخها، وتسليط الضوء على حالة المجتمع الفلسطيني، وتعامله مع الانقسامات الداخلية تاريخياً، وذلك لاستحداث حلولاً جذرية لإنهاء الانقسام الفلسطيني.

٣. **منهج المنظور المقارن:** وهو منهج يقارن بين المراحل الزمنية التي شهدت حالات وأحداث مشابهة لحالة الدراسة، والمقارنة مع بلدان شهدت انقسامات على خلفيات مشابهة لحالة دراستنا وعلى خلفية انتخابات.

٤. **منهج الثقافة السياسية:** وهو منهج يبحث في الخلفيات الثقافية للمجتمع قيد الدراسة من حيث تبني أفراد المجتمع لثقافات وحملهم لقيم وتوجهات وممارستهم لسلوك يؤدي إلى حدوث انقسامات، وبذلك يجيب هذا المنهج حول التساؤلات بدراسة الخلفية الثقافية للمجتمع.

ثامناً: حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة بالحدود التالية:

- **الحد المكاني:** محافظات قطاع غزة.
- **الحد الزماني:** تتناول الدراسة الفترة التاريخية منذ وقوع الانقسام، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة عام ٢٠٠٧ م وحتى عام ٢٠١٢م.

---

(١) موفق الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي "الكتاب الأول: أساسيات البحث العلمي"، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان – الأردن، ٢٠٠٦، ص١٠٧.

(٢) المرجع السابق، ص٩١.

تاسعاً: مصطلحات الدراسة:

تحاول الدراسة هنا تقديم عرض تحليلي لأهم المفاهيم، على أن يرتبط بذلك تحديد المعاني الإجرائية لكل منها، وأيضاً الوصول إلى بعض القضايا التي تحدد الارتباطات النظرية القائمة بين هذه المفاهيم.

١. مفهوم الانقسام: مقاربة

نجحت حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦م، وشكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة[١]، ومرت تلك الحكومة بما يقارب عام من الأحداث والصراعات الحزبية، والتي امتازت في تلك المرحلة بتضارب وعدم وضوح الصلاحيات، بين الرئيس محمود عباس ورئاسة مجلس الوزراء (رئيس الوزراء)، الأمر الذي أدى إلى انتقال الصراع إلى الشارع وتفاقم الاقتتال، والذي على أثره جاء اتفاق مكة[٢] في فبراير ٢٠٠٧م، برعاية المملكة العربية السعودية؛ ليعمل على وضع حد للاقتتال، وتشكيل حكومة وحدة وطنية (الحكومة الحادية عشر)، وإعادة تكليف إسماعيل هنية لرئاسة الوزراء، ولم يمر سوى بضعة أشهر حتى عاد الاقتتال من جديد، وانتشر في الشارع الفلسطيني بشكل موسع، وصولاً إلى سيطرة حركة حماس على الحكم في قطاع غزة بالقوة في منتصف يونيو ٢٠٠٧م، إلا أن الانقسام كفعل سياسي له جذور تاريخية داخل البنية السياسية الفلسطينية، فالاختلافات الأيديولوجية تعد أمراً طبيعياً في التفاعل والعلاقات السياسية، خاصة في النظم الديمقراطية، إلا أن الأمر يختلف قياساً بما حدث بين الفلسطينيين وبعضهم البعض، فالقراءة المتأنية للتاريخ السياسي الفلسطيني، تكشف عن وجود اختلافات تعكس تعددية سياسية من نوع خاص، تحكمت في بلورتها أسباب ووسائل تاريخية وجغرافية، كما تؤكد أن للانقسام الحاصل الآن عوامله الموضوعية إلى حد ليس بالقليل، وإن كان ظهور منظمة التحرير الفلسطينية قد شكّل تحولاً نوعياً في العمل السياسي الفلسطيني، بما مثلته في إطار موحد للفلسطينيين، كما أن وجود المنظمة لم يمنع من ظهور تباينات وانشقاقات ما بين قياداتها وبعض الفصائل المنضوية تحت لوائها، كالجبهة الشعبية، أو منظمة الصاعقة، أو جبهة التحرير العربية، أو داخل الحزب الواحد كالذي عرفته الجبهة الشعبية، حيث

---

(١) نقلا عن: حسام علي يحيى الدجنى، فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦ وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة الأزهر، ٢٠١٠.

(٢) للمزيد من الاطلاع على صيغة اتفاق مكة، أنظر: محمد جمعة، اتفاق مكة .. قراءة في التداعيات السياسية وحدود الشراكة، السياسة الدولية، المجلد ٤٢، العدد ١٦٨، القاهرة، أبريل ٢٠٠٧، ص١٥٨-١٦٣.

انشقت عنها الجبهة الديمقراطية، ثم الجبهة الشعبية – القيادة العامة، أو الانشقاقات التي عرفتها حركة فتح، كخروج جماعة أبو نضال، وأبو موسى، وغيرهم[١].

ويمكن القول أن الانقسام الذي جرى منتصف يونيو ٢٠٠٧م، وإن كان الأخطر في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه كان تتويجاً لمفاعيل انقسامية تعرض لها المشروع الوطني مسبقاً، حيث أن الخلافات والانشقاقات داخل فصائل المنظمة وعدم القدرة على تجاوزها ومعالجتها في حينه، قد أوجدت المناخ المناسب للانقسام المعيق للتوصل لاستراتيجية عمل وطني، ولمشروع وطني محل توافق الجميع، فمع قيام السلطة الفلسطينية، تعمقت ونشطت المفاعيل الانقسامية ومبررات الانقلاب على المشروع الوطني التحرري، ثم مع تأزم السلطة، وتعثر التسوية، وتصاعد قوة حركة حماس، أصبح الانقسام ضرورة من وجهة نظر حماس؛ لتأسيس مشروع جديد، وهو (المشروع الإسلامي) الذي كان في حالة سكون منذ عام ١٩٨٧م[٢].

ويمكن القول أن أخطر ما يواجه المشروع الوطني بصيغته الراهنة (المشروع المرتهن بالتسوية التي أسس لها اتفاق أوسلو وملحقاته)، هو الخلل التكويني المرتبط بالجغرافيا السياسية، فهذا المشروع وبحكم الجغرافيا، منقسم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومفتاح التواصل والربط بينهما بيد إسرائيل، وعليه، ستكون إسرائيل جزءاً من النظام السياسي المرتبط بالتسوية، مما يجعل أيضاً الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة محل شك، هذا الخلل؛ هو الذي جعل سيطرة حماس على قطاع غزة والانقسام الناتج عنه سهل الحصول، فالجغرافيا وإسرائيل كانا خير داعم ومعزز للانقسام، ومن هنا، فإن المشروع الوطني المنبثق عن تسوية أوسلو، لا يعني التخلي عن المشروع الوطني كمشروع تحرر وطني لا يسقط ما استمر الاحتلال، بل البحث عن صياغة جديدة له، تحرره من الارتهان لإسرائيل.

في ضوء هذه الملاحظات التحليلية، ترى الدراسة أن تحليلاتها للانقسام السياسي كمفهوم، لا بد وأن يستند على محورين أساسيين لا يمكن الفصل بينهما، ويشكلان معاً الإطار اللازم للمعنى الإجرائي:

الأول: موضوعي يقف على طبيعة العلاقة بين الماضي والحاضر، وكذا بين المحلية والعالمية، وما تعكسه على مدى فاعلية أسباب الانقسام، **أما الثاني:** فذاتي يشير إلى العلاقة بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي، وغني عن البيان أن المحورين مترابطان إلى حد كبير، بل أن الأول يؤثر بشكل أساسي في المحور الثاني، بل يشكله في كثير من الحالات، بعبارة أخرى، إن تعريف الانقسام ينطوي في كثير من الحالات على العوامل الموضوعية والذاتية معاً، أي الظروف المؤثرة في تشكيل مجموعة من العوامل

(١) للمزيد من الاطلاع على طبيعة الانشقاقات داخل الأحزاب والحركات الفلسطينية، أنظر: الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول والجزء والثاني، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤.

(٢) للمزيد حول المشروع الاسلامي لحركة حماس، انظر: خالد أبو العمرين، حركة المقاومة الاسلامية "حماس"، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

المتداخلة، والتي تجمع ما بين العوامل السياسية والأخرى الاجتماعية والثقافية في بُعدٍ شمولي، يكون فيه لكل عامل وزن محدد، وفقاً للظروف المتداخلة التي تتشكل فيها الأنماط السلوكية للأفراد، فالانقسام كما يتبدى من خلال انعكاساته على البيئة الاجتماعية، والسياسية داخل قطاع غزة؛ يعد محصلة نهائية لعدد من المحددات والعوامل التي تتداخل وتتفاعل مع بعضها بشكل معقد، وبصورة جدلية.

إن المعنى الموضوعي الذاتي للمحددات الاجتماعية كمفهوم، ينطلق من المجتمع والأسرة بنطاقها الاقتصادي والثقافي، أو وضعها معاً في إطار المحيط الدولي المتغير والضاغط، والذي يشكل أحد أسباب وعوامل الانقسام ذاتها، ويجعلها تتفاعل بدرجة معينة دون أخرى، فكل من هذه العوامل يسير وفقاً لمنظومة دولية تنطوي على عدم التكافؤ، وتشكل ضغوطاً اجتماعيةً وسياسيةً تدفع إلى بلورة أسباب الانقسام السياسي الفلسطيني، ومن ثم فإن هذه الدراسة تَعرِض الانقسام السياسي وتأثيره على البنية الاجتماعية والسياسية لقطاع غزة، من خلال المناقشات اللاحقة التي هي أكبر من رؤيتها في المحيط الاجتماعي الضيق (كما ترى كثير من الدراسات الاجتماعية والسياسية)، أو حتى في الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد، وإنما تتعدى ذلك المدى؛ فأسباب وعوامل الانقسام تعبير عن مجموعة متشابكة من العوامل الكامنة في النظام الاجتماعي السياسي لدى الجماعات الاجتماعية والفصائل السياسية، وكرد فعل هذه الجماعات على تلك الضغوط المتزايدة، ويمكن عرض التعريف التالي للانقسام قبل عرض تعريف الدراسة للانقسام الفلسطيني وهو كالتالي:

(الانقسام الفلسطيني المعاصر مصطلح يشير إلى نشوء حكومتين في صيف عام ٢٠٠٧م في الضفة الغربية وقطاع غزة، إحداهما تحت سيطرة حركة فتح في الضفة الغربية، والأخرى تحت سيطرة حركة حماس في قطاع غزة، وذلك بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في مطلع عام ٢٠٠٦م، ونشوء أزمة سياسية ارتبطت بعراقيل للانتقال السلمي للسلطة داخلياً وخارجياً، وخضوع أجهزة السلطة الفلسطينية للحزب الذي كان تقليدياً، ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو يمسك زمام الحكم الذاتي الفلسطيني)[١].

وترى الدراسة أنه يمكن تعريف مفهوم الانقسام الفلسطيني المعاصر بأنه:

(مجموعة الخلافات السياسية الموجودة والمحتملة بين حركتي فتح وحماس منذ عام ٢٠٠٧م وحتى الآن، والتي تعد محصلة لعوامل موضوعية ذات بُعد تاريخي من ناحية، وبعد معاصر من ناحية ثانية، كما ينطوي على انعكاسات على البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني كاملاً).

---

(١) الموسوعة ويكبيديا الحرة، الانقسام-الفلسطيني/ar.wikipedia.org/wiki

٢. مفهوم البنية الاجتماعية:

يرتبط مفهوم البنية الاجتماعية بالعديد من الأبعاد، أهمها أن البنية تعد نتاجاً لمراحل تاريخية متعاقبة ومتراكمة، إلى جانب أنها قابلة للتغير من مرحلة تاريخية لأخرى وفق عوامل داخلية وأخرى خارجية، وبالتالي ارتبطت البنية الاجتماعية كمفهوم وبعد تحليلي بمفهوم البناء الاجتماعي، كوعاء لعدد من الأنساق والنظم الاجتماعية، وبناء عليه، يعد مفهوم البناء الاجتماعي كمفهوم محوري، يحدد البعد التحليلي لتأثير الانقسام السياسي على هذه النظم، وسوف تحاول الدراسة عرض بعض تعريفات علماء الاجتماع لمعنى وأبعاد البناء الاجتماعي.

ويمكن القول أن البناء الاجتماعي، قد أثار نوعاً من الجدل بين علماء الاجتماع، فقد أشار "ريموند فيرث" (♦)إلى أن البناء الاجتماعي لكي يقوم على أسس قوية؛ لا بد أن يكون لدى أعضاء المجتمع فكرة واضحة حول مكونات وديناميات النظم الاجتماعية، كما يجب عليهم أن يتوقعوا هذه الديناميات من خلال تفاعلهم مع بعضهم؛ حتى يمكنهم أن ترتبط جوانب وأنشطة حياتهم على هذا الأساس(١).

ويعرف "إيفانز بريتشارد"(♦) البناء الاجتماعي بأنه: الجماعات الاجتماعية المستمرة في الوجود لوقتٍ كافٍ، بحيث تستطيع الاحتفاظ بكيانها كجماعات، رغم التغيرات التي تحدث للأفراد الذين يكونون تلك الجماعات (٢).

ويعرف أحمد أبو زيد البناء الاجتماعي بأنه: البناء الكلي لأي مجتمع من المجتمعات، عبارة عن نسق من الأبنية المنفصلة المتميزة التي تقوم بينها رغم تمايزها وانفصالها علاقات متبادلة، مثل البناء القرابي، والبناء السياسي، والبناء الاقتصادي(٣).

(♦) ولد في نيوزيلندا في عام ١٩٠١، أكملت ريموند فيرث على درجة الماجستير في الاقتصاد (١٩٢٢)، ودبلوم في العلوم الاجتماعية (١٩٢٣) في أوكلاند.

(١) أنظر: يوسف أ. صايغ، الاقتصاد العربي: منجزات الماضي وآفاق المستقبل، ترجمة الدكتور عز الدين جوني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٠، ص٤٣.

(♦) عالم أنثروبولوجيا إنجليزي كبير ساهم في تطوير الأنثروبولوجيا الاجتماعية . كان بروفيسور في الأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة أوكسفورد في إنجلترا من سنة ١٩٤٦ ل ١٩٧٠.

(٢) م. أ. إفانز بريتشارد ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة: أحمد أبو زيد، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٦٧، ص ٤٢.

(٣) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي.... مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول، المفهومات، الطبعة الثامنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص٩.

من التعريفات السابقة، يمكن ملاحظة أن العلاقات الاجتماعية والأنساق، والنظم الاجتماعية، هي محور الاهتمام في دراسة البناء الاجتماعي، ويمكن القول أيضاً، أن البناء الاجتماعي لا يستمر في الزمان دون تغير، ففي كل يوم تتغير العلاقات الاجتماعية بين الأشخاص والجماعات، بالولادة، والموت، والهجرة، والمنازعات، وهذا يعني أن البناء الاجتماعي في تغيرٍ مستمر.

وبناء عليه، يمكن تعريف البنية الاجتماعية لقطاع غزة بصورة إجرائية تتماشى مع موضوع هذه الدراسة، على أنها:

(مجموعة النظم والأنساق الاجتماعية التي تمثل قطاع غزة كبناء اجتماعي، والتي تتفاعل مع بعضها البعض وفق أوجه مختلفة ومتنوعة للحياة الاجتماعية، إلا أنها تتكامل في مظاهرها بفعل التأثر بالانقسام السياسي).

٣. مفهوم البنية السياسة:

إذا كان لفظ البنية يعد لفظاً جغرافياً، يوضح العصور الجيولوجية للأرض، وما مرت به من عوامل للتعرية ومكونات جديدة، فإن معنى البنية السياسية يختلف عن ذلك الارتباط بنفس المعنى، فقياساً بالتنظيمات والأحزاب، تشير المعطيات التاريخية إلى ولادة أحزاب وقوى جديدة، واندثار أحزاب وقوى أخرى، وقياساً بالأفكار والمبادئ السياسية شهدت المراحل التاريخية العديد من الإمبراطوريات والأيديولوجيات السياسية المعبرة عنها، إلى أن وصل العالم إلى ما يعرف بنهاية الأيديولوجيا، والتحول إلى نظام القطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة، والاتجاه نحو عولمة لم تتحدد ملامحها النهائية بعد.

ويمكن القول أن البنية السياسية هي الإرث التاريخي لنشأة وتشكل السلطة وعلاقتها بالمجتمع، وبالنظر إلى البنية السياسية يمكن القول، أن أي نظام سياسي لأي مجتمع قد مر بالعديد من المراحل الدالة على تبدل واضح في القيم، والأفكار، والمبادئ السياسية، إلى جانب تبدل في شكل النظام ذاته (ملكي / رئاسي / برلماني)، بالإضافة إلى تبدل المكانة السياسية في إطار تداول للسلطة، سواء بالانقلاب، أو بالثورة، أو بالانتخابات الحرة، غير أن البنية السياسية كإطار، فإنها تشمل كافة القوى السياسية التي تشكل هذه البنية، وتعكس ملامح التفاعل والعلاقات القائمة بين هذه القوى وبعضها البعض، فالترتيب الخاص بالبنية السياسية يكشف عن الحاكم والمحكوم، الأغلبية والأقلية، القوى المسيطرة أيديولوجياً وسياسياً، والأخرى المعارضة لها، وغير ذلك من تقسيمات، وإلى جانب هذه القوى، توجد العديد من جماعات الضغط التي تمارس دورها في صناعة القرار السياسي، بل وتتحكم في مدى إمكانية تطبيق هذه القرارات أو تحول دون ذلك داخلياً على الأقل، وهناك جماعات المصالح التي تجمعها أهداف مشتركة، دون النظر إلى المبادئ السياسية لكل جماعة منها، فقد يتجلى الاندماج وسيادة الاتفاق بين هذه الجماعات، وقد تتعرض للانقسام في حالة الوصول إلى تحقيق مصالحها.

وبالانتقال إلى البنية السياسية الفلسطينية وفق هذه المقولات، يمكن القول أن الأحزاب الفلسطينية التي تشكلت منذ عام ١٩١٨م وحتى هزيمة العام ١٩٦٧م، لم تكن أحزاباً بالمعنى السياسي القائم على هيكلٍ تنظيميٍ واضح، وجهد مؤسسي، وتداول المسؤولية بالانتخابات، وإنما كانت أقرب إلى القبائل التي يلعب شيخ القبيلة فيها دور الملهم الشجاع، وهي وإن حملت أهدافاً سياسية تحررية، فإنها جعلت الممارسة السياسية أقرب للممارسة التنافسية الندية منها إلى شكل التكامل الوطني، بذلك تفتت الجهد الشعبي، والعائلي، والحزبي، وغابت خطط المواجهة المنظمة لاستيطان اليهود في فلسطين، ومواجهة موجات الهجرة، وتبعثرت الجهود ومنها السياسة، في سباق التنافس العائلي، هذا الوضع أدى إلى نتيجة حتمية بفشل هذه الأحزاب في تحقيق برامجها.

٤. مفهوم الأيديولوجيا:

هى نسق من المعتقدات والمفاهيم (واقعية ومعيارية)، تسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة، من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية الاجتماعية للأفراد والجماعات. وهذا هو ما يمكن وصفه بالمعنى الحيادي للمصطلح، إذ أن مثل هذا التعريف ليست لديه القدرة على توضيح الدلالات المختلفة والمتنوعة، التي اكتسبها من الأنساق الفكرية العديدة، التي عملت على إظهار مدى التوازن بين الجانبين: الواقعي والأخلاقي، اللذين يمثلان مقومات الأيديولوجيا [١].

أو هى نظام الأفكار المتداخلة (كالمعتقدات، والتقاليد، والمبادئ، والأساطير)، التي تؤمن بها جماعة معينة، أو مجتمع ما، وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية، والأخلاقية، والدينية، والسياسية، والاقتصادية، والنظامية، وتبررها في الوقت نفسه، وتقوم الأيديولوجيات بمهمة التبريرات المنطقية، والفلسفية؛ لنماذج السلوك، والاتجاهات، والأهداف، وأوضاع الحياة العامة السائدة. وجدير بالذكر، أن أيديولوجيا أي شعب، تنطوى على تفسير، وإعادة صياغة أطر مرجعية أيديولوجية بديلة على أن هناك من يرى أن عناصر الأيديولوجيا حقائق صادقة، ومذاهب ثابتة، وليست صيغاً فلسفية أو نظرية، يمكن أن تتوافق مع كل تغير في الظروف الاجتماعية، والثقافية[٢].

وهناك تعريف آخر للأيديولوجيا بأنها نسق من الآراء، والأفكار، والنظريات السياسية، والحقوقية، والدينية، والأخلاقية، والفلسفية؛ فالأيديولوجيا جزء من الوعي الاجتماعي، تتحدد بظروف حياة المجتمع المادية، وتعكس العلاقات الاجتماعية، وفي المجتمع الطبقي تتسم الأيديولوجيا بطابع طبقي، ويأتي الصراع في ميدان الأيديولوجيا انعكاساً طبيعياً لتضاد المصالح الطبقية، ويمثل شكلاً من أشكال الصراع الطبقي الأساسية[٣].

---

(١) حسين رشوان، الأيديولوجيا والمجتمع، ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٣.

(٢) ياكوب باريون، ما هي الأيديولوجية؟ دراسة لمفهوم الأيديولوجيا ومعضلاتها، ط١، ترجمة: أسعد رزوق، الدار العلمية، لبنان، ١٩٧١، ص١٣.

(٣) تركي الحمد، دراسات أيديولوجية في الحالة العربية، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص٣.

عاشراً: أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عدد من الأدوات، ومن أهمها:

١. المصادر العلمية المتوفرة (الوثائق، والمصادر، والمراجع، والموسوعات، والتقارير).
٢. الاستبيان، سوف تعتمد الدراسة على استبيان؛ للاستفسار عن العديد من الجوانب المتعلقة بالانقسام، والجوانب الاجتماعية التي تأثرت به.
٣. المقابلة، سوف تقوم الدراسة بإجراء مقابلات مع مجموعة من قيادات الأحزاب السياسية الفلسطينية، وقادة الرأي والقوى الاجتماعية، والأكاديميين، والمستقلين، وذلك لبيان دور القوى الاجتماعية، والأحزاب السياسية في إنهاء الانقسام.

الحادي عشر: الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة أهمية قصوى في مسيرة أية محاولة بحثية في أي علم من العلوم، وتتزايد هذه الأهمية في مجال علم الاجتماع، والعلوم السياسية، نتيجة ظروفها الخاصة، من حيث تعدد مجالاتها، وتداخلها، والافتقار إلى مقولات تفسيرية موحدة، و أيضاً من حيث التباين في الوحدات التحليلية، والأطر المنهجية التي يتم الاستناد عليها وتنفيذ إجراءاتها.

وفيما يلي عرض للبحوث والدراسات السابقة التي توفرت للباحث:

١. **نعمان عبدالهادي فيصل، الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني، وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة-فلسطين، ٢٠١٢م.**

استعرض الباحث جذور الحركة الوطنية الفلسطينية وظهورها، ثم تدرج في تناول تاريخ القضية الفلسطينية عبر المراحل الزمنية المختلفة، منذ الانتداب البريطاني وحتى اتفاق أوسلو، وتطرق إلى الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني، وأسبابه، وتداعياته، ثم تحدث باستفاضة عن أسباب انقسام فتح وحماس، وتداعيات ذلك الانقسام على الحالة الفلسطينية، وقارن بين الانقسام في عهد الانتداب والانقسام في ظل السلطة الفلسطينية، وخلص إلى مجموعة من النتائج، أهمها: - كان الانقسام في عهد الانتداب البريطاني له تأثير على السواد الأعظم من الشعب، وللانقسام بين فتح وحماس له تداعيات بالغة وعميقة على كل قطاعات الشعب الفلسطيني، - الخلافان القديم والحديث لم يسلموا من التدخلات والتأثيرات الخارجية التي أطالت أمدهما. وتعتبر هذه الدراسة متينة وقوية، غير أنها غطت الانقسام في مرحلتيه، وركزت على المقارنة بينهما، وتأتي دراستنا بشكل موسع وأشمل، حيث تتناول تكوين المجتمع السياسي، والاجتماعي، والأحزاب الفلسطينية، إضافة إلى تناولها أزمات النظام السياسي، والمصالحة الوطنية.

٢. بلال الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حركة حماس نموذج"، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين–نابلس، ٢٠٠٧م.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظرة حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة للتغيير السياسي، مع اتخاذ حركة حماس نموذجاً، وفي محاولة الباحث للوصول إلى هدف الدراسة، انطلق الباحث من فحص فرضياته التي يمكن إيجازها، في أن مشروع حركة حماس في التغيير السياسي وضمن حدود الدراسة الزمانية (٢٠٠٠–٢٠٠٧م) يتضمن عدة أهداف، تتمحور حول تغيير أسس النظام السياسي الفلسطيني، ومرجعية السلطة والمنظمة، إضافة إلى إعادة صياغة معالم العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، متأثرة – هذه الأهداف – بجملة من العوامل، مثل: تحديات وفرض ذلك المشروع. ومن أهم نتائج الدراسة أن حركات الاسلام السياسي تختلف حول نظرتها إلى المشروع الوطني، وأن حماس لطالما كانت تطمح للوصول إلى السلطة، كما أن حركة حماس تجد أن العلاقة مع الاحتلال يجب أن تكون في إطار المقاومة فقط، وأنها لم تعترف بأوسلو كمرجعية للمشروع الوطني الفلسطيني.

وتختلف عن هذه الدراسة بأنها ركزت على أحد طرفي الانقسام، وهي حركة حماس، ولم تتناول الطرف الثاني وهي حركة فتح، كما أنها لم تتناول الانقسام بكليته.

٣. فائق عزام، التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة (١٩٩٣ –٢٠٠٧م)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين–نابلس، ٢٠٠٧م.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن قدرة حركة حماس التنظيمية، ومصادر التأثير فيها، وموقفها من السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأثير هذه العلاقة على التطور الديمقراطي، ورصد وتحليل التطور، والتحول، والانتقال، والترجيح، الذي مرت به حماس خلال تجربتها السياسية، ومحاولة استشراف آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني، في ظل إمساك حماس بالسلطة، واستنتجت الدراسة التالي:

أ. العلاقة الرابطة بين حماس ومنظمة التحرير ومن بعدها السلطة الوطنية منذ البداية، اتسمت بالتنافس الأيديولوجي الشديد أحيانا، والصراع العنيف أحيانا أخرى.

ب. رغم عدم اشتراك حماس في النظام الفلسطيني (منظمة التحرير والسلطة)، إلا أنها بقيت عامل مؤثر في العمل والقرار الوطني، وأثبتت حضورها، وأثّرت جذريًا في سياق الصراع مع إسرائيل.

ج. أثّر الخلاف بين حماس وفتح، على فرص التحول إلى الديمقراطية في المناطق الفلسطينية، وبخاصة بعد فوز حماس في الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٦ ، من خلال الصراع على الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة (فتح)، والحكومة (حماس).

د. أوضحت تجربة حماس في علاقتها مع المنظمة والسلطة أيض ا، أن العنف الداخلي الفلسطيني يؤثر على الحياة اليومية، ويعرقل عمل حكومة فلسطينية قادرة وفاعلة، ويعيق بناء حياة مدنية ديمقراطية، كما يعبّر ذلك عن هشاشة الحركة الوطنية في هذه المرحلة بالذات، بسبب عدم قدرتها على الإجابة عن الأسئلة العميقة التي تواجه المشروع الوطني.

وقد انطلقت الدراسة من افتراض رئيسي، حاول جاهداً أن يثبت أن لحركة حماس دوراً مهماً في بناء الديمقراطية في المناطق الفلسطينية وتدعيمها.

ولكنها لم تتناول أثر الانقسام على البنية الاجتماعية والسياسية على المجتمع الفلسطيني، وهو ما تناولته هذه الدراسة.

٤. علاء نزار العقاد، دراسة الخلاف السياسي بين التنظيمات العربية الفلسطينية (١٩٩٤-٢٠٠٠م) (فتح وحماس: دراسة حالة)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس- أبو ديس، القدس- فلسطين، ٢٠٠٩م.

تناولت الدراسة العديد من جوانب الخلاف بين حركتي فتح وحماس؛ لتحاول أن تجيب عن السؤال الأهم، "ما هو السبب الحقيقي وراء الخلاف بين الطرفين؟"، وحاولت الدراسة جاهدة الإجابة على ذلك السؤال، من خلال التطرق لمراحل العلاقة بين فتح وحماس، عبر الانتفاضة الأولى ومن ثم أوسلو وانعكاساته السلبية على طبيعة العلاقة بين الطرفين، وكان للتعصب الحزبي الدور الأهم في تأجيج ذلك الخلاف، إلى جانب دور اسرائيل الدائم في تغذية الخلاف، واستعرضت الدراسة أهم نتائج الخلاف بين حماس وفتح على الساحة الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أ- تعرض النظام السياسي الفلسطيني منذ نشوءه لتغييرات عديدة فمنذ منتصف الستينيات وحتى وقتنا الحالي دخلت تغييرات مهمة على هذا النظام، وارتبطت هذه التغييرات بأحداث ذات تأثير كبير في النظام السياسي الفلسطيني ككل.

ب- أحدث فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ م، تغي ا رت كبيرة في الخارطة السياسية الفلسطينية، نجمت فيما بعد عن استيلاء حركة حماس على السلطة بالقوة، وسيطرتها على قطاع غزة، وحدوث الانقسام السياسي بين شطري الوطن.

ت- إن تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية هو السبيل الوحيد لإعادة توجيه المسار الفلسطيني نحو الاتجاه الصحيح، من خلال والتوافق على رؤية واحدة مشتركة بين جميع أطياف العمل السياسي الفلسطيني، بحيث تجري انتخابات فلسطينية نزيهة تضمن تصحيح المسار السياسي الفلسطيني.

الدراسة في موضوعها مختصرة ومفيدة، وتخدم موضوع هذه الدراسة بشكل كبير، لكن هذه الدراسة تعتبر أشمل وأوسع، وتتناول الكثير من المحاور التي لم تتناولها تلك الدراسة.

٥. عواد جميل عبد القادر عودة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس، وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين(٢٠٠٤-٢٠١٠م)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، ٢٠١١م.

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة التطور الديمقراطي في فلسطين، وكيف وصل إلى حد الخلاف بين فصيلين سياسيين، وطبيعة العلاقة بين هذين الفصيلين أي فتح وحماس، ومدى تأثير خلافاتهما على مسيرة الديمقراطية، وعملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وتعتبر هذه الدراسة مهمة في جانبين، أولهما للتعرف على مسيرة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني وما قبله، والثاني للتعرف على أهم الأثار، السلبية للانقسام الفلسطيني. وقد خلصت إلى أهم النتائج التالية:

أ- اتسمت العلاقة بين حركتي (فتح) و (حماس)، ومن قبلها الحركة الإسلامية، بنوع من التنافس والتوتر والصراع أحيانا، وأن حالات الحوار والاتفاق أو التعايش كانت مؤقتة ومحدودة، وأن التوتر والنزاع والاختلاف كان الصبغة السائدة على العلاقة التي ربطت الطرفين.

ب- الخلاف بين حركتي (فتح) و(حماس) ظهر على الساحة الفلسطينية منذ انطلاق حركة (حماس) في الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٨ م، وذلك من خلال العلاقة التي سادت في تلك المرحلة وحصول المناكفات، ومحاولة كل طرف فرض سيطرته، وإبراز أنه الأقوى والمسيطر على الساحة الفلسطينية، وأولى الخلافات بينهما على تشكيل القيادة الوطنية الموحدة.

ت- يمكن القول أن الخلاف الايدولوجي واختلاف البرامج والمناهج والاهداف أسباب للخلاف والصراع بين حركتي(فتح) و(حماس) ، وأسلوب كل منهما في إدارة الصراع مع الاحتلال، حيث ترى حركة فتح القبول بمبدأ اقامة الدولة على أي جزء يتم تحريره وصولا للدولة على حدود عام ١٩٦٧ ، والدخول في مشروع التسوية والمفاوضات بخصوص القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، في حين ترى (حماس) ان الدين الإسلامي هو منهاج حياة، ويجب العمل على اقامة الدولة وتطبيق الشريعة الإسلامية ، ولا يمكن تحرير فلسطين إلا بالجهاد، ولا مكان للمفاوضات والاتفاقيات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

١. تختلف الدراسات والبحوث السابقة عن بعضها البعض، وتعددت أهدافها، فمنها من تناول الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية في إطار نظري، ومنها من تناولها في إطارين نظري وعملي، وتأتي هذه الدراسة لتتناول تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على البنية الاجتماعية، والسياسية بقطاع غزة.

٢. ركز الباحث على الدراسات والبحوث التي تناولت الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، بهدف إلقاء الضوء على واقعها من جوانب مختلفة، وقد أجمعت نتائج هذه البحوث والدراسات؛ على وجود قصور لدى الأحزاب في تحقيق أهداف الشعوب في الحرية والاستقلال.

٣. تتميز الدراسة الحالية في أنها تتناول التعرف على تأثير الانقسام السياسي الفلسطيني على البنية الاجتماعية والسياسية بقطاع غزة، كما تظهر في العديد من الملامح والفعاليات، وفق مؤشرات اجتماعية وسياسية، تؤكد هذا التأثير بصورة علمية، حيث لم تتطرق أي من هذه البحوث والدراسات لذلك.

٤. استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد الخارطة السياسية، التي توضح البنية السياسية الفلسطينية من ناحية، وأهمية المثقف في غرس الوعي السياسي والاجتماعي، الذي قد يؤدي إلى الحد من الآثار السلبية للانقسام على البنية الاجتماعية والسياسية بقطاع غزة.

الفصل الثاني

ملامح البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني

(إطلالة تاريخية)

تقديم:

شهد المجتمع الفلسطيني العديد من الأحداث، التي كانت وليدة الأوضاع السياسية والاجتماعية، والتي توثر في بعضها، حيث النكبة عام ١٩٤٨م الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني والأمة العربية، فقد سعى الاحتلال الإسرائيلي لتحويل الشعب الفلسطيني إلى شعب بدون هوية، وساعدته بريطانيا في ذلك بقوة، من خلال تزييف الحقائق وتشويهها بكافة الوسائل والأساليب المتاحة والمبتدعة، فكانت عملية الإقتلاع والتشتيت. حيث أن إقتلاع الفلسطيني من أرضه التاريخية التي عاش عليها، وأنشأ هوية فلسطينية ثقافية متميزة، ومؤسسات اقتصادية واجتماعية، كان الهدف منها تجريد الإنسان الفلسطيني من إرثه الثقافي، عبر اتباع سياسة تدميرية قاسية، بشطب هذا الميراث التاريخي والحضاري. وحَمِلَّ التشتيت كل معاني الظلم والقهر للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تهجيره، فأصبح الشعب الفلسطيني مبعد عن ثلاثة أرباع أراضيه، وتشتت معظمهم في أراضي البلدان العربية المجاورة في مخيمات اللجوء، وأصبح العالم يعرفهم منذ ذلك التاريخ بإسم اللاجئين الفلسطينيين[١].

وستحاول الدراسة من خلال هذا الفصل، التعرف على طبيعة البيئة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، وعرض ملامح تلك الطبيعة، وعلاقتها بالواقع السياسي والاجتماعي من منظور تاريخي، وسيناقش هذا الفصل محورين أساسين، هما التكوين الاجتماعي، والتكوين السياسي بكل معطياته ومكوناته.

أولاً: البنية الاجتماعية:

يثير التعرض للبنية الاجتماعية العربية كمفهوم، وخصائص، وتحديدات مطلقة أيضاً، العديد من الصعوبات، فمن حيث الاصطلاح يتم استخدامه مرتبطاً بمفاهيم مشابهة كالجماعة، والطبقة، والفئة الاجتماعية، ومن حيث الخصائص، فليس من اليسير الوقوف على ترتيب فعاليتها، ودورها في مسألة الوعي الاجتماعية، أما التحديدات المطلقة برمتها تنطوي على بعدٍ تاريخي، سواء على مستوى الفكر الإنساني العام، وتراث علم الاجتماع الخاص، أو مستوى الواقع غير الطبقي [٢].

وبالنسبة لوصفية المجتمع الفلسطيني، تزداد حدة هذه الصعوبات نظراً لتعدد المدخلات الخاصة لمحاولات فهم وتحليل تكويناتها، إذ تشير الوثائق التاريخية إلى أن الأصول العرقية للجماعات تتسم بالتنوع، من حيث المصادر والاختلاف، ومن حيث الفترة الزمنية الخاصة بكل منها، وقد أجمعت

---

(١) عاطف مجمد أبو مطر، دور التلفزيون الفلسطيني في تشكيل الوعي الاجتماعي لطلاب الجامعات: دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعات في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧١.

(٢) موسى حلس، ملامح الوعي الاجتماعي الفلسطيني في ضوء التحولات السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١، ص٧٣-٧٤.

هذه الوثائق إلى وجود عمق تاريخي يصل إلى القرن الثاني عشر قبل الميلاد، أما المكونات العرقية فهم عموريون، وآشوريون، وبابليون، وكلدانيون، إلى جانب الفرس، وقبائل البالستا الآتية من بحر إيجة (وهم أصحاب الاسم)، وكنعانيون. وتأتي هذه التنوعات في ضوء الموقع الجغرافي، وبالتالي علاقات صراعية، واختلاف في مكونات الوعي التاريخي ذاته، وما يمكن الوقوف عليه هنا وجود فواصل في إمكانيات التمازج الحضاري للشعب الفلسطيني[١].

إن المجتمع الفلسطيني ليس طبقياً بالمفهوم الماركسي، وإنما ينمو إلى جانب أسس القرابة والعصبية القبلية بوجه خاص، تحكمه مجموعة من العادات، والتقاليد، والأعراف، التي تكاد تصل إلى مرحلة القوانين، ومصدر هذه التقاليد الأصول العربية الشرقية في معظمها[٢].

إن الجماعات غير منفصلة تماماً على المستوى العام، بل تحكمها العديد من الروابط والصلات التي تحول دون الوقوف على فروق تامة بين الريف والحضر، خاصة في المجتمع الفلسطيني، فوعي هذه التكوينات يحمل العمومية إلى جانب الخصوصية الجماعية، وتفاعله مع الفردية بأشكال مختلفة، إضافة إلى فاعلية هذه الجماعات وتحديد مواقعها داخل روح العصر الذي تعيشه كمنظومة بنائية شاملة.

١. محدد الاقتصاد لتحديد ملامح البنية الاجتماعية:

انطوت البنية الاجتماعية على عدد من الجماعات المتفاعلة، في إطار وضعية التهجير القسري من الشمال إلى الجنوب (قطاع غزة)، ووضعية أخرى تتلخص في محاولة الاندماج داخل الاقتصاد الأردني (الضفة الغربية).

لقد أحدثت هزيمة العام ١٩٤٨م العديد من التغيرات في البينة الاقتصادية الفلسطينية في الضفة والقطاع، إذ اندثرت العديد من الإقطاعيات التي كانت مملوكة للسكان الأصليين، وتم الاستيلاء على بعض الأراضي من أجل استيعاب الجماعات النازحة، إلا أن كبار الملاك أو بالأحرى الإقطاعيين القدماء كانوا هم الأكثر نفوذاً على الرغم من فقدان جزء كبير من أراضيهم، وهنا ينبغي التأكيد على إحداث تراخي في نمط العلاقات السائدة، وأصبح هناك حاجة إلى آليات أخرى داخل الوعي المجتمعي ذاته من أجل التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة[٣].

---

(١) انظر: الموسوعة الفلسطينية، الدراسات التاريخية، ج٢، العدد الأول، ط١، بيروت، ١٩٩٠. وللتعرف على التكوين الاجتماعي أيضا انظر: رياض الأسطل، الفلسطينيون .. الهوية السياسية والبناء الحضاري، ط٣، إصدارات المركز الدولي، غزة–فلسطين، ٢٠٠٤.

(٢) مصطفى مراد الدباغ، القبائل العربية وسلائلها في فلسطين، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص١٨–٢٢.

(٣) سليم الجندي، الحركة العمالية في فلسطين، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٨ ، ص٩٤–٩٥.

وإذا أخذنا ملكية الأراضي على سبيل المثال، نجد الفئات التي امتلكت الأراضي لا تزيد في مجموعها عن الثلاثين عائلة وعشيرة، إلى جانب بعض التجار الذين حاولوا استثمار رؤوس أموالهم في حيازة وملكية الأراضي، وبعد أن أصبح المهاجرون في حاجة إلى أراضي يملكونها بدلاً من المخيمات التي سكنوها في البداية، والأمر لا يخلو هنا من وجود بعض المهاجرين أنفسهم، الذين حاولوا الحصول على أراضي برؤوس الأموال الآتية معهم، ويمكن التأكيد هنا على فاعلية الأزمة الاقتصادية خاصة داخل القطاع ، في إطار العسكرية التي عايشتها المناطق المختلفة(١).

أما إذا أخذنا الدخل الفردي ومتوسطاته، فنجد انقسام المجتمع إلى عدد من الشرائح ذات الأقلية العددية، التي انطوت حياتها على دخول مادية وعينية مرتفعة، في ظل الجمع بين النشاط الزراعي والتجاري، وترى الدراسة أن هذه الازدواجية قد تحققت بفعل الوعي بتغيرات الوجود الاجتماعي المغاير، إذ حملت الذهنية هنا جانباً مستقبلياً واضحاً، في ضوء العلاقة الجدلية بين الوجود والوعي كانعكاس رئيسي، مقابل شرائح أخرى أكثر عدداً واجهت تحديات البقاء، في ظل قلة الدخل والبحث عن الكساء، والغذاء، والدواء، بعد أن تغيرت مكانتهم بصورة جذرية عمّا ألفوه في مناطقهم الأصلية(٢).

وعلى الرغم من طبيعة هذا الإطار، فإن هذه الوضفية لم تستمر إلى نهاية الفترة المنظورة (١٩٤٨-١٩٦٧م)، إذ ظهرت فئة كبار التجار كمنافسة لكبار الملاك، بعد أن تحولت وظيفة المناطق الفلسطينية المتبقية من الزراعة إلى التجارة، وتجلى ذلك في وضفية قطاع غزة تحديداً، وفقاً لدور التجار في تصدير الحمضيات كمحصول رئيس في المجتمع الفلسطيني عامة، كما ساعد على ذلك الانفتاح على العالم من خلال البحر المتوسط والمجتمع المصري بوجه عام، وانفتاح أسواقه لاستهلاك هذه المواد داخل أراضيه في الفترة ذات التوجه الاشتراكي(٣).

إن العلاقة بين كبار الملاك وكبار التجار كانت تنطوي على توحد ظاهري، تجلت ملامحة في بنية الوعي بين المالكين، ومحاولة انقسام مناطق النفوذ على المستوى المحلي، إلى جانب محاولة الشريحتين معاً الحفاظ على المكاسب التي تم الحصول عليها، فيما يرتبط بتحديد المكانة الاجتماعية ومعاييرها المحدثة.

٢. محدد الثقافة لتحديد ملامح البنية الاجتماعية:

لا يمكن للدراسة الفصل بين التنوعات الاقتصادية والعرقية التاريخية في فلسطين، وأيضاً آليات التحول الآتي بفعل موجات التهجير القسري والشتات، وبين التعددية الثقافية التي تنطوي عليها الجماعات في إطار فعالية جدليتي الزمان والمكان.

---

(١) إبراهيم أبو كامش، التركيب الطبقي في الضفة والقطاع ١٩٤٨-١٩٦٧، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، ١٩٩١، ص٨.

(٢) المرجع السابق، ص١٠.

(٣) سليم الجندي، الحركة العمالية في فلسطين، مرجع سابق، ٩٧.

وبالنظر إلى حال التكوينات باستخدام المحدد الثقافي، ترى الدراسة ضرورة توصيف الجماعات خلال الفترة المنظورة (١٩٤٨-١٩٦٧م)، عن طريق استخدام التعليم كمؤشر، وانعكاساته على حدود المكان وثقافة القبيلة، وما أفرزته تراكمياً من بلورة عدد شيوخ القبائل؛ كان لهم وما يزال تأثير واضح في بنية الوعي ومفرداته الخاصة بمعايير ترتيب المكانات. إذن شهد البناء تكاملاً بين أصحاب الخبرة (الشيوخ)، وأصحاب المؤهل العلمي (المتعلمون)، باعتبارهم صفوات متداخلة، بالإضافة إلى تأثير الإعلام على كافة الفئات الاجتماعية، بما أدخله من إدراكاتٍ، وأحاسيسٍ، وقيمٍ، كان لها آثار واضحة في تحديد أشكال الوعي الريفي والحضري، من خلال درجات الانفتاح ومعدلات التطبيق[(١)].

يكتسب التعليم أهمية خاصة لخلق حالة من الشعور الجمعي، وتوافر المعلومات، وبالتالي بلورة أشكال محدثة من الوعي، إلا أن النظرة على وضعية المجتمع الفلسطيني، تُبيَن أن التعليم في فلسطين يكتسب خصوصية تأثيرها في تشكيل بنية الوعي، فمصادره تختلف وتتنوع، حيث لا يتلقى الطلاب الفلسطينيين تعليمهم في الداخل، إلى جانب عدم الاستجابة البنائية للتعليم، حيث يوجد عدم الموافقة لدى البعض على تعليم الفتاة، علاوةً على تحديات الاحتلال الخاصة بإمكانية التثقيف والتعليم[(٢)].

إن التعليم في فلسطين ارتبط بالتكوين الاقتصادي والاجتماعي، وتجلى ذلك في وضعية المتعلمين كتكوين اجتماعي أو شريحة خاصة، فهم عادة أبناء كبار الملاك، والتجار، وشيوخ القبائل، مما أدى إلى عدم وجود صراعات فاعلة بينهم وبين التكوينات التقليدية الأخرى، فظلت المكانة الأولى لشيوخ القبائل، وموافقة المتعلمين على إشغال مكانات تالية[(٣)].

كما شكلت القبيلة الوحدة الاجتماعية الأساسية في البناء الاجتماعي، فمع عدم وجود إطار قطري واضح الأبعاد، كانت القبيلة وما تزال هي الجماعة المرجعية لإدراكات، ووجدان، وقيم الأفراد، كذوات وشرائح متداخلة، وبالتالي ظهرت العديد من المكانات المتنوعة، كلٍ منها يبحث عن شريحة لوجودها الاجتماعي، كما تشكل الوعي بمفرداته في ضوء معايير ومحكات مختلفة[(٤)].

---

(١) حسين أبو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧، بيروت، مركز الأبحاث الفلسطينية، ١٩٧٩، ص١٦-١٨.

(٢) نبيل بدران، التعليم والتحديث في المجتمع الفلسطيني (١٩٤٨-١٩٦٧)، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٦٨، ص١٧-٢٠.

(٣) عبد المالك التميمي، بعض اشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي، المستقبل العربي ، العدد١١١ ، السنة الثانية عشر، ١٩٩٠، ص٢٩-٣٢.

(٤) نقلا عن: موسى حلس، نظام القضاء العشائري في فلسطين : دراسة ميدانية لدور المجالس العرفية في حل المنازعات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

لقد عاشت الجماعات الفلسطينية همومها المحلية، إلى جانب ما حملته من إدراكات وشعور حول قضايا قومية مختلفة، وبناءً عليه تداخلت مفردات الوعي، بفعل وسائل الأعلام بين الاغتراب والوعي المأزوم، والوعي المزدوج، والمزيف أيضاً، إذن حملت الذهنية الفردية ما هو عام، متفاعلاً مع ما هو قطري خاص، وتجلى ذلك من خلال الفعل الاجتماعي[١].

ثانياً: البنية السياسية للمجتمع الفلسطيني:

منذ العهد العثماني والعهد العربي الإسلامي، لم يكن لفلسطين كيان سياسي مستقل، فهي كسائر بلاد الشام، كانت تعتبر جزءاً من الدول الكبرى، وهي جزء من دولة عربية إسلامية منذ القرن السابع للميلاد وحتى القرن السادس عشر، ثم الدولة العثمانية منذ عام ١٥١٦م وحتى عام ١٩١٧م [٢].

ولم يكن لفلسطين كيان إداري مستقل وموحد، فعبر تاريخها الطويل خضعت لعدة تقسيمات إدارية، ومع ذلك، فإن افتقار فلسطين إلى وجود وحدة سياسية، أو وحدة إدارية، وحتى وحدة اقتصادية لا يلغي وحدة المجتمع، فقد امتلكت فلسطين خصائص اجتماعية معينة، جعلتها وحدة قائمة بحد ذاتها (الموقع الديني)، وقد تمحورت حول هذا الموقع قوى سياسية محلية، وجماعات عائلية، وتركيبات اجتماعية[٣].

إن جوهر المشكلة الفلسطينية هو مصير شعب، ومصير وطن، ولم تختلف مسيرة شعب فلسطين عن أي شعب عربي معاصر في إطار الحركة العربية الواحدة، ولكن ما تعرض له الشعب الفلسطيني من قهر يفوق ما تعرضت له الشعوب العربية، ويرجع ذلك إلى وجود الحركة الصهيونية، ومحاولتها القضاء على الشخصية الفلسطينية وهويتها، وواجه الشعب الفلسطيني هذا التحدي بالمقاومة، والعمل على تحقيق التضامن مع أي نضال عربي ضد الصهيونية والانتداب البريطاني، وإبعاد الخطر الصهيوني عن فلسطين، وقد أفرز الشعب الفلسطيني في العشرينيات من القرن الماضي قيادة فلسطينية، متمثلة في جمعيات إسلامية ومسيحية، وتولت قيادة الحركة الوطنية[٤].

ومع تفاقم الحالة ومعرفة المزيد عن أخطار الصهيونية، بدت الحركة الوطنية أكثر تماسكاً، وكلما بدت المؤامرة البريطانية على حقوق الشعب الفلسطيني أكثر وضوحاً، ازدادت الحركة الوطنية وحدةً وتلاحم[٥].

---

(١) حسين أبو شنب، الإعلام الفلسطيني، دار الجليل للنشر، عمان، ط١، ١٩٨٨، ص١٢-١٧.

(٢) عبد القادر عابد، فلسطين الموضع والموقع، الموسوعة الفلسطينية، ج٢.ع١، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص ٨-١١.

(٣) رياض الأسطل، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، ط١، فلسطين-غزة، ١٩٩٨، ص ٢٩-٣٢.

(٤) إلياس شوفان، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٠-١٣.

(٥) موسى حلس، ملامح الوعي الاجتماعي الفلسطيني، مصدر سابق، ص٢٦.

وعلى الرغم من اندماج الفلسطينيين في النشاط السياسي العربي القومي العام، كانت هناك مهام خاصة متميزة عن الحركة القومية السياسية، والتي فرضها الخطر المباشر للحركة الصهيونية التي استهدفت فلسطين[١].

١. مرحلة الانتداب البريطاني (١٩١٧ – ١٩٤٨):

تعتبر هذه المرحلة من أدق وأخطر مراحل القضية الفلسطينية، والتي تم فيها الكشف عن خصائص الحركة الوطنية وطبيعتها، وما تطرقنا لأحداث هذه المرحلة إلا انطلاقاً من أنه لا يمكن تجاهل أهمية عواملها، وصفاتها، ووقائعها، في التمهيد لمرحلة أكثر وعياً بالفكر السياسي المنظم، إلى جانب أنها احتوت على بعض المظاهر السياسية، والعسكرية، مروراً بوعد بلفور وانتهاءً بالنكبة[٢]. وتكمن خطورة تلك الفترة في تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، واستجلاب المال والأيدي العاملة؛ لتأسيس الوطن الذي كانت تسعى إليه الحركة الصهيونية[٣].

أما عن السمات الرئيسية للزعامة الفلسطينية في تلك المرحلة، والمتمثلة في الجمعيات الإسلامية المسيحية، أو الحركات والأحزاب الأخرى، سواء المعارضة أو الموالية للسلطة، فإنها تحتل رأس الهرم الاجتماعي الموروث من العهد العثماني، وتنتمي قيادة هذه الحركات، أو الجمعيات، أو الأحزاب، إلى فئة طبقية منها: الوجهاء من الملاكين، أو الأعيان، وعدد من المثقفين، ورجال الأعمال، وهي قوة اجتماعية غير فعالة تفتقر إلى الوحدة والتماسك الداخليين، فلم تتمكن من تنفيذ المهام الملقاة على كاهلها[٤].

وقد اعتمدت هذه القيادات السياسية والقوى الاجتماعية النضال السياسي السلمي، لإقناع بريطانيا بالتخلي عن سياستها خلال فترة الانتداب[٥].

ونلاحظ مما سبق أن غالبية أعضاء الهيئة العربية العليا الفلسطينية(♦) ، تنتمي إلى الشريحة العليا في المجتمع الفلسطيني، كما أن بنية النخبة الفلسطينية من حيث تشكلها الاجتماعي والسياسي،

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١٠ ،١٩٩٠، ص٩٢-٩٥.

(٢) المرجع السابق، ص٩٦..

(٣) محمد يونس الحسيني، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين، القدس، ١٩٤٦، ص ١٢٥.

(٤) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٨٤.

(٥) برهان غليون، مجتمع النخبة، معهد الإنماء العربي، ط١، بيروت، ١٩٨٦، ص٤٩-٥٠.

(♦) الهيئة العربية العليا لفلسطين هي لجنة شكلت بموجب قرار من جامعة الدول العربية عام ١٩٤٦م، لتمثل الفلسطينيين، وتولى رئاستها الحاج أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وكان من الأعضاء البارزين في الهيئة محمد عزة دروزة الذي كان ممثلا لها في بيروت ودمشق.

قد ارتكزت إلى قاعدة اقتصادية تمثلت بالملكيات العقارية الواسعة التي توفرت لها عن طريق التدابير والإجراءات التي اعتمدتها سلطة الانتداب، كما أن التشكيلات الحزبية، سواء الموجودة في موقع المعارضة أو في موقع الموالاة، تميل إلى التعايش مع السلطة. ولقد أكد حليم بركات في دراسته عن المجتمع، على أهمية النسب، والأصل، والولاء القبلي والعشائري، في تحديد التراتبية الاجتماعية[١].

كما أن سلطة الانتداب البريطاني في فلسطين، اعتمدت سياسة عامة للمحافظة على العلاقات التقليدية، وذلك من خلال المحافظة على مواقع قوى السلطة المحلية، واستمرار دورها المنسجم مع مصالح الانتداب[٢].

ومن الملاحظ أنه لم يحدث في هذه الفترة ما يهدد مكانة القيادة السياسية، أو يضعضع منزلتها الشعبية، وكان أهم ما يواجه الحركة الوطنية في تلك المرحلة مشكلة الفلاحين وسوء الحال، والتنافس بين الزعامات الدينية والمدنية، والتي ساعدت على اهتزاز مكانة الحركة الوطنية الفلسطينية، وتعود هذه النزاعات في الريف والحضر إلى احتلال الزعامات الحضرية قيادة الحركة الوطنية، ومن الملاحظ أن الزعامات الريفية لم تمثل الفلاحين الفقراء، الذين وقعوا ضحية استغلال الإقطاعيين والمرابين في الريف والمدينة، وإنما كانت تمثل شيوخ القرى ووجهاءها الطامعين في السلطة والنقود[٣].

على الرغم من أن الفلاحين كانوا يشكلون مادة الثورة، كان للعمال والفلاحين دور ومشاركة في المدن والقرى المصرية، وهو الذي ساعد على تحويل مظاهرات وخطب العاصمة إلى ثورة شعبية عام ١٩١٩م، وهذا ما كان واضحاً لدور العمال والفلاحين في الحركة الوطنية الفلسطينية، من خلال ثورة الفلاحين، وتكوين حزب الفلاحين؛ لمقاومة السياسة البريطانية، وقطعان المستوطنين، والدفاع عن الأرض.

وفي تلك المرحلة تصاعدت خلافات عائلية وشخصية أكثر منها سياسية، وكان أكثرها وضوحاً الانشقاقات بين العائلات المقدسية، متمثلة في آل الحسيني، وآل النشاشيبي، فلا زالت الأسرة والنظام العائلي هما السائدان والمسيطران على مجمل العلاقات الاجتماعية والسياسية داخل الحركة الوطنية آنذاك، وبما أن النظام السياسي ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فبالتالي تكون طبيعية هذا النظام التسلط، وضعف الجماعات الثانوية في مقابل سطوة الجماعات الأولية، وأهمها الأسرة والنظام العائلي.

إن هذه المرحلة شهدت اختلاف أسلوب مواجهة السياسة البريطانية والصهيونية، بين المقاومة السلبية غير العنيفة وانتهاج أساليب ثورية، ويعود ذلك إلى الموقف السياسي للحركة الوطنية من قضية الاستقلال في شكله ومضمونه، سواءً تعلق الأمر بمواجهة الانتداب البريطاني أو الصهيوني، فلقد كان

---

(١) روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٦-٣٧.

(٢) أنظر : حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، ط٦، بيروت، ١٩٩٨، ص٧٠.

(٣) روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، مصدر سابق، ص٣٠.

طبيعياً أن يختلف زعماء المقاومة الفلسطينية سياسياً في الأولويات والتكتيكات.

لقد عاشت النخب الفلسطينية في أوائل القرن العشرين ضمن دوائر فكرية وأيديولوجية متنوعة، سواء أكانت مستنيرة، أم ليبرالية، أم قومية، أم راديكالية، أم دينية، فبدأت تنفجر تناقضات حادة غير منفصلة عن أوضاع اقتصادية وسياسية سلبية إن اليأس والإحباط الناجم بدوره عن إخفاق وإجهاض المؤتمرات الفلسطينية السبع؛ قد أدى إلى بروز إشكاليات في فاعلية العمل العسكري، وكان هذا نتيجة لحالة اليأس والإحباط، الناجمة بدروها عن إخفاق المقاومة، والتي قادتها مختلف القوى والتيارات السياسية الفلسطينية[1].

ومن الملاحظ في تلك الفترة، أن الصراع العائلي بين الأحزاب الفلسطينية وزعامتها، أدى إلى ظهور الانشقاق في الوعي الوطني ذاته، مما يمنعه من الحركة الإيجابية، ويغلق عليه كل آفاق التغير[2].

لقد شهد المجتمع الفلسطيني في هذه المرحلة، كما سبق الإشارة إليه، وسائل متنوعة من المقاومة السياسية والثورية، وتمثل ذلك في اتفاق القيادة الوطنية الفلسطينية على ضرورة إحلال الاستقلال السياسي محل السيطرة الأجنبية، والقضاء على الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[3].

وظهرت على الساحة السياسية الجمعيات الإسلامية المسيحية؛ كأول مظهر للوعي السياسي المنظم في فلسطين، وبدأ يتجسد إدراك الفلسطينيين لأهمية العمل المسلح، في القيام بعدة عمليات فدائية لمنع تنفيذ تصريح بلفور، ونتيجة هذا التحول السياسي المتشدد؛ تزايد الوعي الفلسطيني بأهمية العمل الثوري المسلح، وبرز ذلك في أحداث ثورة البراق[4].

وتعتبر هذه المرحلة نقطة تحول في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وظهور الأحزاب الفلسطينية، ممثلاً في حزب الاستقلال عام ١٩٣٢م، الذي لعب دوراً واضحاً في تحول الفكر السياسي، وظهور الكفاح ضد السلطة البريطانية، الذي كان لها دوراً في بروز فكرة استقلال فلسطين، وإقامة الحكم النيابي فيها في عام ١٩٣٩م، ثم تم اعتقال قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي هذه الفترة الحرجة، لم يكن في فلسطين قيادة سياسية تقريباً، وضَعِفَ التنظيم، وتشتت الولاء[5].

وفي بداية الثلاثينيات، ظهر أول تنظيم عسكري اعتمد الكفاح المسلح، والذي يعتبر مرحلة فاصلة في تاريخ النضال العربي الفلسطيني، وهو تنظيم الشيخ عز الدين القسام الذي عرف بثورة عام ١٩٣٦م، أو ثورة القسام[6].

---

(١) أنظر: عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١٠، ١٩٩٠.

(٢) ماهر الشريف، تاريخ فلسطين الاقتصادي الاجتماعي، دار ابن خلدون، ط١، ١٩٨٥، ص ٤٢.

(٣) موسى حلس، ملامح الوعي الاجتماعي الفلسطيني، مصدر سابق، ص٣١.

(٤) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار الجيل للنشر، عمان، ط٣، ١٩٨٦، ص٨٣-٨٦ .

(٥) محمد الفرا، مدخل إلي دراسة القضية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، مجلد٥، ط١، بيروت،١٩٩٠، ص٩.

(٦) سميح حمودة ، الوعي الثورة، دراسة في حياة وجهاد الشيخ عز الدين القسام، جمعية الدراسات العربية، ط١، القدس،١٩٩١، ص٨١.

وبعد فشل الثورة، تولدت قيادة جديدة للحركة الوطنية، لتنظيم الداخل، والعمل على الإعداد للكفاح المسلح المقبل، والمعركة التي كانت معالمها واضحة للعيان، فكونت الهيئة العربية الفلسطينية قوات الجهاد؛ لاستيعاب هذه المرحلة (الجهاد المقدس)، وعهدت بقيادتها إلى عبد القادر الحسيني، غير أن قيادة العمل الثوري لم تستطع تنظيمها وتطويرها، بحيث تصبح ذات فاعلية متتالية[1].

ثم كونت جامعة الدول العربية (جيش الإنقاذ)، وتشكل من خليط عانى من بعض الفوضى وسوء التنظيم، ولعبت الجامعة العربية دوراً واضحاً في مصير القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، تلك القرارات التي ما يزال التأكيد على ضرورة العمل على تطبيقها متواصلاً لأكثر من أربعين عاماً[2].

٢. المرحلة ما بين (١٩٤٨-١٩٨٢م):

إن تبعثر الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨م في تجمعات متعددة، تتباين في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، وتفتقر إلى التكوين المجتمعي الموحد، كان له الأثر الواضح على البنية الاجتماعية السياسية في المجتمع الفلسطيني، حيث تمزقت الروابط الاجتماعية، وتم الخضوع إلى أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة، تحولت قضية الشعب الفلسطيني إلى قضية لاجئين[3]، وكان هذا التوجه يتماشى مع وجهة النظر الإسرائيلية من أجل السيطرة على الأرض، وطمس الهوية الفلسطينية، والعمل على توطينهم في المجتمعات العربية، وكانت هناك عدة مشاريع لتوطين اللاجئين في البلدان التي هاجروا إليها، وكان أهم مشاريع التوطين الدائمة للفلسطينيين مشروع سيناء، ومشروع وادي الأردن، وأكدت التطورات السياسية خلال عامي ١٩٥٦ – ١٩٥٧م على تبدد كل الآمال في تحقيق مشاريع التوطين، كما قوبلت بالرفض الشعبي والحركي داخل فلسطين وخارجها[4].

وتكّون على غرار ذلك مجموعات قامت بتوجيه اللاجئين للعمل السياسي والعسكري، متمثلة في هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل[5]، مما حدا بالدول العربية الرفض، وإجبار الأمم المتحدة على التخلي عن المشاريع التوطينية نهائياً، ورغم أن تشتت الفلسطينيين أدى إلى تبعثر الشعب إلى فئات

---

(١) أنظر: رياض الأسطل، الفلسطينيون الهوية السياسية والانتماء الحضاري، مطبعة الرنتيسي، فلسطين-غزة.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ناجح جرار، اللاجئ الفلسطيني إلى أين؟ مشروع التنمية البشرية المستدامة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين-نابلس، ١٩٩٧، ص٣٥.

(٤) وجيه ضياء الدين، الفلسطينيون في البلاد العربية "الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ١٥١-١٥٦.

(٥) أنظر: زكريا إبراهيم، مشاريع تسوية قضية فلسطينية من عام ١٩٢٠ حتى نهاية ١٩٩١، فلسطين، ص ٥٠-٥٦. .٥٦

صغيرة، فإن هذا التشتت خلق بالفعل منعطفاً تجاه الوحدة، من خلال الإحساس بالانتماء الفلسطيني.

وجاءت النكبة بمتغيرات هامة على مستوى الخارطة الاجتماعية والسياسية للشعب الفلسطيني ذاته، فقد خسرت قيادات ما بعد الحقبة العثمانية، التي سيطرت عليها أعيان المدن، واهتزت مواقعها السياسية، مما أفسح المجال لتقدم ملحوظ في مواقع أبناء الطبقات الوسطى(١).

لقد كان عقد الخمسينيات مرحلة نشاط سياسي بارز، لم تألفه الحياة السياسية التقليدية، بل يمكن القول أنه بداية الحياة السياسية الحديثة على مستوى المجتمع.

وقد أخذ التساؤل يدور في أوساط الفلسطينيين عن أسباب الضعف العربي الذي أدى إلى النكبة، وكان ذلك حافزاً للفلسطينيين لوضع أهداف تخالف الرؤية العربية، والتي كانت تدعو إلى الوحدة العربية لتحرير فلسطين، فأخذوا بتنظيم أنفسهم، ليتحملوا العمل لاسترداد حقوقهم بمختلف الوسائل، ومن خلال التراكم البطيء شق الوعي الفلسطيني طريقه، ونفض عنه سريته وقوانينها الخاصة، كما أخذ من خلال عملية البحث عن الذات يبحث عن دور خاص، ويتلمس قوانين الخصوصية في العمل والبرنامج المستقلين(٢).

ومنذ إنشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥م، قررت الدول العربية المؤسسة لها أن يكون لفلسطين مندوب يمثلها في الجامعة، على الرغم من كون فلسطين تحت الانتداب البريطاني آنذاك، وقد ظلت فلسطين ممثلة في الجامعة العربية حتى بعد نكبة ١٩٤٨م، حيث تعاقب على تمثيلها في الجامعة موسى العلمي، وأحمد حلمي عبد الباقي، وأحمد الشقيري، في مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في القاهرة بتاريخ ١٩٦٤/١/١٣م، استجابة لدعوة الرئيس جمال عبد الناصر في مواجهة عزم دولة الاحتلال تحويل نهر الأردن(٣)، لدى تم إصدار قراراً يقضى بإنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره، وكلف المؤتمر أحمد الشقيري ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية الاتصال بأبناء فلسطين لهذه الغاية، وإبلاغ مؤتمر القمة بالنتيجة، وقد قام أحمد الشقيري بجولة زار خلالها الدول العربية، واتصل بأبناء فلسطين فيها، وأثناء جولته تم وضع مشروعا الميثاق والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتقرر عقد مؤتمر فلسطيني عام، واختار

---

(١) أنظر: ربحي قطامش، الطبقة العاملة الفلسطينية في مواجهة الكولونيالية، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس،١٩٨٩، ص٢١-٢٤.

(٢) عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث م.ت.ف، بيروت، العدد ٤١-٤٢ ، فبراير ١٩٧٥، ص٤٧.

(٣) أسامة أبو نحل ومخيمر أبو سعدة، نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠٠٩، ص٥.

الشقيري اللجان التحضيرية للمؤتمر في جميع البلاد العربية المضيفة للفلسطينيين.

أما مطلع عام ١٩٦٥م، فقد شهد أبرز ملامح الساحة الفلسطينية، متمثلاً في انطلاق حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)؛ لتعلن انطلاقة الثورة الفلسطينية، وتحول العمل الفدائي إلى حركة مقاومة ذات تأييد شعبي، أتاح إلى انخراط فصائل منظمة التحرير في عملية تعبئة سياسية، وتنظيمية، وعسكرية واسعة، داخل المجتمعات الفلسطينية من دول الطوق العربي وفي المناطق المحتلة[١].

ولعبت هذه الظروف دوراً بارزاً في إعادة تشكيل منظمة التحرير، والائتلاف بين القوى السياسية الفلسطينية المسلحة بتوجهاتها الفكرية والأيديولوجية المتعددة، وتمثيلها لقوى اجتماعية وشعبية اختلفت عن التشكيلة السابقة للمنظمة التي سيطرت عليها رموز العائلات التقليدية، والشرائح الاجتماعية المهادنة للأنظمة العربية التي تقيم على أرضها[٢]، وتميز الفكر السياسي الفلسطيني بتولي منظمة التحرير بتكوينها الائتلافي تحت هيمنة تنظيم (فتح)، مهمة حياكة روابط بين التجمعات الفلسطينية المختلفة الأوضاع، والتكوين الاجتماعي والاقتصادي في الشتات وتحت الاحتلال، والحيلولة دون تحولها إلى جزر معزولة عن بعضها البعض[٣].

وفي أعقاب هزيمة ١٩٦٧م، نُلاَحِظ أن المستجدات على الساحة الفلسطينية، كان أبرزها انتشار منظمة التحرير الفلسطينية، وبدء الكفاح المسلح، وذلك بانتشار جيش التحرير الوطني الفلسطيني، ومشاركته في معركة الكرامة في عام ١٩٦٨م، وتكريس الديمقراطية داخل منظمة التحرير، حيث يجري انتخاب لاختيار أعضاء اللجنة التنفيذية، بدلاً من تعيينهم من بين أعضاء المجلس الوطني[٤].

كما أدى التأييد العربي الشعبي، إلى انخراط فصائل منظمة التحرير في عملية تعبئة سياسية، وتنظيمية، وعسكرية واسعة، داخل التجمعات الفلسطينية، وتحديداً في المناطق المحتلة والأردن وسوريا، تحت شعار تحرير فلسطين كائتلاف بين مختلف القوى السياسية الفلسطينية المسلحة، وبتوجيهاتها الفكرية والأيديولوجية المتعددة. وتعتبر المخيمات الركيزة الأساسية لعملية التنظيم والتعبئة لفصائل المقاومة، وفي هذه الفترة تم تعديل ميثاقها ليكون أكثر تماشياً مع الوضع السياسي الوطني الجديد[٥].

---

(١) فيصل الحوارني، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٨٠، ص١٠١-١٠٤.

(٢) أنظر: ناجي علوش، فكر حركة المقامة الفلسطينية "١٩٤٨-١٩٨٧" نظرة عامة، لجنة تراث بير زيت، رام الله، ١٩٩٣.

(٣) فيصل حوراني، "الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة"، شؤون فلسطينية، بيروت، سبتمبر ١٩٩٢، ص١٨٠.

(٤) فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سابق، ص١٠٥.

(٥) خليل هندي وآخرون، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، دراسة تحليلية لهجمة أيلول، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت،١٩٧١، ص ١٣٠-١٣١.

ولعل أهم ما يميز منظمة التحرير الفلسطينية على صعيد بنيتها، أنها كانت بنية شمولية أرادت أن تجمع أدوات السياسة والاقتصاد والمجتمع كله تحت جناحها(١)، وقام هذا الأمر منذ تأسيس م.ت.ف على أساس تصور بأنها هي الشعب الفلسطيني نفسه، كما تأثر الوضع السياسي الفلسطيني بالتحولات التي دخلت البنية الاجتماعية للتجمعات الرئيسية، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، متمثلاً ذلك ببعض الخصوصيات التقليدية، مثل: الولاءات الجهوية، والولاءات العائلية، والولاءات الفئوية (٢).

وقد شكلت منظمة التحرير وأدارت مجالاً سياسياً وطنياً له معالمه، وعلاقاته، وأحكامه، وخطابه، ورموزه، وأوجدت تعبيرات خاصة للهوية الوطنية الفلسطينية، تعبر عن نضج الوعي الفلسطيني، والذي عليه أصبح الوعي في هذه المرحلة متمثلاً في التحدي، والمقاومة للاحتلال، ولم يعد الصمود يعني مجرد البقاء في أرض الوطن.

٣. المرحلة ما بين (١٩٨٢-١٩٩٣):

بات من الصعب على المنظمة بعد حرب لبنان والخروج منها، المحافظة على تماسك مؤسساتها وفعاليتها خارج الأرض المحتلة، ولكن المنظمات القطاعية والمهنية في الأرض المحتلة التي أنشأتها القوى السياسية الفلسطينية في أواخر السبعينيات في الأرض المحتلة، كان لها سمات مختلفة نوعاً ما عن مثيلاتها في الشتات. فقد أسست الفصائل الرئيسية في الضفة والقطاع منظماتها الجماهرية، وروابطها المهنية، ونقاباتها، واعتمدت أدوات للتعبئة السياسية، ولتوسيع القاعدة الاجتماعية لتنظيمات السياسية الفلسطينية، رغم قمع وقيود الاحتلال الإسرائيلي، وكان قادة المؤسسة الدينية الإسلامية ممثلين في هذه الجبهة أيضاً(٣).

ولقد أدركت منظمة التحرير بعد حصارها في بيروت عام ١٩٨٢م، ضرورة تهيئة الأوضاع الذاتية لعملية انتقال مركز ثقل النضال الفلسطينية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وقد شهدت هذه المرحلة تغيرات جوهرية في الخطاب السياسي الفلسطيني، بعد أن كانت تهدف إلى الموافقة عام ١٩٧٤م، على إقامة سلطة وطنية على أية أرض يتم تحريرها، إلى شعار دولتين لشعبين

---

(١) وليد سالم، المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية، منتدى أبحاث الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين "ماس"، رام الله،١٩٩٩، ص٦٣.

(٢) زياد أبو عمرو وآخرون، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين-رام الله، ١٩٩٥، ص١٨-١٩.

(٣) جميل منصور، الشعب الفلسطيني في الداخل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٩٠، ص١٥٥-١٥٨.

عام ١٩٨٨م[١].

ثم جاءت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م، وكان الإنجاز الأكبر والأسرع بروزاً الذي حققته الانتفاضة على الساحة الفلسطينية، هو استعادة الشعب الفلسطيني لدوره النضالي، وأعادت طرح قضية الشعب الفلسطيني وصراعه مع دولة الاحتلال إلى مكانها الطبيعي، ومثلت اللجان الشعبية أحد أشكال التنظيم الديمقراطي، والذي يؤمن أوسع مشاركة في النشاط السياسي الاجتماعي، لكن هذا التطور الديمقراطي أحد أسباب عدة، من أبرزها السياسة الإسرائيلية التي أفردت قمعاً خاصاً للجان الشعبية والمنظمات الجماهيرية، متمثلاً في حملات الاعتقال، والإبعاد، والاغتيال المنظم[٢]، وأيضاً البيروقراطية المفرطة في بنية منظمة التحرير.

لقد عمقت الانتفاضة الوعي؛ بأن انتزاع المزيد من المكاسب والانتصارات يمر عبر مواصلة وتعميق النضال الجماهيري المنظم، وبات الوعي العام يتلمس بدقة تامة، بأنه لا خيار سوى مواصلة الانتفاضة، وشحذ أدواتها التنظيمية.

إن وضع ميزات القوى الاجتماعية الطبقي في الضفة وقطاع غزة، هو الذي يمنح هذه السمات قوة الدفع التي تحتاجها، كما ويشحذ أدواتها التنظيمية القادرة على إعادة إنتاجها بشكل أكثر تطوراً [٣].

وظهر في الحقل السياسي الفلسطيني وبشكل مؤثر دورٌ بارز، لا يمكن تجاهله للحركة الإسلامية الأصولية متمثلة في حركة الجهاد الإسلامي[٤]، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)[٥]، وطرحها منظوراً أيديولوجياً شمولياً في مواجهة المنظور العلماني التعددي، الذي ساد الفكر الوطني والعربي متمثلاً في منظمة التحرير، حيث أصبحت الحركة الإسلامية طرفاً أساسياً لا يمكن تجاهله، وأصبحت هذه الحركة تنازع الاتجاه الوطني للسيطرة على الشعب الفلسطيني وقيادته في الأراضي المحتلة. ولقد لعبت حركة الجهاد الإسلامي دوراً هاماً في تفجير الانتفاضة، وذلك من خلال بعض الأعمال العسكرية التي قامت بها، والتي أسهمت في تهيئة الجو النفسي لاندلاع الانتفاضة.

---

(١) كمال الخالدي، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى أين "منظور ثقافي" ، دار ابن رشد، بيروت، ١٩٩٨، ص١٠-١٨.

(٢) فايز سمارة، الانتفاضة الفلسطينية في عامها الرابع حقائق الأرقام ومؤشراتها، دار الوحدة، السنة ٨، العدد٨٧، ديسمبر ١٩٩١م، ص٢٢-٢٣.

(٣) شفيق الغبرا، الانتفاضة الفلسطينية أسبابها وآلية استمرارها وأهدافها، المستقبل العربي، العدد ١١٣، يوليو ١٩٨٨، ص٦٥-٦٧.

(٤) موسى البدري، الحركة الإسلامية في الأرض المحتلة، مجلة دراسات فلسطينية، العدد ٢، بيروت، ١٩٩٤، ص١٧١-١٧٨.

(٥) أنظر: زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة العربية وقطاع غزة، دار الأسوار، فلسطين-عكا، ١٩٨٩.

وعلى أرضية هذا التطور في الوعي الوطني في الساحة الفلسطينية، أسهمت الانتفاضة في تحسين وتحديد صياغة البرنامج الوطني الفلسطيني الذي أقرته الدورة التاسعة عشر في الجزائر، بما يتعلق بشكل ومضمون الكيان السياسي الذي يناضل الشعب الفلسطيني من أجله.

لقد غيرت الانتفاضة بشكل إيجابي العديد من القيم الاجتماعية باتجاه (دمقرطتها)، فالعلاقة بين الأبناء وآبائهم أصبحت في ظل الانتفاضة أبعد عن استخدام السلطة الأبوية، وأقرب إلى العلاقة الديمقراطية.

وبعد مرور عام على الانتفاضة، تم اتخاذ القرار الواضح والمحدد والمعلل بإعلان (دولة فلسطين)، على قاعدة قرار التقسيم رقم ١٨١، كما تم اتخاذ القرار بقبول القرارين الدوليين (٢٤٢ و ٣٣٨)، بعد إحدى وعشرين عاماً من الرفض المستمر لها.

على أثر تصاعد الانتفاضة وحدوث عدة تغيرات دولية وإقليمية معظمها في غير صالح القضية الفلسطينية، تمت الموافقة على قبول المشاركة في مؤتمر مدريد بتفويضٍ مشروط، يضمن عدم الانحراف عن الثوابت الأساسية لمجمل قرارات المجالس الوطنية السابقة، فيما يتعلق بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني التي اعتمدها الراعيان كأساس من أسس المؤتمر، حتى كان توقيع قيادة المنظمة على اتفاقية (إعلان المبادئ) غزة أريحا أولاً، وما ترتب عن ذلك من انقسام الفلسطينيين بين مؤيد ومعارض لم يسبق له مثيل في تاريخ منظمة التحرير[1].

وتعتبر فلسطين نموذج على مدار الوجود السكاني فيها، حيث أنه رغم اختلاف الأصول التاريخية لسكانها، إلا أنهم مترابطون، ويشكلون نسيج قوي يحكم عادات وتقاليد مشتركة، وبالنظر إلى المجتمعات الأخرى، نجد أن هناك تفاوت شديد في الطبقات والفئات الاجتماعية، إلا أن المجتمع الفلسطيني لا يوجد بين طبقاته تفاوت اجتماعي ملموس وواضح، والتمايز بين الناس يكاد يكون معدوماً، أما على الصعيد السياسي، فلطالما كانت فلسطين خاضعة لحكم الغير، ولم يكن للفلسطينيين سيادة على أرضهم وأنفسهم، غير أنه ومنذ انتهاء الانتداب البريطاني، بدأت تظهر بعض التكوينات السياسية وصولاً لتشكيل نظام سياسي رسمي، ممثلاً في منظمة التحرير، وظهور تشكيلات سياسية واضحة، ممثلة في الأحزاب السياسية، والتي سندرسها بشيء من التفصيل في الفصل القادم.

---

(١) أنظر: مصطفى بكري، غزة أريحا: الأوراق السرية، مركز الفكر العربي للدراسات، القاهرة، ط١، ١٩٩٣.

الفصل الثالث
الفصائل والحركات السياسية الفلسطينية

تقديم:

على أثر تقسيم وتجزئة العالم العربي إثر مشروع (سايكس بيكو) (♦) ، أصبحت هناك كيانات سياسية جديدة خلقتها القوى الاستعمارية الأوروبية، ومع مرور الزمن، بدأت هذه الكيانات السياسية تطالب السكان بالولاء والطاعة لمؤسساتها ورموز السلطة فيها، وقد شجعت هذه الكيانات الاستعمارية الجديدة تطور حركات تحرر وطنية، كان هدفها تأكيد الاستقلال عن طريق الاستعمار، وإقامة سيادة عربية فوق الأرض العربية.

وبصدور تصريح بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧م، واحتلال القوات البريطانية فلسطين في ٩ ديسمبر ١٩١٧م، وابتداء مرحلة جديدة من النشاط الصهيوني على أساس تصريح بلفور، كان من الطبيعي أن يتركز نشاط الفلسطينيين على مقاومة الانتداب البريطاني ومطامع الصهيونية، وفي وضع كهذا، وجد الفلسطينيون الذين أسهموا في الحركة العربية القومية أنفسهم وحدهم تقريباً، ولم يكن في فلسطين قبل ذلك تنظيمات سياسية أو وطنية خاصة بها وحدها، بل كانت نخبة سياسية وطنية قد التحقت بالتنظيمات العربية والهيئات التمثيلية الموحدة، وتعتبر حركة القوميين العرب واحدة من أهم المؤسسات الحزبية العربية التي كان لها نشاط واضح في العمل السياسي في تلك الفترة (١).

ومع نمو مخاطر الوجود الصهيوني، وترسخ مظاهر الكيان اليهودي في فلسطين، وصلت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى قناعة وتتمثل بأن عليها أن تخوض المجابهة مستقلة عن مؤسسات الحركة العربية القومية التي تشتت أو تبددت بالفعل، وبالفعل أفرز الواقع الجديد في فلسطين وعياً بالذات الفلسطينية، أدى إلى تشكيل تنظيمات وتشكيلات سياسية مختلفة، فقد ظهرت التنظيمات والأحزاب السياسية في فلسطين في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، أي بعد نشوء قوة وطنية فلسطينية

(♦) اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م، كانت تفاهماً سريًا بين فرنسا والمملكة المتحدة، بمصادقة من الإمبراطورية الروسية، على اقتسام الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا؛ لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد تهاوي الإمبراطورية العثمانية المسيطرة على هذه المنطقة في الحرب العالمية الأولى، وبموجب هذه الاتفاقية قسمت بريطانيا وفرنسا المشرق العربي باستثناء شبه الجزيرة العربية إلى خمس مناطق، كالتالي: ثلاث مناطق ساحلية هي المنطقة الزرقاء (السواحل اللبنانية السورية وأعطيت لفرنسا)، والمنطقة الحمراء (السواحل العراقية من بغداد إلى البصرة وأعطيت لبريطانيا)، والمنطقة السمراء (فلسطين) والتي تم الاتفاق على أن تقع تحت إدارة دولية يتم الاتفاق عليها، بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، ولكن الاتفاق نص على منح بريطانيا مينائي حيفا وعكا، على أن يكون لفرنسا حرية استخدام ميناء حيفا، ومنحت فرنسا لبريطانيا بالمقابل استخدام ميناء الاسكندرونة، الذي كان سيقع في حوزتها. للمزيد من التفاصيل حول اتفاقية سايكس بيكو، أنظر: فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٩، ص٣٤.

(١) عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٧٤-١٩٧٧، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٨٤.

في مواجهة الدولة الكولونيالية (ممثلة بالانتداب البريطاني)، وحركة الاستيطان الصهيوني.

وعلى الرغم من تباين هذه الأحزاب في بعض جوانب برامجها، وتحالفاتها، وقاعدتها الاجتماعية، وأساليب نضالها، إلا أنها اشتركت في دعوتها إلى الاستقلال الوطني، مترجمة بذلك وعيها السياسي، من خلال تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية.

أولاً: نشأة الأحزاب والحركات السياسية:

نجحت الحركة الصهيونية في العام ١٩٤٨م في سلب الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية، وأقامت فوقها دولتها، وقد شهد هذا العام أكبر عملية إبعاد (ترانسفير) للشعب العربي الفلسطيني، عن طريق الإرهاب، والتدمير، والقتل، وكان من نتائج هذه الحرب؛ تحول المجتمع الفلسطيني الموحد إلى تجمعات جغرافية متفرقة ومتمزقة، وأدى هذا التبعثر والتشرذم إلى تبعثر قوى الحركة الوطنية وتفرقها، ولم يعد موجوداً من الحركة الوطنية إلا فتات لم يُعتُّد بها، ولكنها قد مارست نشاطاً سياسياً داخل الأحزاب، والمنظمات والهيئات العربية ذات التوجهات السياسية القومية، والاشتراكية، والدينية، أملاً في الوصول إلى تحقيق أهدافهم الوطنية وأهمها العودة إلى وطنهم فلسطين، والتمسك بهويتهم الوطنية، والحفاظ عليها(١).

وكان من نتائج حرب ١٩٤٨م أيضاً؛ خضوع قطاع غزة لإدارة عسكرية مصرية، وضم الضفة الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية حتى أصبحت جزءاً منها، وبهذا لم يبق للفلسطينيين ما ينشئون عليه كيانهم، أو يقيمون عليه دولة خاصة بهم، وفي هذا الوضع تحققت السيطرة العربية على الشأن الفلسطيني، وشكلت الشعارات القومية بتنوعها الغطاء لهذه السيطرة، وانعكست هذه الأحداث على تطور الحركة الوطنية الفلسطينية وتشكيلاتها السياسية، والذي بدوره انعكس على تشكل الوعي السياسي لديها، ويمكن القول أن هذه التشكيلات السياسية مرت في ثلاث مراحل:

١. **مرحلة بدايات العمل السياسي:**

شهدت هذه المرحلة ظهور عدة تشكيلات سياسية أهمها:

أ- التيار القومي:

ساهم احتلال فلسطين عام ١٩٤٨م في إعادة إحياء التيار القومي العربي، وسيطر على غيره من التيارات الفكرية الأخرى في الساحتين العربية والفلسطينية، ومن أبرز هذه التيارات: حزب البعث، وحركة القوميين العرب، والتيار الناصري(٢).

---

(١) المرجع السابق، ص٩٩.

(٢) هاني فارس، القومية العربية والقضية الفلسطينية (الفصل الخامس من كتاب القضية الفلسطينية من أربعين عاماً – أعمال الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر ١٩٨٩، ص١٥٩.

وظهرت مساهمات الفكر القومي خلال هذه الفترة الزمنية على أفضل وجه في دعم القضية الفلسطينية، وفي تطوير محتوى هذا الفكر، بحيث تحتل القضية الفلسطينية الحيز الرئيسي في سلم أولوياته، فالفكر القومي اعتبر مسألة تحرير الأراضي العربية المحتلة الهدف الأساسي للحركة القومية، وكذلك خلقت المنظمات القومية مشاعر مشتركة بوحدة الانتماء، والمصلحة، والمصير، وعملت على ربط المواطنين العرب بقضية فلسطين، وحفزتهم على المشاركة فيها، والتضحية من أجلها، وكانت قضية فلسطين تكتسب المزيد من الحيوية والفاعلية كلما ازدادت هذه المشاركات والتضحيات(١)، وأفرد حزب البعث بسبب طبيعته وتوجهاته القومية حيزاً كبيراً من اهتماماته ونشاطه للقضية الفلسطينية، وساهم تالياً في إنتاج فكر سياسي فلسطيني، أو فكر متجه نحو فلسطين، خاصة بعد أن نجح في استقطاب عدد من المناضلين الفلسطينيين الذين صار لهم حضوراً فاعلاً في الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وبعد ذلك بسنوات في قطاع غزة. وكذلك احتلت المأساة الفلسطينية ودروسها جزءاً كبيراً من اهتمامات حركة القوميين العرب، التي تأسست في بداية الخمسينيات من قبل مفكرين مسلمين ومسيحيين في بيروت، واعتبرت الحركة أن إخفاق الجيوش العربية سيولد القوة اللازمة لمسح العار، وانطلاقاً من هذه الفكرة، استطاعت حركة القوميين العرب(♦)إعطاء الأولوية لقضية الوحدة العربية على ما عندها من قضايا، رابطة بين الوحدة والثأر من الحركة الصهيونية، على أساس شعار: لا حدود ولا يهود، ففي نظرها كانت الوحدة هي الوضع الطبيعي للأمة العربية، وأن كل خطوة في سبيل الوحدة هي خطوة في سبيل النصر، وكل خطوة بعيدة عن الوحدة هي سير أكيد نحو الهزيمة(٢).

---

(١) المرجع السابق، ص ١٦١.

(♦) تنظيم شيوعي فلسطيني ضم عناصر اليسار من المثقفين، والعمال العرب، ومنتدياتهم السياسية التي تأسست في خريف ١٩٤٣، كالعصبة العربية ضد الفاشية، ونادي شعاع الأمل، ونادي الشعب. وكان المبرر الرئيس لالتقاء هذه النوادي العربية هو ارتداد الشيوعيين اليهود، وقبولهم المشروع الصهيوني حول الوطن القومي اليهودي، وما نجم عن ذلك من انقسام في الحزب الشيوعي الفلسطيني عام ١٩٤٣م، وأسفر الالتقاء المذكور عن تشكيل عصبة التحرر الوطني التي أصدرت بيانها الأول في شباط ١٩٤٤م، وتضمن ميثاقها وأسماء أعضاء لجنتها المركزية، كما أصدرت صحيفة الاتحاد لتكون ناطقة باسمها، وتألف الميثاق من برامج سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبنية العصبة، وهيكلها التنظيمي. للمزيد من الاطلاع على عصبة الأمم المتحدة، انظر: ماهر الشريف، عصبة التحرر الوطني والمسألة القومية العربية في فلسطين (١٩٤٣ – ١٩٤٨)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٠٨، بيروت، سبتمبر ١٩٨٠.

(٢) ماهر الشريف، البحث عن كيان (دراسة الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣)، ط١، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، ١٩٩٥، ص ٤٨-٥٢. وانظر أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني ١٩٤٩-١٩٦٧، ترجمة: إبراهيم الراهب، دار دمشق للطباعة والنشر، ط١، دمشق، ١٩٨٦.

أما عن التيار الناصري، الذي امتد منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، قد شهد تصاعداً مستمراً في الصراع العربي الإسرائيلي، هذه الثورة كانت ثورة مصرية خاصة، ولم تتعرض إلى القضية الفلسطينية من قريب أو بعيد، فقد تمحورت أهداف وطموحات الثورة المصرية حول قضيتين أساسيتين هما: قضية الاستقلال الوطني، وبناء الدولة المصرية الحديثة على أساس الكفاءة والعدل، ولم تفرض القضية الفلسطينية نفسها على الواقع المصري، إلا من خلال تأثيرها على هاتين القضيتين المحوريتين[١]، اللتين تركتا أثراً على وعي الفلسطينيين في حقوقهم السياسية والوطنية، وزيادة تمسكهم بحق الاستقلال الوطني، وبناء الدولة المستقلة.

ومن الواضح أن التيار القومي العربي حركةً وعقيدة، لم يتمكن في تجربته خلال هذه الفترة – على الرغم من انتشاره من تحقيق أيٍ من أهدافه، وفشل هذا التيار في تطوير البنى والمؤسسات التي تصلح لتعبئة الجماهير، مع أن الجماهير كانت تُعبِّر باستمرار عن تأييدها للفكرة القومية وبقي العمل القومي مقتصراً على النخبة، مما ساهم في انهيار هذا التيار حركة وعقيدة، الأمر الذي ترك أثره على تشكيل الوعي السياسي العربي بصفة عامة، والفلسطيني بصفة خاصة، نظراً لارتباطه الوثيق والمباشر بالصراع العربي الإسرائيلي.

ب- التيار اليساري:

كان من نتائج حرب العام ١٩٤٨م، انقسام الحركة الشيوعية في فلسطين المتمثلة في عصبة التحرر الوطني في فلسطين، والتي تشكلت في بدايات خريف العام ١٩٤٣م، كتنظيم وطني تقدمي عريض، كان يرأسه حركة الشيوعيين العرب إلى ثلاث أقسام[٢]: القسم الأول كان في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، توحد فرع العصبة هناك مع الحزب الشيوعي الفلسطيني في سبتمبر ١٩٤٨م، وشكلوا الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وفي العام نفسه تجمعت العناصر القيادية لعصبة التحرر الوطني في الضفة الغربية، وواصلت العصبة نشاطها، وقامت بتوحيد نفسها مع الحلقات الماركسية التي كانت قائمة في الأردن، وتشكل الحزب الشيوعي الأردني عام ١٩٥١م، الذي حدد في برنامجه المهام المشتركة للشعبين الفلسطيني والأردني في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني، وفي استعادة أرضه ووحدتها، وتقرير مصيره، والعودة إلى وطنه[٣].

وفي قطاع غزة شكل أعضاء العصبة عام ١٩٤٩م قيادة خاصة بهم، تتبع قيادة العصبة المركزية في الضفة الغربية، وعانت العصبة من ضعف شديد في النشاط، بسبب الاعتقالات المتكررة لقيادتها، وبسبب انقطاع الاتصال بالضفة الغربية، وذلك إثر إعلان الحزب الشيوعي الأردني التخلي عن اسم العصبة، وصَاحَبه

---

(١) حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي (من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر ١٩٨٦، ص ٢٢-٢٣.

(٢) عبد الرحمن عوض الله، الحركة الشيوعية الفلسطينية وحزب الشعب، الندوة الفكرية السياسية (خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ٢٠٠٠، ص ١٠٠.

(٣) زياد أبو عمرو، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧، دار الأسوار، عكا، ١٩٨٧، ص ٣٥-٤٢.

انضمام الشيوعيين في قطاع غزة إلى تنظيم سري حديدي، لمواجهة سياسات السلطة العسكرية المصرية المعادية للأحزاب، فقد قررت قيادة العصبة في القطاع في ٢٣ أغسطس ١٩٥٣م، تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة، والذي مثل استمراراً تاريخياً ونضالياً لعصبة التحرر الوطني.

وظل الشيوعيون الفلسطينيون ينظرون إلى قضية الشعب الفلسطيني باعتبارها قضية تحرره واستقلاله، وعودة مشرديه إلى ديارهم، يدعون إلى إقامة دولة الشعب العربي الفلسطيني المستقلة، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وطوال هذه المرحلة قرر الشيوعيون الفلسطينيون أن التحدي الأكبر هو العمل على إبقاء القضية الفلسطينية قضية حية، وذلك عبر إفشال مؤتمرات الإمبريالية والصهيونية الرامية إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم، وتصفية قضية فلسطين على أساس الأمر الواقع لصالح الاستعمار والصهيونية[١].

ج- التيار الإسلامي:

لم يكن التيار الإسلامي في الضفة الغربية وقطاع غزة في هذه المرحلة متعدداً، بل كان مقتصراً على جماعتين هما: جماعة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي، ونتيجة ضم الضفة الغربية للأردن، وتبعية قطاع غزة لمصر، لا يمكننا الحديث عن حركة إسلامية مستقلة موحدة، ففي الضفة الغربية التحقت حركة الإخوان المسلمين بالحركة في الأردن، وفي قطاع غزة بقيت الحركة مستقلة ومحافظة على طابعها الإسلامي وتاريخها، وقد ظهر التيار الإسلامي في فلسطين قبل عام ١٩٤٨م، حيث أقامت جماعة الإخوان المسلمين شُعباً* لها في فلسطين عام ١٩٤٣م [٢].

وقد بقي تنظيم الإخوان المسلمين في فلسطين هلامياً في الفترة التي سبقت سقوط غالبية الأراضي الفلسطينية في حرب ١٩٤٨م، وذلك على الرغم من أن كثيراً من فروع الحركة كانت قد تأسست في مختلف المدن الفلسطينية، وعلى أثر النكبة أغلقت فروع الإخوان في المدن التي أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية، في حين ابتدئ بتأسيس العديد من الفروع في المدن، والقرى، ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي الضفة الشرقية أيضاً، ولم يكن في ذلك الوقت أي نوع من التنسيق والتعاون بين تلك الفروع، إلا أنه بعد العام ١٩٥٣م، أصبح الإخوان المسلمون في الأردن بضفتيه الغربية والشرقية وحدة تنظيمية واحدة[٣].

---

(١) ماهر الشريف، الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٣٩-١٩٤٨، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص ١٠٩.

الشعبة هي مكان تجمع لعناصر الإخوان في منطقة معينة، وتنقسم كل شعبة إلى مجموعات صغيرة تسمى بالأسر.

(٢) إياد البرغوثي، الأسلمة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط١، مركز الزهراء الثانوية للدراسات والأبحاث في القدس، ١٩٩٠، ص ١٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤.

ومـع انتشـار فكـر جماعـة الإخـوان المسـلمين، وازديـاد عـدد مـن التزمـوا بـه مـن فئـات الشـعب المختلفـة؛ بدأ وجـود الإخـوان فـي القطـاع يأخذ شكلاً محدداً، حيث تشكلت لهم أول "شعبة" فـي غـزة، وعنـدما تـم ضـرب تنظـيم الإخـوان المسـلمين فـي مصـر عـام ١٩٤٩م، اضـطرت شـعبة الإخـوان فـي القطـاع إغـلاق أبوابهـا، وقامت قيـادة التنظيم بتشكيل إطـار علنـي بـديل، هـو " جمعيـة التوحيـد" التـي اتخذها الإخوان واجهة لنشاطاتها السرية(١).

أما حزب التحرير الإسلامي، فقد بـرز كتيار إسـلامي فـي فلسطين عـام ١٩٥٣م، وأهم أهدافه استنهاض الأمـة الإسـلامية مـن الانحـدار الشـديد الـذي وصـلت إليـه، و يتبنـى الحـزب التثقـف السياسـي والفكـري للنهـوض بالأمـة، وهـذا الموقـف النظـري للحـزب، وتركيـزه علـى الجانـب الفكـري، والعقيـدي، وإهمال الجانب العملي، حرمه من التأييد الشعبي، بل وصل حد النفور منه.

يمكن القول بأن التيار الإسلامي في هذه المرحلة لم يحظَ بوجود سياسي هام، ولم يشكل طرفاً رئيسياً من أطراف القوى السياسية المتواجدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبهذا لم تتمكن الحركات الإسلامية من تحقيق الهدف الأساسي من وجودها، وهو ضرورة قيام الدولة الإسلامية، وتطبيق المبادئ الإسلامية، واعتبار القرآن والسنة أساساً لكل جوانب الحياة، إلا أن هذه الحركات خلقت تجارب في نطاق العمل، لتمهد السبيل لهذه الحركات للاستمرار والتطور، وتركت كذلك أثراً في توعية الجماهير دينياً وسياسياً(٢).

إذا ما تجاوزنا "الهيئة العربية العليا" برئاسة الحاج أمين الحسيني، و"حكومة عموم فلسطين"(♦) برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، فإننا لا نجد في تلك الحقبة مؤسسة سياسية فلسطينية، أو عربية، أو دولية، تضطلع بالمهمات المتصلة بالقضية الفلسطينية.

---

(١) زياد أبو عمرو، أصول الحركات الإسلامية في قطاع غزة، ص ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣.

(♦) نشأت فكرة تكوين حكومة عموم فلسطين، عندما أعلنت بريطانيا عن نيتها التخلي عن انتدابها على فلسطين وأحالت قضيتها إلى الأمم المتحدة، وأدركت القيادة الفلسطينية ممثلة آنذاك بالهيئة العربية العليا لفلسطين بزعامة الحاج أمين الحسيني؛ أهمية التهيؤ لهذا الحدث، واستباقه بإيجاد إطار دستوري يملأ الفراغ الذي سوف ينجم عن انتهاء الانتداب البريطاني، وكان هذا الإطار هو إقامة حكومة عربية فلسطينية، أطلق عليها حكومة (عموم فلسطين)، وهي حكومة تشكلت في غزة في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨م، وذلك خلال حرب ١٩٤٨ برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، وبدأ دعم الجامعة العربية للحكومة ينهار، حيث امتنعت الجامعة العربية فيما بعد عن دعوة الحكومة لحضور اجتماعات مجلس الجامعة، كما امتنعت الحكومة المصرية عن السماح لهذه الحكومة بممارسة أنشطتها في قطاع غزة، وكانت الدول العربية وبدخولها في مفاوضات الهدنة مع إسرائيل حوّلت حكومة عموم فلسطين إلى وجود إسمي فقط رغم صدور تصريحات أحياناً من قادتها في القاهرة، وفي سنة ١٩٥٩م أغلق عبد الناصر مكاتبها. وللمزيد من الاطلاع على حكومة عموم فلسطين، أنظر: محمد خالد الأزعر، حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨

وفي نهاية العقد الأول للنكبة الفلسطينية، بدأت تتبلور بين صفوف الشعب الفلسطيني النواة الأولى لحركات ومنظمات سياسية، أخذت تدعو إلى إنشاء كيان للشعب الفلسطيني، وحكم وطني في الأجزاء التي احتلتها إسرائيل من فلسطين، ومن أولى هذه الحركات والمنظمات؛ منظمة التحرير الفلسطينية(١).

وفي نفس الوقت بدأ اهتمام جامعة الدول العربية بموضوع إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، بناءً على توصية من وفد الجمهورية العربية، حيث أصدر مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه في دورة مارس ١٩٥٩م، التوصية التالية: "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه شعباً موحداً يسمع للعالم صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي، وبواسطة ممثلين يختارهم الشعب الفلسطيني" (٢).

ولقد سمحت الحكومة المصرية بإنشاء "الاتحاد القومي العربي الفلسطيني"، وهو تنظيم سياسي فلسطيني في قطاع غزة، على غرار الاتحاد القومي العربي الذي كان قائماً في الجمهورية العربية المتحدة، إثر حل الأحزاب السياسية فيها، وتأسس هذا الاتحاد في القاهرة عام ١٩٥٨م، وضم عدداً من الشخصيات الفلسطينية، بينهم الحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا، وأحمد حلمي باشا رئيس حكومة عموم فلسطين سابقاً، وغيرهما من الفلسطينيين المقيمين في مصر وسوريا. ثم تلاه الاتحاد العام لطلبة فلسطين عام ١٩٥٩، الذي كان ذا طابع سياسي أيضاً، إضافة إلى طابعه المهني، وباستثناء اتحاد الطلبة فإن هذه التشكيلات لم تتطور، ولم تقدم شيئاً ذا قيمة إلى القضية الفلسطينية، وذلك أنها لم تنبع من الإرادة الشعبية الفلسطينية(٣).

كما دخلت مسألة إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني مرحلة الإهمال في أروقة الجامعة العربية، وفي هذه المرحلة حدث نشاط متصاعداً في النقاش السياسي عن خصوصية القضية الفلسطينية، وعن الدور الخاص لشعب فلسطين ضمن النضال الوحدوي العربي. وقد كان ذلك النشاط علامة واضحة على أن الفلسطينيين كانوا يبحثون عن ذاتهم، وعن شخصيتهم المستقلة، وعن إبراز كيان وطني فاعل ومؤثر في الأحداث، ونتج عن هذا المناخ ظهور عدد من التنظيمات الفلسطينية، كانت كلها تعكس إحساساً جماهيرياً عاماً بضرورة قيام عمل فلسطيني خاص(٤).

---

(١) عنان حسين، م.ت.ف في يوبيلها الفضي، المرحلة الأولى للتنظيم المستقل (١٩٥٩-١٩٦٧)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٩٥ يونيو ١٩٨٩، ص٤. وانظر أيضا: أسامة أبو نحل ومخيمر أبو سعدة، نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة نقدية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٥.

(٣) محمد حمدان وآخرون، فلسطين والقضية الفلسطينية، ط١، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين ٢٠١٠، ص٤١٦.

(٤) خيرية قاسمية، الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي (١٩٠٠-١٩٦٤)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخامسة- المجلد الخامس (دراسات القضية الفلسطينية)، ط١، بيروت ١٩٠٠، ص ١٢٩.

وإلى جانب حركة فتح ظهرت جبهة التحرير الفلسطينية، التي أسسها عدد من صغار الضباط الفلسطينيين في الجيش السوري بقيادة أحمد جبريل عام ١٩٥٩م. كذلك وجدت (جبهة التحرير الفلسطينية – طريق العودة)، التي تكونت نتيجة اندماج مجموعتين في بيروت عام ١٩٦١م، وكان من أبرز مؤسسي هذه الجبهة شفيق الحوت. ومن الملاحظ أن تلك التنظيمات اتفقت على أهدافها بشأن الموقف من الصهيونية وإسرائيل، وضرورة استعادة الحقوق الفلسطينية، ولكنها اختلفت من حيث أولويات أسلوب النضال[١].

وعلى صعيد التيار القومي، فقد اهتم بإنشاء فروع له في الساحة الفلسطينية، حيث قامت حركة القوميين العرب في مطلع الستينات بتكوين جهاز فلسطيني خاص، عن طريق تشكيل (إقليم فلسطين) أسوة بأقاليم الحركة، وقد أفرزت الحركة لهذا الجهاز الذي أسمته "قيادة العمل الفلسطيني" معظم الكوادر الفلسطينية إلى الحركة في مختلف المناطق التي عاشوا فيها[٢].

٢. مرحلة التأسيس:

تلاحقت المحاولات العربية لإنشاء كيان فلسطيني، وصدرت قرارات عبر مجلس جامعة الدول العربية، كان أهمها القرار الصادر عن الدورة الأربعين للمجلس التي انعقدت في سبتمبر ١٩٦٣، وينص القرار على: "تأكيد حق شعب فلسطين في بلاده، وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه، وممارسة حقوقه الوطنية كاملة، وأن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، ومن واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرص لتمكينهم من ممارسة ذلك الحق بالطرق الديمقراطية". وتدارس مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في القاهرة في يناير ١٩٦٤م، مسألة تنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه، وتقرير مصيره. وبذلك عادت مسألة إحياء الكيان السياسي الفلسطيني لتطرح من جديد، مستندة هذه المرة إلى إجماع عربي، تسلح به مندوب فلسطين لدى جامعة الدول العربية أحمد الشقيري، ليمضي قدماً على طريق تنفيذ المهمة التي أوكلت إليه، وتمثلت في الإعداد لعقد مؤتمر وطني ينبثق عن الكيان الفلسطيني المنشود. وبعد اتصالات عديدة قام بها الشقيري في الدول العربية وفي التجمعات الفلسطينية، تم عقد المؤتمر الوطني في ٢٨ مايو ١٩٦٤م، الذي أعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية[٣]، بحيث تكون هذه المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في

---

(١) يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن دولة: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيوت، كانون الثاني /يناير ٢٠٠٢، ص ٢٠١.

(٢) أسعد عبد الرحمن، النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني- الدراسات الخامسة (دراسات القضية الفلسطينية)، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٧٢.

(٣) عصام سخنيني، تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، ص ١٩.

نضاله، من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية، والتنظيمية، والسياسية، والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي. وبعد هذا المؤتمر، استمر الشقيري في استكمال بناء هياكل منظمة التحرير الفلسطينية، فقام بتشكيل جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة، وعمل على إنشاء الصندوق القومي الفلسطيني ومركز الأبحاث في بيروت، كما افتتح في مارس ١٩٦٥م، إذاعة صوت فلسطين في القاهرة[١].

ولكن سادت حالة من الإحباط في الشارع العربي إثر هزيمة عام ١٩٦٧م، حيث حمّل الشارع العربي السبب في الهزيمة للأنظمة العربية، وأصبح الخلاص عندهم يتمثل في العمل الفدائي الذي شهد انتشاراً علنياً واسعاً بعد الهزيمة، وكان من نتائج الهزيمة أن شهدت منظمة التحرير صراعاً حاداً على إدارة شؤونها، بين رئيسها أحمد الشقيري والمتعاونين معه، حيث اعتبر الشقيري امتداداً لواقع تلك الأنظمة، وانتهى الصراع داخل المنظمة ومع بعض الأنظمة العربية باستقالة الشقيري[٢] من منصبه مع نهاية العام ١٩٦٧م، وتكليف يحيى حمودة برئاسة المنظمة بالوكالة.

وقد بدأ الرئيس الجديد مفاوضات استمرت طيلة العام ١٩٦٨م، مع منظمات المقاومة المسلحة لإشراك ممثليها في قيادة منظمة التحرير[٣]. واعتبرت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني مرحلة انتقالية، حيث حضرها ممثلون عن معظم القوى والتنظيمات الفلسطينية على اختلاف منطلقاتها الفكرية، واتجاهاتها السياسية، وبضغط منها أجريت بعض التعديلات على الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير[٤]، وشملت منظمات العمل الفدائي زمام قيادة منظمة التحرير وأجهزتها المختلفة.

---

(١) إبراهيم الجندي، منظمة التحرير الهوية والكيانية الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصاد، السنة ٢٧، العدد ١٤٢، تشرين الأول- تشرين الثاني- كانون الأول ٢٠٠٥، ص ١٨.

(٢) للمزيد من الاطلاع على استقالة الشقيري، أنظر: أسامة أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (من النشأة إلى أوسلو) قراءة تحليلية، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس- فلسطين، ط١، ٢٠١٢، ص١٠٩.

(٣) أحمد شاهين، منظمة التحرير الفلسطينية من الوصايا إلى الاستقلال ١٩٦٤-١٩٧٤، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٢-١٤٣، يناير، فبراير ١٩٥٨، ص ٥٩.

(٤) محمد خالد الأزعر، منظمة التحرير الفلسطينية: التجربة والأفاق المستقبلية، الندوة الفكرية والسياسية-خبرات الحركات السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، ص ٣٩١.

ومن ملامح هذه المرحلة، بروز اتجاهات فكرية، وسياسية، وتنظيمية في الساحة الفلسطينية على النحو التالي:

أ- الاتجاه الوطني وتمثله حركة "فتح":

ظهرت حركة فتح إلى العلن في ١ يناير ١٩٦٥م، حيث أصدرت بياناً يحمل توقيع "قوات العاصفة"، ويكشف تنفيذ عميلة تفجير مضخة مياه إسرائيلية كبداية لعمل هذه الحركة، ويرجع تاريخ نواة الحركة الأولى إلى الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٦م و ١٩٥٩م، حين التقت مجموعة من الأفراد والخلايا واتفقت على إنشاء تنظيم عسكري فلسطيني مستقل، وقد أمضت الحركة الفتية ست سنوات في التمهيد سراً لإطلاق الكفاح المسلح [١]، وكانت حركة فتح أول حركة فدائية فلسطينية تظهر منذ عام ١٩٤٨م، وما تزال موجودة حتى وقتنا الحاضر [٢].

وكان لظروف نشأة فتح أثر في تطور برنامجها السياسي وشكلها التنظيمي، ومنذ البداية استبعد التصنيف على أساس الخلفية الفكرية، وتم التأكيد على ثلاث مبادئ هي: تحرير فلسطين، والكفاح المسلح هو أسلوب التحرير، والاستقلالية التنظيمية عن أي نظام، أو تنظيم عربي، أو دولي[٣].

ب- الاتجاه اليساري وتمثله "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، و"الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين":

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رسمياً في ١١ ديسمبر ١٩٦٧م، وقد تألفت الجبهة من ثلاث مجموعات رئيسية، هي "منظمة أبطال العودة"، و "شباب الثأر"، و "جبهة تحرير فلسطين بزعامة أحمد جبريل"، وتعود أصول المجموعات إلى حركة القوميين العرب[٤].

بدأت الجبهة الشعبية في ٢٣ يوليو ١٩٦٩م سلسلة عملياتها الخارجية الهادفة إلى ضرب المصالح الإمبريالية والصهيونية، وذلك بقيام مجموعة مسلحة تابعة لها باختطاف طائرة لشركة "العال الإسرائيلية"، وإجبارها على الهبوط في مطار العاصمة الجزائرية[٥].

---

(١) يزيد الصايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني-الدراسات الخاصة- المجلد الخامس (دراسات القضية الفلسطينية)، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٨٦.

(٢) هيلينا كوبان، المنظمة تحت المجهر، ترجمة: سليمان الفرزلي، دار هاي لايت، لندن، ١٩٨٤، ص ٥٠.

(٣) الموسوعة الفلسطينية، ج٢، ١٩٨٤، ص ٢٠٥.

(٤) يزيد صايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية، ص ٥٩٥.

(٥) ماهر الشريف، البحث عن كيان، ص ١٥٣.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: [1]

تشكلت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في ٢٢ فبراير ١٩٦٩م، بانفصال مجموعة من الكوادر والأعضاء عن الجبهة الشعبية، وكانت تعرف حتى عام ١٩٧٤م باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجاء تشكيل الجبهة عشية انعقاد مؤتمر شباط للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حيث أعلن فريق من داخلها أطلق على نفسه اسم "الجناح التقدمي" الانشقاق عن الجبهة، وقطع كل علاقة تربطه بحركة القوميين العرب، والعمل مستقلاً تحت اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية"، معللاً خطواته هذه باستحالة تحول "مؤسسة طبقية برجوازية صغيرة، بكاملها إلى مواقع اليسار، وانتهى إلى إعلان انحيازه بأغلبية ساحقة إلى البرنامج الفكري البروليتاري.

ج- **الاتجاه القومي، ويتكون من عدة فصائل:**

جبهة التحرير العربية: تشكلت الجبهة رسمياً في ٣١ أغسطس ١٩٦٩م، من الفرع الفلسطيني لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية-قوات الصاعقة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية[2].

وقد مثّل عام ١٩٦٩م إحدى النقاط الفاصلة في التاريخ الفلسطيني، إذ تحولت خلاله منظمة التحرير إلى كيان ثوري موحد للمنظمات الفدائية، ففي الدورة الخاصة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت من ١-٤ فبراير ١٩٦٩م، انبثقت لجنة منتخبة للمنظمة برئاسة ياسر عرفات، وضمت ممثلين عن المنظمات الفدائية المشاركة في الثورة[3].

وأثناء انعقاد المجلس الوطني في دورته الثامنة ٢٨ فبراير -٥ مارس ١٩٧١م، تبنت برنامجاً مرحلياً جديداً، تخلت من خلاله عن شعار تحرير كامل التراب الفلسطيني، وحددت الهدف الاستراتيجي للثورة، وهو بناء الدولة الديمقراطية العلمانية، وتمكنت المنظمة في أواسط عام ١٩٧٤م، من التوصل إلى برنامج سياسي اشتهر باسم برنامج النقاط العشر، أو البرنامج المرحلي، وأقر المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة هذا البرنامج، الذي تتضمن هدف إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقبلية المقاتلة على كل جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغير في ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني ونضاله، وقد أوجد هذا البرنامج شرخاً كبيراً في الساحة الفلسطينية التي أبدت تحفظ على الخط السياسي للمنظمة، تمثل في بروز جبهة الرفض، وقد ضمت جبهة

---

(١) المرجع السابق، ص ١٦.

(٢) محمود إسماعيل، جبهة التحرير العربية، في الندوة الفكرية السياسية (خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين)، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، حزيران/يونيو ٢٠٠٠، ص ٥٨٤.

(٣) عدنان حسين، منظمة التحير الفلسطينية والصراع من أجل البقاء، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٠١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، ص ١٦.

الرفض في البداية الجبهات الفلسطينية التالية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وجبهة التحرير العربية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– القيادة العامة، وجبهة التحرير الفلسطينية التي انسحبت فيما بعد من جبهة الرفض، بسبب انشقاق في داخلها(١).

وبعد إقرار المنظمة لبرنامج النقاط العشر، تركّز نشاطها السياسي على انتزاع الاعتراف بها عربياً ودولياً، فعربياً أصدرت القمة العربية السابعة المنعقدة في الرباط عام ١٩٧٤م، قرارها الشهير، وهو القرار الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه، وتقرير مصيره، وحقه في إقامة سلطته الوطنية الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير، وجدد تأكيد صفة المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومسؤوليتها عن صياغة مستقبله، وأما دولياً، فتمثلت أهم إنجازات المنظمة في ذهاب وفد منظمة التحرير في نوفمبر ١٩٧٤م، ليشترك في مناقشات الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، تطبيقاً لقرار اتخذته الجمعية سمح للمنظمة بأن تشترك في مناقشاتها لقضية فلسطين، وفي الأمم المتحدة خاطب ياسر عرفات ممثلي دول العالم في الجمعية العامة. وبعد المناقشة أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٢٣٦، الذي تضمن في حيثياته الإقرار بأن منظمة التحرير هي ممثلة الشعب الفلسطيني(٢).

ومن أبرز الأحداث التي تأثرت بها المنظمة، وساهمت في تغيير مسار تطورها، هو الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وكان يهدف لتحجيم قوات المقاومة الفلسطينية في العام ١٩٨٢م، وأدى هذا الاجتياح إلى إخراج منظمة التحرير وقواتها المقاتلة من لبنان، وبذلك خسرت المنظمة قاعدة أساسية هامة على الحدود الفلسطينية، طالما شكلت الجبهة العربية الملتهبة الوحيدة ضد إسرائيل لسنوات طويلة(٣).

وقد واجهت منظمة التحرير بعد الخروج من لبنان تطورات سياسية خلال السنوات الخمس اللاحقة (١٩٨٢–١٩٨٧م)، ومن أبرزها الانشقاق داخل حركة فتح عام ١٩٨٣م، والاقتتال الفلسطيني–الفلسطيني الذي اندلع في طرابلس في شمالي لبنان والمخيمات الفلسطينية المحيطة بها، والذي انتهى بخروج ياسر عرفات وأنصاره من طرابلس في ١٩ ديسمبر ١٩٨٣م، ثم اجتماع رئيس منظمة التحرير في الشهر نفسه مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة(٤).

---

(١) إسماعيل، جبهة التحرير العربية، ص ٥٨٦–٥٩١.

(٢) فيصل حوراني، منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٩٩، بيروت، شباط/فبراير ١٩٨٠، ص٦٠.

(٣) المرجع السابق، ص٦٣.

(٤) المرجع السابق.

وعلى أثر هذين التطورين، وما سبباه من هزة سياسية كبيرة داخل صفوف المنظمة، برزت ثلاثة تيارات فلسطينية متمايزة فيما بينها، الأول: "فتح–الانتفاضة"، ومنظمة الصاعقة، والجبهة الشعبية–القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي، التي انضوت تحت لواء "التحالف الوطني" المدعوم من سورية، والثاني "التحالف الديمقراطي"، وضم حركة فتح، وجبهة التحرير العربية، في حين ضمن الثالث القوى اليسارية الفلسطينية، وهي الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني (حزب الشعب حالياً)، وأدت هذه الخلافات إلى شل مؤسسات منظمة التحرير، وبدأت مرحلة جديدة من التقارب الفلسطيني الأردني الذي توج باتفاق عمان في نوفمبر ١٩٨٥م، للعمل سوياً من أجل حل سياسي للقضية الفلسطينية، إلا أن هذا التقارب لم يدم طويلاً، ففي ١٩ فبراير ١٩٨٦م، أعلن الملك حسين وقف التنسيق، والتحرك المشترك مع منظمة التحرير، وبالتالي تجميد العمل باتفاق عمان. هذا التجميد أوجد المناخ للمصالحة الفلسطينية، وعلى أثرها جرت لقاءات فلسطينية عديدة في تونس، وطرابلس (ليبيا)، وبراغ، وبدأت في مدينة الجزائر في ١٤ أبريل ١٩٨٦م جلسات الحوار الفلسطيني، بمشاركة ممثلي جميع الأطراف الفلسطينية، ما عدا الصاعقة وحركة فتح الانتفاضة. وبعد أيام تم افتتاح الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، وكانت هذه الدورة بمثابة دورة الوحدة الوطنية.

وبذلك تركت تلك الأحداث المتداخلة أحياناً، والمتناقضة أحياناً أخرى، أثراً عميقاً على الاتجاهات الفكرية، والسياسية، والتنظيمية في الساحة الفلسطينية، والتي أثّرت بدورها على بنية الوعي السياسي الفلسطيني عامة[1].

٣. مرحلة الانتقال إلى الأرض المحتلة.

انفجرت الانتفاضة الفلسطينية في ٩ ديسمبر ١٩٨٧م في قطاع غزة بعد حادث سير، حيث صدم إسرائيلياً شاحنته بسيارتين صغيرتين تقلان عمالاً من القطاع في مخيم جباليا، فاستشهد أربعة وجرح تسعةٌ آخرون، وعلى إثر هذه الحادثة تفجرت انتفاضة شعبية عفوية عارمة، انطلقت من مخيم جباليا، وانتشرت في جميع أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية، وتمكنت الانتفاضة منذ بدايتها – بما حددته من أهداف واضحة، وبما أبدعته من أساليب نضالية لتحقيق هذه الأهداف، من تأكيد قدرتها على الاستمرار والنمو كحقيقة ثورية ميدانية، تستطيع فرض واقع جديد على مسيرة الصراع العربي–الإسرائيلي بشكل عام، وعلى مسار منظمة التحرير بشكل خاص[2].

---

(١) شيرين الضاني، دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة (دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعات قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠، ص ٤٣.

(٢) شفيق الحوت، بيان الحوت، الانتفاضة وتطور القضية الفلسطينية (١٩٨٧–١٩٨٨)، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس. القسم الثاني (الدراسات الخاصة)، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص٩٧٧.

فعلى الصعيد الفلسطيني، كرست هذه الانتفاضة انتقال مركز الثقل في النضال الوطني الفلسطيني نهائياً من الخارج إلى الداخل، فاتحة أمام منظمة التحرير - موضوعياً - أفق التحرر من ضغط المحاور العربية المختلفة من جهة، ومن جهة ثانية أعادت الانتفاضة تسليط الأضواء على المنظمة، وتفعيل دورها السياسي الذي كان قد تجمد عملياً[١].

أما على الصعيد العربي، فقد أعادت الانتفاضة القضية الفلسطينية إلى مركز الصدارة على سلم الاهتمامات العربية، بعد أن كان مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في عمان عام ١٩٨٧م، قد تجاهلها، كما ساهمت الانتفاضة مساهمة فعّالة في إنهاء حرب المخيمات في لبنان، ورفع الحصار الذي كانت تفرضه حركة أمل على سكانها الفلسطينيين منذ العام ١٩٨٥م[٢].

ومع تواصل تدفق الجماهير للشوارع وتصديها لقوات الاحتلال، أدركت قواعد مختلف الفصائل والتنظيمات الوطنية الأساسية المنضوية تحت راية منظمة التحرير، وقوى التيار الإسلامي من خارجها، ممثلة بالإخوان المسلمين (التي تحولت فيما بعد لحركة المقاومة الإسلامية- حماس) والجهاد الإسلامي، أن ما يجري في الشوارع يختلف عن التوجهات القيادية التي عملوا بموجبها سنين طويلة، وفي ظل هذه الأجواء؛ أُعلن عن قيادة سياسية جديدة، هي "القيادة الوطنية الموحدة"، تتألف من مختلف الفصائل الفلسطينية وأبرزها حركة (فتح)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، ومن مختلف النقابات، والمؤسسات، والهيئات الوطنية، على الصعيدين الاجتماعي والمهني، ومن الوطنيين المستقلين. وقامت القيادة الوطنية الموحدة بإصدار النداءات الدورية، والقيام بدور الإشراف والتوجيه، حيث استطاعت أن تفرض هذا الدور، وأن تعزز مكانتها عبر مسار الانتفاضة، باتجاه إمكانية تبلور قيادة مركزية داخل الأراضي المحتلة[٣].

بالإضافة إلى القيادة الوطنية الموحدة كإحدى التشكيلات السياسية للانتفاضة الأولى، برز التيار الإسلامي أيضاً كإحدى التشكيلات السياسية الفاعلة في الانتفاضة، ففي ١٤ يناير ١٩٨٨، أصدرت قيادة الإخوان المسلمين في قطاع غزة بياناً، دعت فيه الشعب الفلسطيني إلى الوقوف في وجه الاحتلال، واعتبر البيان أهم خطوة اتخذتها جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين على طريق اكتساب الشرعية السياسية والنضالية في الساحة الفلسطينية، كما اعتبر بمثابة البيان التأسيسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وشاركت الحركة في البدء في مواجهات الشوارع والإضرابات، وحملات

---

(١) ماهر الشريف، البحث عن كيان، ص ٣٥٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ماجد كيالي، السمات العامة الأساسية للانتفاضة، مجلة الأرض، مؤسسة الأرض، السنة ١٦، العدد٢، دمشق، شباط ١٩٨٩، ص٤٠. وانظر: ممدوح نوفل، البحث عن الدولة، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط١، رام الله، ٢٠٠٠.

مقاطعة البضائع الإسرائيلية، والامتناع عن دفع الضرائب، ثم أخذت تنخرط شيئاً فشيئاً في أعمال مسلحة ضد أهداف إسرائيلية، من خلال جناحها العسكري (كتائب الشهيد عز الدين القسام)[١].

وبنت حماس مواقفها السياسية كما ورد في ميثاقها على أنها تنظر بتقدير إلى الحركة الوطنية وجهودها والظروف التي أحاطت بها ولكنها ترفض الفكرة العلمانية، لأنها تؤمن أنها لن تؤدي إلى التحرير. وأما موقفها من التسوية، فتؤكد حركة حماس رفضها، وترتكز في ذلك على الأسس الشرعية حسب موقف العلماء الموثوقين، وترى أن التسوية السلمية في كل صيغها الحالية تنطوي على التفريط بمعظم أرض فلسطين، كما أنها ستنطوي في النهاية على التفريط بحق ملايين اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم المحتلة[٢].

أما حركة الجهاد الإسلامي، فيعتبر عام ١٩٨٠ التاريخ الرسمي لتأسيسها في فلسطين، حيث أسسها شابان من غزة، هما فتحي الشقاقي وعبد العزيز عودة[٣]. وحسب فكر الجهاد الإسلامي الذي تقوم الحركة بالتنظير على أساسه، فإنها جاءت لتعبر عن (الإسلام كمنطلق، والجهاد كوسيلة، وفلسطين كهدف للتحرير)، وأنها عندما قامت كانت قوة تجديد داخل الفكر الإسلامي وداخل الحركة الإسلامية على مستوى الفكرة والمنهج والتنظيم، وعلى مستوى الأداء داخل فلسطين. وبشكل عام فإن الحركة ركزت على المعاني الجهادية وتحرير الوطن وتنظيم العناصر للقيام بالعمليات العسكرية، وتأثرت بتجربة الجهاد الإسلامي في مصر، وتجربة الشهيد عز الدين القسام، والتجربة الإيرانية، وحافظت على علاقات متينة بإيران منذ إنشائها حتى الآن[٤].

لقد جاء إعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية في دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة في الجزائر في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨، ولم يقتصر إعلان المجلس الوطني في هذه الدورة على الموافقة غير المباشرة على قرار تقسيم فلسطين، بل تضمن كذلك الموافقة الصريحة على قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، و٣٣٨ لعام ١٩٧٣، كأساس لمشاركة منظمة التحرير في مؤتمر دولي للسلام. وكان من نتائج هذه الموافقة، ذهاب رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات إلى جنيف لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٨٨، وبعد هذا الخطاب تم مباشرة الإعلان عن بدء إجراء الحوار الأمريكي– الفلسطيني، وبدء إجراء اتصالات أمريكية مع شخصيات فلسطينية مقربة من منظمة التحرير[٥].

---

(١) ماهر الشريف، البحث عن كيان، ص ٣٧٤.

(٢) محسن محمد صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط١، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤١١.

(٣) زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا، أيلول ١٩٨٩، ص١١٤.

(٤) أنظر: سميح شبيب، مبادرة السلام الفلسطينية (الإنجازات والتوقعات)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٩، أغسطس ١٩٩٠.

(٥) للاطلاع على تفاصيل إعلان الاستقلال ١٩٨٨، أنظر: أسامة أبو نحل وآخرون، مرجع سابق، ص ٤٢٢.

سعت الولايات المتحدة لإيجاد تسوية للصراع العربي– الإسرائيلي، حيث سارعت في العام ١٩٩١، مستغلة نتائج حرب الخليج وتفكك الاتحاد السوفيتي، للدعوة لعقد مؤتمر سلام في مدريد، وبدء عملية المفاوضات الثنائية الإسرائيلية – العربية، والإسرائيلية – الأردنية الفلسطينية، وقادت عملية الضغط على منظمة التحرير للقبول بشروط مقيدة ومجحفة، كان أبرزها استثناءات من عملية التفاوض المباشر، واشتراطها التفاوض مع وفد أردني – فلسطيني مشترك، وتجزئة المفاوضات على مرحلتين (مرحلة انتقالية وأخرى تتناول الوضع النهائي)، واعتماد قراري الأمم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨ بمشاركة وفد أردني– فلسطيني، ووزراء خارجة الدول العربية المعنية بالصراع (الأردن، سوريا، لبنان، مصر)(١).

وبعد افتتاحية مؤتمر مدريد، ابتدأت المفاوضات في المسارات الثنائية في واشنطن، وعلى أي حال لم تنجح جولات التفاوض في واشنطن في تحقيق أي اختراق، نتيجة بقاء الهوة الكبيرة بين المواقف الفلسطينية والإسرائيلية. ونتيجة التأزم المتبادل في مفاوضات واشنطن، فتحت القيادة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية قناة مفاوضات سرية في أوسلو، فإسرائيل وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع جهة فلسطينية ذات شرعية ومصداقية، تستطيع أن تمنحها الاعتراف، وتلتزم بشروطها لإغلاق ملف القضية الفلسطينية، وكانت القيادة الفلسطينية منهكة وعلى استعداد لعقد اتفاق يؤمن استمرارية وجودها. وهكذا خرج (اتفاق أسلو) للعلن من سرية المفاوضات، وبموجب هذا الاتفاق انتقلت عملية المفاوضات من مرحلة (التفاوض على الشروط)، إلى مرحلة (التفاوض على تنفيذ الشروط)، ويتكون (إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي)، من سبعة عشر مادة، وأربعة ملاحق(٢).

وكان من أهم بنود اتفاق أوسلو إقامة سلطة فلسطينية، وانتقال معظم أشكال العمل السياسي إلى العمل العلني أو شبه العلني، بعد أن كان السائد حتى قيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة العمل السري، أو العمل عبر المنظمات والأطر الجماهيرية، فقد ولّد قيام سلطة فلسطينية حيزاً عاماً للنشاط العلني للأحزاب والحركات السياسية، شمل فتح مكاتب علنية، وممارسة نشاطات علنية مختلفة، كان لها التأثير البالغ في تنمية الوعي الجماهيري الفلسطينية.

---

(١) جميل هلال، النظام السياسي بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، ط١، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، تموز ١٩٩٨، ص ٦٩.

(٢) علي الجرباوي، البعد الفلسطيني– الإسرائيلي للصراع .. منذ أوسلو حتى ١٩٩٨ (في صراع القرن الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام)، مؤسسة عبد الحميد شومان، المؤسسة العربية، عمان وبيروت، ١٩٩٩، ص ١٦٥.

ثانياً: واقع التنظيمات السياسية:

١. علاقة المتغيرات السياسية بأزمة التنظيمات الفلسطينية:

على الرغم من مرور ما يقارب عقدين على مرور السلطة، وما رافقها من تغييرات عميقة في النظام السياسي والحياة السياسية الفلسطينية، لا زال الجدل والاختلاف قائماً حول معنى ومفهوم هذه التغييرات والتطورات، وطبيعة علاقتها بآفاق تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية وإمكانياتها.

ولعل أبرز هذه المتغيرات التي شهدها الواقع الفلسطيني، هو نشوء سلطة فلسطينية على جزء من الأراضي الفلسطينية، وتوقيع منظمة التحرير وإسرائيل عدة اتفاقيات، وكذلك اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠م، والعودة إلى الكفاح المسلح واجتياح الضفة الغربية، في عملية السور الواقي عام ٢٠٠٢م، وانسحاب إسرائيل كلياً من قطاع غزة عام ٢٠٠٥م، ونجاح حركة حماس في الانضمام للنظام السياسي الفلسطيني عام ٢٠٠٦م، مما نتج عنه إعادة تشكيل للنخبة الحاكمة.

ولعل المتغير الأخطر الذي شهده ويشهده الواقع الفلسطيني، هو حالة الانقسام والتشتت والاختلاف الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، في ظل تعدد مصادر السلطة والقرار خلال الانتفاضة الثانية، وقد بلغ هذا الخلاف ذروته بعد الانتخابات الفلسطينية في يناير ٢٠٠٦م، كما سبق الإشارة، وتحديداً بعد تشكيل حركة حماس للحكومة الفلسطينية. إضافة إلى متغيرات أخرى، مثل: الاستمرار في الاستيطان في الضفة الغربية، ومحاولة تهويد القدس، وفشل عملية التسوية.

في ظل هذا الواقع المؤلم، عانى الشعب الفلسطيني أشد المعاناة، فهناك فجوة كبيرة بين السيطرة الإسرائيلية وبين آمال الفلسطينيين وطموحاتهم، كما أحس هذا الشعب بالضيق من سلوك سلطته الفلسطينية، ومن مظاهر الفساد، وغياب سلطة القانون، مما أدى إلى ازدياد حالتي التردي في مستوى المعيشة، واستبعاد الأمل في تحقيق الأهداف الوطنية(١).

وقد فشلت الحركة السياسية الفلسطينية بجميع مكوناتها في مواجهة هذا الواقع المعقد، كما عجزت عن تحقيق أي من الأهداف أو الشعارات التي طرحتها لحل قضيتها الوطنية، كما فشلت أيضاً في الاستمرار بالانتفاضة، وتحويلها إلى مدخل للتحرير الشامل، وتجسيد المشروع الوطني.

إن التنظيمات الفلسطينية تحتاج اليوم إلى دراسة لاستنباط العبر من التطورات الحاصلة على الساحة الفلسطينية، وبحاجة لمراجعة الفكر والبرامج لديها، ومراجعة مواقفها من مجمل التغييرات والتطورات الحاصلة في حقل الصراع العربي – الإسرائيلي، وتحديداً فيما يتعلق بأشكال النضال الممكنة، فجميع القوى السياسية تعيش حالة أزمة، وصلت إلى حد العداء مع شرائح كبيرة من الجمهور المعارض، خصوصاً في ظل الانقسام.

---

(١) أنظر: جميل هلال، الحركة الوطنية الفلسطينية أمام سؤال صعب، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٦، خريف ٢٠٠٣، ص ١٥.

إن أزمة التنظيمات الفلسطينية لم تكن أزمة في جانبٍ واحد، بل كانت مجموعة أزمات معقدة ومركبة، بحيث لا يجدي معها إلا الوقوف الدائم أمامها، عند كل محطة بجدية وإخلاص، ولكن ما جرى عند معالجة هذه الأزمات المركبة إنما هو الهروب من الحقائق الكبرى، نحو معالجات ساذجة لمظاهر، هي نتائج لهذه الأزمات وليست أسباباً لها، والاكتفاء بالحديث عن هذه المظاهر في الأدبيات، دون الخوض في أعماق المشكلة، ووضع السبل العملية لتجاوزها.

ومما يزيد صعوبة الأزمة القاتلة التي نعيشها حالياً، هو الميل السياسي الخطير لدى المنتميين لهذه الأحزاب في المرحلة الراهنة، وينقسم المنتميين إلى الأحزاب إلى قسمين، أو قطبين، أو مزاجين، أولها مزاج يرتئي أن هذه الأحزاب شاخت وأصبحت من الماضي، ولا يمكن تغييرها أو إصلاحها، ويؤدي هذا المزاج إلى ترك صفوف الحزب، بل ويقود إلى العداء للحزب، وثانيهما مزاج يزداد تعنتاً وتمسكاً بما هو قائم، إلى درجة التعصب العقائدي، وتحميل الانفتاح والدمقرطة مسؤولية الانهيارات الحاصلة، وكلا المزاجين عدو لأي تطور في أوضاع الخارطة السياسية الفلسطينية[١].

١. مظاهر الأزمة التنظيمية[٢]:

لا بد لنا من الوقوف عند بعض الملاحظات، والمؤشرات، والمظاهر لهذه الأزمة، والتي أجمع عليها العديد من السياسيين، والباحثين، والمثقفين، والأكاديميين الفلسطينيين، ومن أبرزها:

أولاً: أن مكانة منظمة التحرير، ومركزها، وأهميتها، على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية، بوصفها مرجعية تمثيلية وسياسية للشعب الفلسطيني، تشهد عملية تراجع متسارعة، وبدلاً من أن تكون مرجعية للسلطة وللمفاوض، جرت عملية تهميش وتجاهل متواصلة لدورها ومكانتها السياسية، وفي الوقت نفسه جرى إحلال السلطة الفلسطينية مكانها.

ثانياً: ظاهرة عدم وجود رأي عام فلسطيني، وإن وجدت بعض مظاهره فهي في أطوار جنينية، وذلك بسبب غياب العناصر، والشروط، والمتطلبات الضرورية لوجود رأي عام، وغياب رأي عام فتح المجال للديماغوجيا السياسية، والتضليل، والكذب على الجماهير، دون الخوف من العواقب.

ثالثاً: ظاهرة ضعف جماهيرية العمل السياسي، وابتعاد الجمهور عن المشاركة في النشاطات السياسية، وفقدان العمل السياسي لجاذبيته، وبالتالي فإن أحد شروط استمرارية البقاء لحزب أو لحركة سياسية قائمة، وكذلك لميلاد حزب أو حركة سياسية جديدة؛ هو أن تقدم للجماهير

---

(١)– أنظر: سمر جودت البرغوثي، سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط١، بيروت، ٢٠٠٩.

(٢) الضاني، دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي، ص ٥٢–٥٣.

وبشكل مقنع فسحة من أمل، وأن تكون قادرة على حمل رؤية، وبرنامج، واستراتيجية؛ لمواجهة هذه المرحلة التاريخية العصيبة[١].

رابعاً: التنبيه لظاهرة تكاد تكون الأكثر ثباتاً في سياسة الحكومة الإسرائيلية، وهي إحكام إغلاق قطاع غزة، وفصل الضفة الغربية عنها، وتجزئة الضفة وتهويد القدس، مما ساعد في خلق رؤية محلية وانعزالية، وضعف الإحساس بوحدانية المصير والمصلحة المشتركة، مما نتج عنه تجاهل من قبل التنظيمات لما يجري، وبالتالي التخلي عن مسؤولياتها الرئيسية تجاه وطنها وشعبها، والإقصاء الذاتي عن السياسة بمعناها الفاعل والمؤثر.

خامساً: ظاهرة ولادة أحزاب وحركات سياسية جديدة، بعد أن بدأت السلطة الفلسطينية ممارسة الصلاحيات المخولة لها، وكان الهدف من إنشاء هذه الأحزاب؛ هو شرذمة القوى السياسية الفلسطينية، وتسخيفها في أعين الجماهير، وخلق أحزاب تعتاش من خيرات السلطة، وتسترخي في ظلها.

إن الأزمة انعكست في العجز عن التطور، وغياب القدرة على الاستجابة للوقائع المستجدة، واستبدال ذلك بالمحافظة على الخطاب القديم، والأساليب القديمة، في الإدارة والتنظيم. وقد انعكست على جميع الفصائل بدون استثناء، ويمكن القول بأن أداء هذه التنظيمات والفصائل كانت سبباً فيها، وبدرجات مختلفة، فجميع تلك التنظيمات تتحمل المسؤولية في زيادة عمق الأزمة، ويمكن الحديث عن دور هذه التنظيمات على النحو التالي:

أ. حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):

بعد قيام السلطة الفلسطينية تولت حركة فتح قيادة السلطة، وبهذا انتقلت فتح من تنظيم يقود حركة تحرر وطني إلى سلطة حكم ذاتي، تفاوض من أجل التحول إلى دولة مستقلة، ولقد أدى ذلك إلى إحداث توتر في علاقة التنظيم الداخلية، بين العلاقات "الأخوية" التي تقوم بين أبناء التنظيم الواحد، وبين فصائل منظمة التحرير بشكل عام، وبين العلاقات البيروقراطية والتراتبية التي باتت تجسدها مؤسسات السلطة[٢].

كما قامت حركة فتح بوصفها الحزب الحاكم المهيمن على السلطة، بتهميش دور الاتحادات الشعبية والنقابية العمالية والمهنية، بعد أن تغيرت أسباب الحاجة لها إثر قيام سلطة فلسطينية تقود مؤسسات وأجهزة متنوعة، وقد تم استيعاب الجزء الأكبر من قيادات هذه الاتحادات، والغالبية الساحقة من حركة فتح، في أجهزة السلطة ومؤسساتها، لدرجة أنه أصبح هناك نوع من التماهي والتداخل بين

---

(١) المرجع السابق، ص٥٣.

(٢) سمر جودت البرغوثي، مرجع سابق، ص٥٢.

الحركة والسلطة، وأصبحت معه مواقف وسياسات كل منها واحدة، الأمر الذي حمل حركة فتح كل أخطاء السلطة، وعملية التسوية، وسلبياتهما، مما أدى إلى تراجع الحركة، وتراجع تمثيلها للجماهير، وخسارتها للانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م لصالح حركة حماس.

ويمكن القول بأن المشكلة الأساسية التي واجهت حركة فتح، قد تمثلت في أن رؤية القيادات السياسية النابعة من استحقاقات التسوية، أصبحت تتعارض مع التوجهات التاريخية للحركة، وأصبح هناك فجوة بين القيادات السياسية والكوادر الميدانية للحركة، وتحولت أزمة فتح الأزمة أكبر وأخطر، تتمثل في البرامج والممارسة، وأصبح هناك تيار يرى أن البرنامج هو جزء من الواجهة أو الديكور، لا يتم الاحتكام إليه. ومع غياب الاحتكام لبرنامج محدد واضح للجميع وملزم لهم، أصبح هناك الكثير من الآراء في داخل الحركة، وكذلك التداخل والاختلاط بين ما هو سياسي وما هو نضالي، حيث أصبح هناك حسابات أخرى تحكم سير هذه الحركة[١].

ب. حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

بمرور الوقت، وتحت وطأة ضغوط عمليات القتل والاغتيال التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية لقيادات الحركة وكوادرها، وتضييق الخناق على الحركة في الخارج، بدا واضحاً أن الحركة تسير على طريق عملية تحول واقعي، كي تتفاعل مع التطورات والمتغيرات الجارية الإقليمية والدولية، كذلك يبدو أن الحركة باعتبارها تنطلق من اعتبارات أيديولوجية، فإنها ستواصل عملية التحول الواقعي دون أن يرافق ذلك تحول فكري رسمي. هذا التحول سهل عملية انخراط حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني تحديداً، بعد إجراء تحول فعلي على برنامجها السياسي، واقترابه من برنامج منظمة التحرير، خصوصاً بعد مشاركتها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية[٢]، إلا أن مجريات الأحداث منذ الانتخابات وحتى الآن، أثبتت عجز الحركة عن طرح استراتيجية مقنعة، وبرنامج فعال لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني، وللخروج من الأزمة التي رافقت تشكيل الحكومة، وعلى العكس من ذلك، ما زالت الحركة وستبقى تحمل مفردات ومفاهيم سياسية وتنظيمية قابلة لأكثر من تأويل، حسب مقتضيات ميزان القوى المحلي، والإقليمي، والدولي، ولرؤية مصالح الحركة نفسها.

ج. اليسار الفلسطيني:

لم يرق اليسار يوماً إلى مستوى قيادة البرنامج الوطني، أو قدّم يوماً وجهة نظر متكاملة عن بديل ديمقراطي للتحرر الوطني، بل دخل حالة من عقد المصالحات مع التيار المركزي في منظمة

---

(١) عبيد ياسين، ومحمد جمعة، منظمة فتح ومنظر التسوية السلمية، من كتاب الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات التهدئة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٥٢ – ٥٦.

(٢) الضاني، دور التنظيمات السياسية الفلسطينية، ص ٥٤-٥٦.

التحرير، وأسهم في وضع كل الصياغات الفضفاضة للبرنامج الوطني الفلسطيني، التي كانت دائماً مثار تفسيرات عديدة. وعليه، يمكن القول أن اليسار الفلسطيني لم يظهر كقوة فاعلة قادرة على التأثير في مجريات الأحداث، بل كان دائماً على هامش الحياة السياسية الفلسطينية، بل أنه خسر السباق مع القوى الأخرى. وفي هذا السياق يقول بعض الباحثين: "إن اليسار الفلسطيني، لم يفقد فقط مصداقيته الشعبية، بل هو يفقد كل يوم ليس فقط من دوره الطليعي المدّعي، وإنما من دوره الفعلي في المجتمع، الأمر الذي وضعه في تشكيلاته القائمة أمام طريق مغلق، طريق التفتت والتآكل على طريق التلاشي والاضمحلال، وهو في ذلك يشبه مفهوم اضمحلال الدول في الماركسية، ففي هذه المرحلة يموت القديم ولكن الجديد لم يولد بعد" [١].

يمكن القول أن أزمة التنظيمات الفلسطينية، هي أزمة قيادة وتنظيم وبرنامج، تنعكس في تعثر أدائها الفكري، والتنظيمي، والسياسي، والنضالي، والثقافي، وتعود هذه الأزمة إلى عدة أسباب نذكر منها[٢]:

١. بنية هذه الأحزاب واعتمادها المركزية في كافة مناحي عملها، مما أدى إلى تشجيع القيادة الفردية، وتغييب دور القيادة الجماعية، كما ساهمت في تشجيع الولاءات الفردية داخل هذه الأحزاب والتنظيمات، وأصبحت الأطر القيادية لا حول لها ولا قوة، مما كون مجموعات عاجزة عن المساهمة في آلية القيادة، وفاقدة لثقة الأعضاء، وبالتالي يتم رسم سياسة التنظيم من قبل الفرد المسؤول.

٢. التسلط والفردية في اتخاذ القرار لم يكن في يوم من الأيام نتيجة، أو محصلة لمشاركة حزبية أو هيئات تنظيمية، فآليات اتخاذ القرار في التنظيمات قائمة على دوافع قاصرة، تتراوح بين ردود الفعل على مواقف، أو على مراكز قوى داخل التنظيمات والأحزاب السياسية المختلفة.

٣. غياب التربية الوطنية في الأحزاب والتنظيمات، واستبدالها بتربية فئوية ساهمت بخلق ظاهرة العشائرية السياسية، وما رافقها من تعقيدات أدت إلى فشل أي عمل وطني مشترك، أو في أحسن الأحوال؛ عدم تحقيق أهداف أي عمل مشترك.

٤. عدم نجاح هذه التنظيمات في تعزيز مفاهيم الديمقراطية في داخلها.

٥. الهزائم المتكررة التي منيت بها الحركة الوطنية، والتراجعات المتكررة والمتواصلة التي واكبت وتواكب الأحداث الخاصة بالقضية الفلسطينية، حيث كان لتلك الهزائم نتائجها القاسية من الناحية المعنوية، والنفسية على أبناء هذه التنظيمات، وخلق حالة من الإحباط واليأس، مما دفع بالكثير من أعضاء وكوادر التنظيمات إلى التخلي عنها.

---

(١) مازن سعادة، المعيقات الذاتية والداخلية لتجديد الأحزاب القديمة، من كتاب ما بعد الأزمة التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٩، ص ١٩٦.

(٢) الضاني، دور التنظيمات السياسية الفلسطينية، ص ٥٧.

٦. التعرض للتضليل: رفعت قيادات الشعب الفلسطيني المتنفذة شعارات كثيرة عبر الزمن، وأعلنت عن تمسكها بمبادئ وقيم من أجل تحرير فلسطين، ولكن الأيام كشفت للشعب أن الشعارات لم تكن سوى وسائل دعائية لكسب التعاطف والتأييد الشعبيين، وأن المبادئ لم تكن إلا للاستهلاك، فلا يوجد قائد، أو تنظيم، أو فصيل، أو حزب، قد تمسك بشعاراته مثلما تمسك بالنفوذ والسلطة، بل تنازلوا جميعهم عن كل مبادئهم واستبدلوا ما نادوا به من قيم بقيم أخرى، مما ساهم في تبلور انطباع سلبي نحو هذه التنظيمات، وخلق حالة من عدم الثقة بقياداتها، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى ظهور فجوة كبيرة بين التنظيمات والقاعدة الجماهيرية، أدت بدورها إلى انتشار حالة من تغييب الوعي السياسي بل وتزييفه[١].

ثالثاً: أزمات الحكم في النظام السياسي الفلسطيني.

يقصد بأزمة الحكم (حدوث اضطراب أو تعطيل لعمل مؤسسات صناعة القرار في النظام السياسي، مما يؤدي إلى ظهور حالة من عدم الاستقرار السياسي في النظام، قد تتطور إلى عدم استقرار المجتمع ككل، إذا لم يتم تداركها وحلها بأسرع ما يمكن)، وقد تأتي أزمة الحكم إما بسبب الاختلاف على تفسير بعض بنود الدستور بين مؤسسات صناعة القرار، أو للاختلاف بين المؤسسات على برامج سياسية، داخلية كانت أم خارجية، أو لأي سبب ما يتعلق بمؤسسات صناعة القرار داخل النظام السياسي. ويُقصد بمؤسسات صناعة القرار، المؤسسات الرسمية في النظام السياسي، وهي السلطات الثلاث: (السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية).

وفي سياق ما تم توضيحه للمشكلات التي كانت تتعرض لها المؤسسات الرسمية بالنظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته بظهور منظمة التحرير، ومن ثم إنشاء السلطة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو، وما تم من تطور على السلطة الفلسطينية باستحداث منصب رئيس الوزراء، والنواقص التي حملها النص التشريعي بالقانون الأساسي، سنحاول توضيح الأزمة التي تعرض لها النظام السياسي الفلسطيني كأزمة حكم.

إن القانون الأساسي الفلسطيني، وطريقة عمل المؤسسات الرسمية الفلسطينية كانت تحمل في طياتها نواة لأزمات حكم، وكان النظام قد تعرض إلى أحد تلك الأزمات في عهد حكومة محمود عباس عام ٢٠٠٣م، والتي تم التنويه إليها سابقاً، الأمر الذي اضطر رئيس الحكومة محمود عباس في ذلك الوقت؛ إلى تقديم استقالته بسبب أزمة الصلاحيات بين الرئيس والحكومة، إلا أن ما تمخض عن الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٦م، قد جعل الأمر أكثر تعقيداً مما سبق، لدرجة أصبح من تخطيها، وذلك لأن الأزمة الأولى كانت داخل حركة فتح، بينما الأزمة الثانية بين حركتي فتح وحماس.

---

(١) شيرين الضاني، ص٥٨.

فبعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية وفقاً لبرنامج مغاير لبرنامج الرئيس، ظهرت الأزمات التي كان يخبئها القانون الأساسي الفلسطيني بنصوص مواده، والتي وقف النظام السياسي الفلسطيني عاجزاً عن حلها، مما أدى إلى تفاقم الخلاف بين مؤسسات صنع القرار، والذي جاء بدوره ليكون أحد أسباب الانقسام الفلسطيني.

وتنقسم أزمة الحكم في النظام السياسي الفلسطيني إلى:

أولاً: أزمة حكومية، وثانياً: أزمة دستورية.

أ- الأزمة الحكومية:

تحدث الأزمة الحكومية عادة في النظم السياسية التي تأخذ بنظام الحكم البرلماني، وذلك لأن الحكومة تبعاً لهذا النظام يجب أن تحصل على ثقة البرلمان، أو المجلس التشريعي، على عكس ما يحدث بالنظام السياسي الذي يأخذ بالنظام الرئاسي، والذي لا تحتاج به الحكومة إلى ثقة البرلمان، أو المجلس التشريعي، ويكون الوزراء بمثابة معاونين، أو سكرتارية لرئيس الدولة.

تأتي الأزمة الحكومية في النظم البرلمانية، نتيجة لعدم توافق الأحزاب السياسية على تشكيل حكومة ائتلافية، بعد عجز أي منهم حسم الفوز بالانتخابات، والحصول على الأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان، أو بسبب تفكك الائتلاف الحكومي الذي تتكون منه، أو تراجع أغلبية الحكومة الحزبية عن تأييدها، وفي كل الحالات يعنى فقدان الحكومة ثقة البرلمان، أو المجلس التشريعي، وأمام ذلك يأتي حل البرلمان والذهاب إلى انتخابات برلمانية وتشريعية جديدة؛ ليقول الشعب كلمته، والإتيان بحكومة قوية ذات أغلبية.

وفي النظم السياسية التي تأخذ بنظام الحكم المختلط (برلماني _ رئاسي، أو رئاسي _ برلماني)، فإن ما يحدد أسباب الأزمة الحكومية هو الدستور، أو الوثيقة التي تنظم علاقة الحكومة بالبرلمان، أو المجلس التشريعي ورئيس الدولة، وتختلف باختلاف طبيعة العلاقة بينهم(1)، أما بخصوص النظام السياسي الفلسطيني، فقد أخذ بنظام الحكم المختلط غير واضح المعالم.

لقد أجريت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في ٢٥ يناير ٢٠٠٦م، وفازت قائمة حركة حماس (قائمة الإصلاح والتغيير) بـ ٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعداً، هي عدد مقاعد المجلس التشريعي ٤٥ مقعداً عن الدوائر، و ٢٩ مقعداً عن القائمة النسبية)، وفازت حركة فتح بـ ٤٥ مقعداً (١٧ مقعداً عن الدوائر، و ٢٨ مقعداً عن القائمة النسبية)، وجاءت نتائج القوائم الأخرى على النحو

---

(١) للمزيد من الاطلاع على أشكال ونظم الحكم أنظر: ثروت بدوى، النظم السياسية، الكتاب الأول تطور الفكر السياسي والنظرية السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤. جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق، مطبعة العشري، القاهرة، ٢٠٠٦.

التالي: قائمة الشهيد أبو علي مصطفى – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بـ ٣ مقاعد فقط عن القائمة النسبية، وقائمة البديل (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب، وفداً) مقعدين فقط عن القائمة النسبية، وقائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي ومستقلون) مقعدين فقط عن القائمة النسبية، والطريق الثالث (سلام فياض وحنان عشراوي) بمقعدين فقط عن القائمة النسبية، وفاز مستقلون بأربعة مقاعد عن الدوائر [١].

شكلت نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية انقلاباً في بنية النظام السياسي الفلسطيني وخريطته الحزبية، فقد انتقلت حركة حماس من معارضة خارج النظام، إلى أغلبية بمقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، مع أول دخول لها للنظام السياسي الفلسطيني الرسمي، وانتقلت حركة فتح الفصيل المهيمن على النظام السياسي لمدة أربعين عاماً، إلى المعارضة داخل المجلس التشريعي لأول مرة في تاريخها، وكشفت نتائج الانتخابات عن الاستقطاب الحاد الذي تعيشه الساحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، خصوصاً في ظل ما ظهر من حقيقة ضمور وتراجع فصائل اليسار الفلسطيني، بعد النتائج البسيطة والضعيفة التي حققتها بالانتخابات.

إن ما جاءت به الانتخابات من نتائج تعطي أولوية لحركة حماس، وبصفتها صاحبة الأغلبية بالمجلس التشريعي لتشكيل الحكومة الفلسطينية، مع العلم أن القانون الأساسي الفلسطيني لا ينص على أن تشكيل الحكومة يكون للكتلة صاحبة الأغلبية بالمجلس، وإنما رئيس السلطة هو الذي يكلف ويختار رئيس الوزراء، رغم أن ما تمتلكه حماس من نسبة (١+٥٠%)، حيث أن حماس تمتلك الأغلبية المطلقة بالمجلس التشريعي، وأن ما جاءت به الانتخابات بنتائج يعطي شعوراً بأن حركة حماس قد أحكمت قبضتها على المجلس التشريعي، إلا أن تحليل الدلالات الرقمية للنتائج، يُظهر لنا أنه على الرغم من فوز حركة حماس بالأغلبية المطلقة والمريحة داخل المجلس التشريعي، إلا أن حركة فتح قد احتفظت بالثلث المعطل داخل المجلس [٢]، وأن نسبة عدد مقاعد حركة حماس الـ ٧٦، والمستقلين الأربعة الذين فازوا؛ كانوا مدعومين من حركتها، ومجموعها يساوي ٥٩ % من عدد مقاعد المجلس التشريعي، وحتى في حالة تضامن القوائم والكتل الأخرى مع حركة حماس، فإن نسبة مجموع ذلك كله للمجلس التشريعي تساوي (٨٧ مقعد = ٣+٢+٢+٢+٤+٧٤)، أي بمعدل ٦٥.٩% من مقاعد المجلس التشريعي، وذلك يعنى أن حركة حماس وعلى فرض تحالفها مع جميع أعضاء المجلس التشريعي من غير الفتحاويين لا تستطيع تكوين أغلبية الثلثين، وهى النسبة المطلوبة لتعديل أو تغيير القانون الأساسي، أو إقرار قانون جديد تم إرجاعه من قِبل رئيس السلطة. وبمعنى آخر أن حركة فتح

---

(١) لجنة الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٦، تقرير خاص، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ http://cutt.us/٣O٩Pn.

(٢) خليل أبو عرب، أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٨، ص٧٨.

من خلال الـ ٤٥ مقعداً التي حصلت عليهم بالمجلس التشريعي، والتي تساوي نسبتها ٣٤% من المجلس التشريعي، قد امتلكت الثلث المعطل داخل المجلس التشريعي، بمعنى أنها تستطيع تعطيل أي قرار، بحيث تسطيع من خلالها تعطيل القوانين والقرارات التي تحتاج إلي أغلبية الثلثين من المجلس التشريعي لنفاذها وإقرارها، ولكنها في نفس الوقت، لا تستطيع سحب الثقة من الحكومة أو إسقاطها[١].

وما أفرزته نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦م من نتائج، جاء على عكس ما جاءت به انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥م، بحيث جاءت الانتخابات الرئاسية بمحمود عباس المرشح عن حركة فتح لرئاسة السلطة الفلسطينية، وجاءت الانتخابات التشريعية الثانية بفوز حركة حماس بأغلبية المجلس التشريعي الفلسطيني، وفي مثل هذه الحالة، أصبحت كل من مؤسسة الرئاسة، ومؤسسة المجلس التشريعي لديهما برنامجاً سياسياً مختلفاً عن الآخر.

لقد ترك اختلاف البرامج بين مؤسسة الرئاسة والمجلس التشريعي أثره على النظام السياسي ككل، وعلى عمل المؤسسات الرسمية (مؤسسات صنع القرار) بشكل خاص، فقد بدأ التعارض في وجهتي نظر المؤسستين يعيق عمل كل منهما، وظهر هذا جلياً من خلال عمل مجلس الوزراء، وخصوصاً في المجال الأمني. فالقانون الأساسي أسفر عن حدوث صراعات داخل مؤسسات صنع القرار، والحكم في النظام السياسي الفلسطيني، لأنه حاول الجمع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، فلم ينص القانون الأساسي على تولي زعيم الكتلة البرلمانية الكبرى، أو زعيم الائتلاف البرلماني الأكبر رئاسة الوزراء، وإنما ينص على تعيين رئيس الوزراء من قبل رئيس السلطة الفلسطينية، وهو وحكومته مسؤولين أمام الرئيس. وفي نفس الوقت يجب على رئيس الوزراء وحكومته الحصول على الثقة من المجلس التشريعي، وهم مسؤولين أمام المجلس التشريعي أيضاً، وكذلك الأمر يعتبر القانون الأساسي مجلس الوزراء مؤسسة تنفيذية، تقوم على مساعدة الرئيس بأداء مهامه، إلا أن اختياره ومنح ثقة المجلس التشريعي، تم على أساس برنامج الكتلة صاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي، وفى هذه الحالة تمحور الخلاف بين مؤسستي الرئاسة والمجلس التشريعي من خلال مجلس الوزراء، وأصبح مجلس الوزراء محاصر بمرجعيته، ما بين رئاسة هو بنص القانون يقوم على مساعدتها بأداء مهامها، وبين مجلس هو نتاج أغلبيته الذي منحها الثقة، لتطبيق برنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني[٢].

---

(١) خليل أبو عرب، مرجع سابق، ص ٧٩-٨٠.

(٢) حسام رابعة، أزمة النظام الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص١٨٥.

وفي محاولة لتأجيل انفجار الأزمة، كلف الرئيس محمود عباس، النائب في المجلس التشريعي إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة الفلسطينية، وبناء على ذلك التكليف قام إسماعيل هنية بتشكل الحكومة، وتشكلت الحكومة من لون واحد وهو حركة حماس صاحبة الأغلبية بالمجلس التشريعي، والتي ينتمي إليها هنية، وكان على رأس قائمتها الانتخابية في الانتخابات التشريعية الثانية، وجاء تشكيل الحكومة على هذا الأساس، بعد أن رفضت جميع الكتل والفصائل الفلسطينية المشاركة بالحكومة.

نالت حكومة هنية ثقة المجلس التشريعي في ٢٨ مارس ٢٠٠٦م، وبناء على ذلك بدأ وزراء الحكومة بتولي مسؤوليتهم الوزارية، إلا أن الأمر لم ينتهِ هنا، فقد بدأت مشكلة الصلاحيات تظهر بين رئاسة السلطة والحكومة، الأمر الذي ساعد على عدم الاستقرار في النظام السياسي الفلسطيني، خاصة وأن ملف إدارة الأجهزة الأمنية، كان من أهم الملفات محلاً للخلاف بين المؤسستين(١)، ففي ظل كل التحديات التي كان يواجهها النظام السياسي الفلسطيني، لم يكن أمام الرئيس محمود عباس، إلا أن يكلف الشخص الذي تختاره كتلة حماس التشريعية لرئاسة الوزراء، وذلك للأسباب الواردة أعلاه.

ولكن بعد الانقسام السياسي الفلسطيني عام ٢٠٠٦م، أعلن الرئيس محمود عباس حالة الطوارئ كمخرج لعدم عرض حكومة يشكلها على البرلمان، ومهرب من أغلبية حركة حماس في المجلس التشريعي، فهو يعلم أن حالة الطوارئ وفقاً لنص القانون الأساسي هي ثلاثون يوماً، بعدها يجب أخذ موافقة المجلس التشريعي لتمديد فترة حالة الطوارئ، وتعود الدائرة إلى نقطة البداية، من حيث عرض الحكومة على المجلس ذي الأغلبية الحمساوية(٢).

كذلك يعاني القانون الأساسي الفلسطيني حالة من عدم الحسم، وعدم وضع آليات لمعالجة مثل هذه الحالة من التعارض، كالذهاب إلى انتخابات مبكرة مثلاً، من خلال حل البرلمان، أو إقالة رئيس السلطة للخروج من حالة عدم الاستقرار التي تعرض لها النظام السياسي الفلسطيني. أمام ذلك كله، استمرت حالة عدم الاستقرار من التغلغل في النظام السياسي الفلسطيني، حتى في ظل التوافق على تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد اتفاق مكة عام ٢٠٠٧م، أدت في نهاية المطاف إلى تفجر الأزمة وتطورها إلى حالة من الانقسام في النظام السياسي الفلسطيني، كانت إحدى أسبابها الأزمة الحكومية التي عاشها النظام السياسي الفلسطيني فيما سبق.

---

(١) للوقوف على أهم العقبات التي واجهت الحكومة التي شكلتها حركة حماس، انظر: يوسف رزقة، الطريق الصعب، حماس: الشراكة والقيادة، ج٣، مكتبة دار الأرقم، غزة، ٢٠٠٩.

(٢) حسام ربايعة، أزمة النظام الفلسطيني، ص١٨٩.

ب. الأزمة الدستورية:

وهي مرحلة ناشئة من التناقض الحاصل بين الوضع السياسي في البلاد ودستورها المعلن، أو بين نصوص الدستور عند تطبيقها، وتنشأ الأزمة الدستورية عند وجود اختلاف بين مؤسسات الدولة وسلطاتها، حول قضية من القضايا السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية[١].

إن التعرض إلى أزمة أعمق وأكثر تعقيداً، تهدد شرعية نظام الحكم في السلطة الفلسطينية، فبعد استعصاء الأزمة الحكومية على الحل، ومن ثم تحولها إلى انقسام سياسي، وجغرافي، ومؤسسي، توقفت عجلة القانون الأساسي (الدستور)، وبدأت مرحلة تشكل أزمة دستورية في بنية النظام السياسي الفلسطيني، وتحديداً بمؤسسات السلطة الفلسطينية، وبدأت مرحلة الأزمة الدستورية في النظام السياسي الفلسطيني، مع إعلان حالة الطوارئ وإقالة الرئيس محمود عباس لحكومة إسماعيل هنية، وتكليف الدكتور سلام فياض بتشكيل حكومة الطوارئ، علما بأن القانون لا ينص على تشكيل حكومة طوارئ.

ولا يرد ذكر حكومة طوارئ في القانون الأساسي الفلسطيني، وإن كان الرئيس السابق ياسر عرفات قد ابتدعها في وقت سابق، وإنما يتحدث القانون الأساسي عن حالة طوارئ، كما أوضحنا سابقاً، ولكن حتى مع التسليم بفرضية وجود حكومة الطوارئ، فإن القانون الأساسي ينص على أن مدتها ثلاثون يوماً[٢]، ولا تمدد إلا بموافقة المجلس التشريعي، وهو ما لم يتم. فقد امتنعت كتلة حركة حماس التشريعية عن حضور جلسة المجلس التشريعي، مما أفقد المجلس النصاب القانوني للانعقاد، وكان من المقرر أن يتم عرض حكومة الدكتور سلام فياض عليها (حكومة الطوارئ)، لنيل الثقة بهذه الجلسة، إلا أنها لم تتم أيضاً، وذلك بسبب اعتقال إسرائيل لأكثر من نصف أعضاء المجلس التشريعي المحسوبين على حركة حماس، بعد أسر الجندي شاليط في ٢٥ يونيو ٢٠٠٦م.

مهما كان السبب وراء عدم اشتراك كتلة حركة حماس في جلسة المجلس التشريعي تلك، فقد فقدت حكومة الطوارئ، والتي تم تحويلها إلى حكومة تسيير أعمال (حكومة سلام فياض) مشروعيتها، في نفس الوقت الذي كانت به حكومة إسماعيل هنية قد فقدت مشروعيتها بفعل إقالتها من قبل الرئيس عباس، وهكذا أصبح النظام السياسي الفلسطيني يعيش أزمة دستورية.

وقد استفحلت هذه الأزمة مع مرور الوقت، فقد بدأت فترة ولاية كل من الرئاسة والمجلس التشريعي تقارب على الانتهاء، وفي ظل استمرار حالة الانقسام الجغرافي، والسياسي، والمؤسساتي داخل النظام السياسي الفلسطيني، أصبح إجراء انتخابات فلسطينية أمر صعب المنال، ومن ثم وصلنا إلى وقت انتهت فيه ولاية كل من المجلس التشريعي والرئاسة.

---

(١) موسوعة مقاتل الصحراء، المصطلحات السياسية http://s.v٢٢v.net/hNuT.

(٢) للاطلاع على القانون الأساسي الفلسطيني، أنظر: القانون الأساسي؛ http://s.v٢٢v.net/esLf .

وكان الرئيس عباس قد انتخب في يناير ٢٠٠٥م، وينص القانون الأساسي على أن ولاية رئيس السلطة الوطنية أربع سنوات، وهو ما يعنى انتهاء ولايته في يناير ٢٠٠٩م [١]، وفقاً لبعض الآراء، في نفس الوقت يرى البعض ووفقاً لما ينص عليه القانون الأساسي المعدل، وقانون الانتخابات الفلسطيني، من أن الدورة الحالية لانتخاب الرئيس تتم مع انتهاء ولاية المجلس التشريعي المنتخب، ومتزامناً مع انتخاب المجلس الجديد في عام ٢٠١٠م، وبمعنى أخر أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية هي انتخابات متزامنة، تجري مع انتهاء دورة المجلس التشريعي المنتخب عام ٢٠٠٦م، والتي تنتهي في عام ٢٠١٠م.

انتهت ولاية كل من المجلس التشريعي والرئيس دون إجراء انتخابات، مما ترتب عليه أزمة دستورية، وأصبح كليهما فاقد الشرعية الدستورية، حتى وإن حاول القائمون على كل من المؤسستين التحايل على القانون، من خلال اللجوء إلى المجلس المركزي لتمديد الولاية، على اعتبار أن المجلس المركزي (صاحب الولاية) على السلطة الفلسطينية، أو من خلال تفسير بنود القانون الذي يعملون على تعطيله، بما يتواءم وأهوائهم ومصالحهم، من خلال القول إن ولاية المجلس التشريعي لا تنتهى، إلا عند أداء المجلس الجديد اليمين الدستوري[٢].

وأخيراً، لقد أتاح النظام السياسي الفلسطيني من خلال تبنيه نظام حكم مختلط غامض المعالم، ويساهم في طياته حدوث أزمات حكومة، وهذا ما حدث بعدما فازت حركة حماس بأغلبية المجلس التشريعي، بينما كانت حركة فتح قد فازت بمنصب رئاسة السلطة من خلال الرئيس محمود عباس، ومع تفاقم هذه الأزمة الحكومية تحولت بدورها إلى أزمة دستورية في ظل الانقسام، وانتهاء ولاية كل من الرئاسة والمجلس التشريعي في يناير ٢٠١٠م.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) عبد الستار قاسم، شرعية إسرائيل فوق شرعية فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨. www.alzaytouna.net/arabic/?c=٢٠٠&a=٧٢٩٤٧.

الفصل الرابع
الانقسام الفلسطيني وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية في قطاع غزة

- تمهيد
- أولاً: الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧م.
- ثانياً: أسباب الانقسام.
- ثالثاً: أثر الانقسام على البنيتين الاجتماعية والسياسية في قطاع غزة.
  - أثر الانقسام على البنية الاجتماعية في قطاع غزة.
  - أثر الانقسام على البنية السياسية في قطاع غزة.
- رابعاً: دور القوى الاجتماعية والسياسية في إنهاء الانقسام.
- خامساً: المصالحة الفلسطينية.

تمهيد:

إن مشاركة حركة حماس وفوزها في الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦م، ينبئ بما يمكن تسميته بالمرحلة الثالثة على مستوى تطور النظام السياسي الفلسطيني، فالمرحلة الأولى هي نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، والمرحلة الثانية نشأة السلطة الفلسطينية، بينما المرحلة الثالثة هي فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية، وإن هذا الفوز ليس مجرد فوزاً في عدد من المقاعد النيابية، وليس مجرد تشكيل حكومة، لأن هذا يرتبط بالقدرة الانتخابية الزمنية المحددة، ولكن الأثر الرئيس هو في انعكاسات هذه المشاركات وهذا الفوز، على بنية وهيكلية النظام السياسي الفلسطيني، من حيث إطار الشرعية السياسية التي سوف تحكم النظام السياسي الفلسطيني، ومن حيث دور المؤسساتية السياسية، وغلبتها على النزعة الشخصانية والتنظيمية للنظام السياسي، ومن حيث أيضاً طبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية، وشكل النظام السياسي، سواء أكان هذا الشكل: برلمانياً – مختلطاً – رئاسياً.

أولاً: الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧م:

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م، كلف الرئيس محمود عباس، إسماعيل هنية تشكيل الحكومة، وبالفعل قام هنية بتشكيل حكومته ذات الطابع الحمساوي الكامل، ولم تكن هذه الحكومة قادرة على درء الفتنة بالمطلق، أو محاربة الانفلات الأمني المنتشر في قطاع غزة والضفة الغربية، نتيجة الصراع الدائر منذ فترة بين حركتي حماس وفتح، وهذا أدى إلى نشوء فكرة جديدة لدى حركة حماس، بتكوين ذراع عسكري رسمي تابع لها، ويأتمر بأمرها، في ظل وجود أجهزة أمنية تابعة لفتح.

وعلى إثر ذلك، أعلن سعيد صيام وزير الداخلية في الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس عن نيته إنشاء القوة التنفيذية التي بدأت عملها في ١٧ مايو ٢٠٠٦م، إلا أن الرئيس محمود عباس كان قد أصدر في أبريل من نفس العام، مرسوماً رئاسياً أعلن فيه عدم شرعية القوة التنفيذية، وأنه على أفراد القوة الانخراط بالأجهزة الأمنية القائمة، وأن لا يكونوا قوة منفصلة بحد ذاتها، لكن وزير الداخلية سعيد صيام رفض ذلك، وأعلن أن قضية القوة التنفيذية منتهية، وأن صلاحيات تشكيلها هي من اختصاص وزير الداخلية فحسب[1].

---

(١) مريم عيناني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تحرير: محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٩-٧٠.

وبعد تشكيل القوة التنفيذية، أصبحت هي السبب الرئيس للفلتان الأمني في أراضي السلطة الفلسطينية، وخصوصاً قطاع غزة، حيث تتواجد هذه القوة، لذلك نشأ وضع جديد في ظل هذه المناكفات، حيث أصبحت هناك أجهزة أمنية تابعة للرئيس، والأغلبية العظمى من عناصرها ينتمون إلى حركة فتح، وفي المقابل أصبحت هناك القوة التنفيذية والتي تتبع وزير الداخلية، والأغلبية العظمى من عناصرها ينتمون إلى حركة حماس(١).

وبدأت حرب السيطرة على المناطق بين الأجهزة الأمنية التابعة للرئاسة، والأجنحة العسكرية التابعة لحركة فتح من جهة، والقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في قطاع غزة، والجناح العسكري لحركة حماس من جهة أخرى، وفي ظل تلقي الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية الجزء الأكبر من ضربات الاحتلال الإسرائيلي، وانتشار السلاح بين أفراد الشعب، وما أتاحته هذه الأجواء من فرصة ذهبية للمعارضة الفلسطينية لبناء قوتها العسكرية، بدأت القوة التنفيذية التابعة لوزير الداخلية الذي يتبع حماس، والجناح العسكري التابع لها، يسيطران على قطاع غزة منطقة تلو الأخرى(٢).

وفي فبراير ٢٠٠٧م تم توقيع اتفاق مكة، وبدأت المشاورات لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتم التوافق على تشكيلها، وتم إعطاء الوزارات السيادية لأشخاص مستقلين (الداخلية، الخارجية، المالية، الإعلام)، واحتفظ إسماعيل هنية بمنصب رئيس الوزراء، ونالت الحكومة الثقة من قبل المجلس التشريعي في ١٧ مارس. وبرغم ما أحدثه اتفاق مكة من اتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أنه فشل في إحداث تغيير في ملفين مهمين على الساحة الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني، هما: فك الحصار عن الحكومة الفلسطينية، وإنهاء الفلتان الأمني في الساحة الفلسطينية(٣).

مع العلم أن جمهورية مصر العربية كان لها وفداً أمنياً في هذه الفترة في قطاع غزة، مهمته العمل على إنهاء الخلاف والصراعات بين الفصائل الفلسطينية، وكان في تلك الفترة (٢٠٠٧م) على رأس ذلك الوفد اللواء برهان حماد، وكيل جهاز المخابرات العامة المصرية الأسبق، ورغم نجاح الدور المناط بالوفد المصري جزئياً في وقف القتال، فإنه كان سرعان ما ينشب من جديد، وكانت هناك أيادي خفية حسب رواية برهان تعبث بالحل، وتصر على استمرار هذا الزيف، وتعيد إشعال الخلافات

---

(١) شاكر النابلسي، تهافت الأصولية: نقد فكري للأصولية الإسلامية من خلال واقعها المعاش، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢.

(٢) أحمد عماد سيد، الفلسطينيون وسقوط المحرمات، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٥٠-٦٣.

(٣) صلاح الوادية، أثر التغير في تفاعلات مصر، والسعودية، وسورية على الأمن القومي العربي (١٩٨٩-٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات السياسية ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٢٢.

كلما نجح الوفد الأمني المصري في تهدئتها، حتى تعرض في نهاية الأمر الوفد الأمني المصري وعلى رأسه اللواء برهان حماد إلى محاولة اغتيال، وإطلاق النار بكثافة على موكبه، بعد جلسة في السفارة المصرية مع الفصائل المتناحرة لإنهاء الصراع(١).

لم تشهد الساحة الفلسطينية سوى أيام قليلة ومعدودة من الهدوء والاستقرار الأمني بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، إلا أن فتيل أزمة الفلتان الأمني بقي دون حل جذري، والتنازع على صلاحيات إدارة الأجهزة الأمنية عانت منه أيضاً حكومة الوحدة الوطنية، مثل ما عانته الحكومة التي شكلتها حركة حماس منفردة، فقد تجددت الاشتباكات المسلحة بين الطرفين (حركتي فتح وحماس) بعد أيام قليلة، وبوتيرة مرتفعة، وكانت الإصابات والأضرار تتزايد بشكل متصاعد(٢).

لم تصمد حكومة الوحدة الوطنية كثيراً أمام هذه التحديات، وبدأت لغة الاتهامات والتهديدات تتصاعد بين الأطراف، وتزامن ذلك مع اتساع الصراع على مناطق النفوذ، والسيطرة على أرض الواقع، وإبراز القوة العسكرية لكل طرف. وفي ظل كل هذه الأجواء جاءت خطوة حركة حماس، (الانقلاب كما يسميه أنصار حركة فتح، أو الحسم العسكري كما يسميه أنصار حركة حماس)، بالسيطرة على قطاع غزة في ١٤ يونيو ٢٠٠٧م، وإقالة الرئيس محمود عباس حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها إسماعيل هنية، وإعلان حالة الطوارئ في مناطق السلطة الفلسطينية، وتكليف سلام فياض بتشكيل حكومة طوارئ(٣).

وتمكنت حركة حماس من السيطرة على قطاع غزة في الفترة ما بين ١١-١٤ يونيو ٢٠٠٧م، وتشير إحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أنه سقط جراء تلك الأحداث ١٦١ قتيلاً خلال الفترة ٧-١٦ يونيو، ومن بين هؤلاء ٤١ مدنياً، ٩١ شخصاً من عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها، و٢٧ شخصاً من حركة حماس، وكتائب القسام، والقوة التنفيذية(٤).

ظهر في فترة السيطرة على غزة ممارسات سلبية أساءت إلى صورة حماس كثيراً، فقد نقلت وسائل الإعلام والشبكات الإخبارية، عملية إعدام القيادي الفتحاوي سميح المدهون بصورة فجَّة ومسيئة، كما نقلت صور إجبار ضباط الأمن الفلسطيني على الخروج بصدور عارية، وصور رفع علم

---

(١) حوار لموقع دنيا الوطن الإلكتروني مع اللواء برهان حماد، بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٩، رابط : http://s.v٢٢v.net/KnB.

(٢) التقرير الثالث عشر، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٧م، كانون الثاني ٢٠٠٧-٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، ٢٠٠٨، ص٨.

(٣) موقع الجزيرة نت؛ http://www.aljazeera.net/news/pages/e٢٣٥٦a٠٥-٥٠٢٤-٤٨٩٦-blc٥-٨٥٢١٨٤٢١le٨٩e.

(٤) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، صفحات سوداء في غياب العدالة، تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة ٧-١٤ يونيو ٢٠٠٧، غزة، ص ٨١-٨٥.

حماس على بعض المقرات، وصورة وضع أحد مقاتلي حركة حماس صورة الرئيس ياسر عرفات تحت حذائه، وإلقاء مقاتلي حماس لبعض رجال الأمن الفلسطيني من الطوابق العلوية للأبراج السكنية، والاشتباك مع عائلات بعينها، والإعدام الفوري على الحواجز، وغير ذلك من المشاهد المسيئة[١].

وبالتوازي مع الأحداث التي جرت في غزة، نفذ أنصار حركة فتح في الضفة الغربية سلسلة من أعمال العنف، رداً على ما تقوم به حماس في غزة بحق أنصار حركة فتح، ضد أنصار وأعضاء حركة حماس والمؤسسات التابعة لها، وقد طالت الاعتداءات مؤسسات صحية، وثقافية، وجمعيات خيرية وإعلامية[٢].

لقد استخدمت القوة التنفيذية وكتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس، عنفاً مفرطاً وقاسياً في مواجهة الخصوم، من رموز، وقيادات، وكوادر الأجهزة الأمنية وحركة فتح، وكان مفهوماً لدى الجمهور أن حماس تريد قطع رأس القط كما يقال، وإضفاء مناخ من القوة لإخضاع الجميع، ومنع أي طرف أو شخص من العمل ضد الوضع الجديد. ولذلك كانت المهمة الأولى والرئيسية فوراً بعد نجاح سيطرة حماس على غزة، الاستيلاء على المقار والأسلحة والآليات، وملاحقة كل من يملك سلاحاً أو عتاداً من منتسبي الأجهزة الأمنية، ومصادرة الآليات والممتلكات الموجودة في حيازة الموظفين غير المتعاونين مع حركة حماس، كما شملت الملاحقة والمصادرات مقار حركة فتح وقياداتها، وتخللتها عمليات ملاحقة وتحقيقات واعتقالات وتعذيب، من أجل استلاب قوة حركة فتح بعد أن جرى استلاب قوة السلطة.

وقد أعلن الطيب عبد الرحيم (الأمين العام للرئاسة الفلسطينية) بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، أن الرئيس عباس أقال حكومة إسماعيل هنية، وأعلن حالة الطوارئ، كما أصدر عباس مرسوماً ثالثاً يقضي بتشكيل حكومة طوارئ في الضفة الغربية، إلا أن المتحدث باسم حركة حماس سامي أبو زهري، قال إن قرار عباس حل الحكومة، وإعلان حالة الطوارئ مرفوض وليس له أدنى قيمة عملية لأنه بموجب القانون تتحول الحكومة الحالية (في حال الإقالة) إلى حكومة تصريف أعمال، كما أنه لا يوجد في القانون أي شيء اسمه حالة الطوارئ[٣].

إن وجود حكومتين؛ شكل بداية تدحرج كرة الثلج نحو محاولة كل طرف نزع الشرعية عن الطرف الآخر، في ظل مجلس تشريعي معطل تماماً، ولا يملك الحد الأدنى من النصاب الذي يؤهله للقيام بدوره، فقد اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من أربعين عضواً من أعضاء حماس في المجلس التشريعي، بما في ذلك رئيسه الدكتور عزيز الدويك، في حين امتنعت الكتل الأخرى من الاستجابة لدعوات انعقاد المجلس.

(١) صلاح الوادية، مصدر سابق، ص ١٢٤.

(٢) التقرير السنوي ٢٠٠٧، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة–فلسطين، ٢٠٠٨.

(٣) صحيفة الرياض الإلكترونية، http://www.alriyadh.com/٢٥٧٣٦٤.

ولم يتغير هذا الواقع، حتى حين قررت حماس أن يعقد المجلس التشريعي جلسات عبر نظام الإنابة، إذ اعتبرت أن تفويض أعضاء المجلس من داخل السجون الإسرائيلية لأعضاء من خارجه أمراً قانونياً، يوفر للمجلس الحق في اتخاذ القرارات، ومع ذلك فإن المجلس لم يصدر من القوانين ما يستحق الذكر.

لقد استندت حماس إلى الشرعية التي اعترفت وحدها بها، بينما قام الرئيس عباس بتفعيل دور المجلس المركزي لمنظمة التحرير كمرجعية أعلى من السلطة، وكبديل في ظل غياب المجلس التشريعي، فأصبح لدينا حكومتان، واحدة في الضفة الغربية، وأخرى في غزة، ومرجعيتان للتشريع، أما في مجال السلطة التنفيذية، فإن الشرطة التي أنشأتها حماس؛ اعتمدت أساساً على كل من القوة التنفيذية وكتائب القسام، وعلى عناصر حماس في الأجهزة الأمنية والشرطية السابقة في السيطرة على غزة، بالإضافة على عدد محدود جداً ممن جرى استمالتهم من ضباط وأفراد كانوا يعملون في الأجهزة السابقة[١].

في ضوء تقدم مؤشرات الانقسام إلى حدود سلطتين بكامل قوامها نظرياً وعملياً، واحدة في الضفة الغربية وأخرى في غزة، وفي إطار الأفعال وردود الأفعال، اتبعت الحكومة المقالة في غزة نهج الإقصاء الوظيفي، وأقامت مؤسساتها على أساس حمساوي شبه كامل، وعلى توظيف أعداد جديدة، وإجراء جملة من الترقيات خارج إطار المنافسة، ومعايير الكفاءة، والشفافية[٢].

شهدت الأيام الأولى التي تلت أحداث يونيو ٢٠٠٧م، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، تطورات متسارعة، تعطل نتيجتها عمل السلطة القضائية في قطاع غزة، كان أبرز تلك التطورات قرارات الرئيس بحل الحكومة، وإعلان حالة الطوارئ، وتكليف حكومة طوارئ، وقرار مدير عام الشرطة المتواجد في رام الله بوقف عمل جهاز الشرطة المدنية في قطاع غزة، وهو ما يعني تعطيل وظائف أساسية للجهات المكلفة بتنفيذ القانون، بما في ذلك تنظيم المرور، وملاحقة الجريمة، والإشراف على السجون ومراكز التوقيف، وغير ذلك من الوظائف الحيوية[٣].

وتحت سيطرة القوة، وغياب القانون، واتساع أثر الانقسام، واستمرار الصراع من أجل استكمال عملية السيطرة، وفي ظل حصار مشدد، وعدوان إسرائيلي مستمر، وتصاعد الأفعال وردات الفعل عليها بين الحكومة المقالة في غزة وحكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية، تراجعت باطراد الحريات العامة، وتقلصت الهوامش المتاحة للحريات الفردية، فخلال عام ٢٠٠٧م قُتل على خلفية الصراع الداخلي ٥١٢

---

(١) للمزيد من الاطلاع على سلوك حماس عقب السيطرة على غزة، أنظر: صبحي عسلية، حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة
www.digital.ahram.org.eg/articles.asp?serial=٦٥٧٠٩٠&eid=١٨٧٩،

(٢) إبراهيم أبراش: الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، http://s.v٢٢v.net/qLXD.

(٣) التقرير السنوي ٢٠٠٧، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ص٥٨.

شخصاً منهم ٤٦ طفلاً، وجُرح ٢٦٨٨ شخصاً منهم ٢٧٩ طفلاً، كما جرى اختطاف ٣٧١ شخصاً منهم اثنان أجنبيان، وبحسب مركز الميزان لحقوق الإنسان ومقره في غزة، قُتل خلال السيطرة ٢٠٣ شخص، وجرح ١٠٨٠ شخصاً، أما بعد السيطرة حتى أوائل يونيو ٢٠٠٨م، فقتل ١٨٠ شخصاً وجرح ٥٨٢ شخصاً، وخلال العام الأول للسيطرة، وقع ٤٠ اعتداءً على مؤسسات أهلية، و٤٩ اعتداء على مؤسسات حكومية، و ٢٧ اعتداءً على مؤسسات خاصة، واعتداءان على مؤسسات دولية(١).

وفي خلال الفترة ذاتها، تم تفريق تجمعات سلمية، كما منعت أكثر من تسع مرات اجتماعات في قاعات مغلقة، كان الأعنف منها التعرض بالقوة وإطلاق النار على التجمع الشعبي الكبير الذي وقع في ساحة الكتيبة وسط مدينة غزة في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٧م، بمناسبة الذكرى الثالثة لرحيل الرئيس ياسر عرفات، إذ سقط ٦ قتلى ونحو ١٥٠ جريحاً، وبحسب مؤسسة الضمير، لم ينج من تصاعد العنف في المجتمع بعض المؤسسات المدنية والتعليمية المسيحية، التي تعرضت لمحاولات تفجير، انطلاقاً من دوافع عصبوية(♦).

ومنذ البداية، استهدفت حركة حماس بلا توقف المنتسبين للأجهزة الأمنية، وكذلك قادة حركة فتح وأعضاءها، وقامت بسحب الأسلحة الفردية وغيرها منهم علاوة على السيارات، والأجهزة، والممتلكات، وتعرض آلاف من هؤلاء للاعتقال، والتحقيق، والملاحقة. ويدور الحديث عن أضرار مباشرة لحقت بعدد كبير من المؤسسات الفتحاوية، أو المحسوبة على حركة فتح، وبأعداد كبيرة من الأفراد، الأمر الذي أدى إلى تعميق الانقسام، وبث الكراهية، والأحقاد، وروح الانتقام، حتى داخل أفراد الأسرة الصغيرة.

وخلال هذه الفترة، لعبت المساجد دوراً مهماً في التحريض وتحقيق السيطرة، وعملت حماس على الاستيلاء على أغلبية المساجد التي تتبع جماعة الدعوة، أو الجماعات السلفية، أو فتح، أو الجماعات الأخرى، فلقد تحولت المساجد إلى مراكز تقوم بوظائف متعددة، وتشكل امتداداً لسياسة الانقسام والسيطرة، وتعرضت الحريات الإعلامية بدورها لانتهاكات قاسية، إذ تم إغلاق ثلاث محطات إذاعية محسوبة على حركة فتح، ومنع تلفزيون فلسطين من العمل والبث من قطاع غزة، كما جرى في أحيانٍ كثيرة، منع الصحفيين من تغطية الأحداث الداخلية، وصودرت معداتهم وتعرضت

---

(١) المرجع السابق، وللمزيد من الاطلاع على سلوك حماس عقب الانقلاب، أنظر: صبحي عسلية، حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة، مرجع سابق.

(♦) في ذكرى استشهاد الرئيس ياسر عرفات، نظمت حركة فتح مهرجان لإحياء ذكراه على أرض الكتيبة في قطاع غزة، وكانت المفاجأة أن حضر إلى المهرجان أعداد تقدر بمئات الآلاف، وكان هذا أول تجمع كبير لفتح بعد سيطرة حماس على غزة، الأمر الذي استفز حماس، فقامت بحشد قوات أمنها لتمنع استكمال المهرجان، وعندما لم تستطع منعه سلمياً، قامت بالاعتداء على المواطنين وإطلاق النار عليهم، مما أدى إلى فض المهرجان، وقتل ستة مواطنين وإصابة العشرات، ومنعت حماس فيما بعد إقامة أي مهرجان لحركة فتح حتى عام ٢٠١٣م.

للإتلاف، وفي هذه المرحلة تم إحراق المؤسسات الفلسطينية، والتي بنيت بأموال الشعب الفلسطيني دون أي اكتراث[١]، وقد رصد مركز الميزان ٥٩ اعتداءً على صحفيين، و ١٦ اعتداءً على مؤسسات صحفية ليست محسوبة كلها على حركة فتح، عدا التهديدات التي تلقاها كثيراً من الصحفيين، وتعرض عدد منهم للاعتقال والتحقيق[٢].

ونتيجة ما جرى يوم إحياء الذكرى الثالثة لرحيل الرئيس عرفات، أبدت حماس حذراً شديداً إزاء التجمعات السلمية والتظاهر، فدأبت على منع مثل هذه المظاهر، حتى في مناسبات مثل يوم الأرض، أو يوم النكبة في الخامس عشر من مايو، كما تعرضت في حالات كثيرة بالعنف للمتظاهرين بهدف تفريقهم. وعلى المستوى الإعلامي، ساد خطاب التحريض، والتكفير، وتبرير الانقسام، والصراع، والعنف، وجرت محاولات للاحتكار وضبط الحريات الصحفية، بحيث بات كثير من الصحفيين يتجنبون تغطية الأحداث الداخلية قدر ما يستطيعون، أو أخذوا يلتزمون معايير متدنية في العمل على حساب الموضوعية والمهنية، كي لا يدفعوا ثمن ذلك. فضلاً عن ذلك، خضعت وسائل الإعلام والإعلاميون عموماً إلى أشكال متنوعة من الرقابة، في محاولة للسيطرة عليهم أو منعهم من العمل، وبسبب الخوف، فرض الصحفيون على أنفسهم رقابة ذاتية صارمة، في حين فضَّل بعضهم الهجرة أو ترك العمل في هذه المهنة.

إن عملية الانقسام بين الفصيلين الكبيرين في الساحة الفلسطينية، ترك أثراً غائراً على النسيج الاجتماعي والسياسي للشعب الفلسطيني بجميع فئاته، فقد شاهد المجتمع الفلسطيني، ما حدث في شوارع قطاع غزة أثناء سيطرة حركة حماس عليه، من صور بشعة لعمليات القتل، والتعذيب، والاعتقالات، والسجن السياسي، وتخريب الممتلكات الخاصة والعامة. وفي المقابل ما قامت به حركة فتح من خلال الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، من عمليات إقفال لجمعيات الزكاة، والجمعيات الخيرية، والتي ترى حركة فتح فيها أذرع داعمة لحركة حماس، بالإضافة إلى الاعتقالات والسجن السياسي لعناصر وأفراد حركة حماس بالضفة الغربية، وهنا تحققت تحليلات المراقبين والمحللين السياسيين، الذين رأوا في أوسلو وصفة لحرب أهلية فلسطينية، وإن جاءت بعد أربعة عشر عاماً من توقيع الاتفاق[٣].

تعطل عمل مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وانقسمت مؤسسات السلطة والنظام جغرافياً وسياسياً بين حركتي حماس وفتح، ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أصبح القطاع خاضعاً لسيطرة حماس والحكومة المقالة التي أقالها الرئيس عباس عقب سيطرة حماس عسكرياً على قطاع غزة، وباتت الضفة الغربية محكومة من قبل حركة فتح لحكومة طوارئ، وأصبحت فيما بعد حكومة

---

(١) مقابلة مع برهان حماد، مرجع سابق.

(٢) صبحي عسلية، مرجع سابق.

(١) حسام رابعة، مرجع سابق، ص ١٦٣.

تسيير أعمال، يقودها رئيس الوزراء سلام فياض، ويدعمها الرئيس محمود عباس[١].

وكُرس الانقسام بإنشاء كل حكومة من حكومتي الضفة الغربية وقطاع غزة أجهزتها الأمنية الخاصة بها، ووزرائها، ومؤسساتها التابعة لها، زد على ذلك في أن العلاقة بين شطري النظام السياسي الفلسطيني أخذت منحاً عدائياً وتخوينياً، وتبادل كل منهما الاتهامات. وفي ظل الانقسام، استمر قسم من النظام السياسي الفلسطيني بمحاولات إحياء عملية السلام، وإكمال مسيرة أوسلو ممثلاً برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وحركة فتح، وحكومة تسيير الأعمال في الضفة، واستمر القسم الآخر برفض عملية السلام، والأسس التي تقوم عليها، وهذا القسم ممثل في الحكومة المقالة في قطاع غزة وحركة حماس[٢].

ثانياً: أسباب الانقسام الفلسطيني:

تعددت أسباب الانقسام وتباينت وفق رؤى ووجهات نظر كل طرفٍ على حدا، فالأطراف المتخاصمة تتبادل الاتهامات بشأن أسباب الانقسام، ومن البادئ في الانقسام، وبغض النظر عن المسبب للانقسام، فهناك قواعد عامة تحكم السلوك الوطني، كان يجب أن لا تصل الأمور إلى هذا الحد، وللوقوف على أهم أسباب الانقسام وبحيادية مطلقة، قام الباحث بإجراء مجموعة من المقابلات مع معظم القوى الاجتماعية والسياسية والفصائل الفلسطينية الفاعلة، وذلك لتحري الدقة، وتغطية كافة شرائح المجتمع الفلسطيني.

أما بخصوص أسباب الانقسام، فإن خليل الحية عضو المكتب السياسي لحركة حماس يقول: إن لانقسام ٢٠٠٧م جذور، وهناك أكثر من انقسام، يعني أنه بدأ في السبعينيات ثم بعد ذلك الثمانينيات ثم اتفاقية أوسلو، حيث أصبح هناك انقسام في آليات، ووسائل، وأهداف العمل الفلسطيني، فالشعب الفلسطيني يقاوم الاحتلال من أجل مشروعه الوطني الفلسطيني، وذهبت مجموعة من الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية للمفاوضات، لاعتقادها بأن بالمفاوضات يتحقق المشروع الوطني الفلسطيني، وهذا جعل كتلة أخرى، وقسم آخر من الشعب الفلسطيني يرى غير ذلك، واستطرد قائلاً في وصف الاحتلال، والطريقة التي يجب أن يتم التعامل بها معه، "إن هذا احتلال استيطاني لا يجدي معه إلا القوة، وتحقيق المشروع الوطني، لا يمكن أن يتم إلا بالمقاومة، واستخدام الوسائل السياسية يأتي بعد برنامج المقاومة" [٣].

---

(٢) أنظر: معتز الدبس، التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠٠- ٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، غزة، ٢٠١٠.

(٢) أنظر: إبراهيم أبراش، الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، الحوار المتمدن، ٢٠١٢/١١/٢، www.m.ahewar.org/s.asp?=٣٣٠٧٦٦&r=٠&cid=٠&٤=&i=٠&٩=.

(٣) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع خليل الحية، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣.

وتابع الحية سرده لأسباب الانقسام بقوله: "ما حدث في ٢٠٠٦م هو انتخابات حرة ونزيهة، وشهد لها كل العالم، حيث فازت حركة حماس، وهذا انتصار لمشروع المقاومة، أما هنا لم يتم الاعتراف بنتائج الانتخابات، أو تم الاعتراف نظرياً، ولكن كان هناك قرار إقليمي ودولي، وللأسف مشاركة فلسطينية من بعض الجهات، في محاصرة حماس والتجربة الانتخابية، على أمل أن هذا الحصار يمكن أن يؤدي بحركة حماس للقبول بالاعتراف بقرارات الرباعية، والشرعية الدولية، وما اعترفت به منظمة التحرير، هذه هي أهم أسباب الاحتقان، وبعد ما يقارب سنة ونصف، حدثت مواجهة مسلحة بيننا وبين الأخوة في حركة فتح، وبيننا وبين الأجهزة الأمنية، تمخض عن ذلك انقسام حاد، ولم يعد هذا الانقسام في الموضوع السياسي فقط، لكن الانقسام تولد عنه انقسام جغرافي وإداري، وأن الانقسام السياسي سببه عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات الفلسطينية، أيضاً الأجهزة الأمنية القائمة آنذاك وضعت العصي في الدواليب، أضف على ذلك أن بعض دول الإقليم لم يكن يروق لها أن تكون حماس في السلطة" (١).

وتحدث إبراهيم أبو النجا عضو الهيئة الحركية العليا لحركة فتح حول أسباب الانقسام قائلاً: "نحن كنا نعرف أننا كفلسطينيين نسير بالاتجاه غير الصحيح، نتيجة أننا أصبحنا عبارة عن مجموعات مسلحة لا تأتمر بأمر قائد واحد، ولا تنفذ مشروعاً واحداً، ولا تلتف حول مشروع واحد، وبداية الخلافات برزت مع ظهور من يريد أن يفلت من عباءة الوطنية الكبرى، وأن يشكل لنفسه لوناً، أو أن يكون له رؤية خارجية عن رؤية الإجماع الفلسطيني" (٢).

أما فيصل أبو شهلا عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح، وعضو المجلس الثوري لحركة فتح، فكان رأيه أكثر وضوحاً في أسباب الانقسام، مُحمِلاً حركة حماس المسئولية المطلقة، وحين وجه الباحث إليه سؤال حول السبب الرئيس للانقسام، قال: "إن كنت تقصد الانقلاب كيف حدث؟، ولماذا حدث؟، في الحقيقة نتيجة لخطأ من حركة حماس بعدم إيمانها بالشراكة، حيث بعد نتائج الانتخابات أصابهم نوع من الغرور، واعتقدوا أنهم يستطيعون أن يديروا وطن لوحدهم، عرضنا عليهم أن تشكل حكومة الوحدة الوطنية، وأن يكون الإطار الجامع لنا هو منظمة التحرير، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وأن تعترف بوثيقة الاستقلال، وتعترف بمقدمة القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، التي أتت على أساسها الانتخابات، ولكنها كانت ترفض وتقول إنني أبدأ بالمواد، وأترك المقدمة التي تنص على أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد"(٣).

---

(١) المرجع السابق.

(٢) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع إبراهيم أبو النجا، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥.

(٣) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع فيصل أبو شهلا، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥.

وتابع أبو شهلا قوله: "حاولنا أن نوضح لحركة حماس في الانتخابات التي حصلت بناء على اتفاقية أوسلو، أن منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد، وهي التي وقعت اتفاقيات، ويجب أن نكون ملتزمين بها. ولكن حماس رفضت ذلك، وبناءً على ذلك شكلت الحكومة العاشرة لوحدها منفردة، وكانت لهم الأغلبية في التصويت بالمجلس التشريعي" (١).

في حين كان أحمد حلس أمين سر حركة فتح السابق في قطاع غزة أكثر تفصيلاً لأسباب الانقسام، ورأى أن الانقسام بدأ مع نجاح حماس في انتخابات ٢٠٠٦م، حيث قال: "طبعاً لأسباب كبيرة، ولكن هناك روايتين حول هذا الموضوع، رواية فتح ورواية حماس، كل طرف من الطرفين يحمل المسؤولية للطرف الآخر، ولكن بدأت الإشكالية بإجراء الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦م، والتي فازت فيها حركة حماس بأغلبية المقاعد، هذا الفوز اعتقدت حماس بأنه يعطيها الحق بأن تعيد صياغة كل المشهد الفلسطيني، وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية على أساس هذه النتيجة"(٢).

وأردف حلس قائلاً: "في نفس الوقت هناك قوة عسكرية كانت تتبناها حركة حماس تحت عنوان المقاومة، ولكن ثبت أن هذه القوة كانت تعد أيضاً لحماية مشروع حماس في الحكم، طبعاً جرت الكثير من المحاولات لتقريب وجهات النظر، ولكن جميعها اصطدمت بالنهاية في موقف حماس، الذي كان يعتقد اعتقاداً جازماً أن نتائج الانتخابات حسمت الأمر لصالحها، ومن حقها أن تعيد تشكيل مؤسسات السلطة، فيما بعد تشكلت الحكومة برئاسة إسماعيل هنية، هذه الحكومة اصطدمت بأن مؤسسات السلطة، هي مؤسسات لا تخضع للحركة، وهذا اصطدم مع الفكرة المسبقة لحركة حماس عن دورها وعن حقوقها في هذه السلطة، لذلك بدأت تنظر إلى هذه المؤسسات الأمنية باعتبارها خصم، وليست مؤسسات حكم وطني فلسطيني، وبدأت تتعامل مع المؤسسة الأمنية، والأجهزة الأمنية وكل مؤسسة على حدا، لاستفزاز بعض الأجهزة، وتأجيل أجهزة أخرى إلى مرحلة لاحقة، إلا أننا وصلنا إلى لحظة المواجهة الحقيقية، والتي كانت حماس قد أعدت العدة لها، وتبين بأن كل ما مورس خلال السنوات التي سبقت ٢٠٠٧م كانت لضمان الوصول للسيطرة على الحكم في القطاع" (٣).

أما وجيه أبو ظريفة عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، وحين سؤاله عن أسباب الانقسام الرئيسية، فكان جوابه كالتالي "الانقسام عبارة عن خلاف على أساس برامجي، واعتبارات للنزاع، والرغبة في الوصول للحكم، بالإضافة لدور إسرائيل في تطبيق الانفصال الجغرافي بين شطري الوطن، كما أن حماس ومنذ تشكيل الحكومة العاشرة برئاسة إسماعيل هنية، كان واضح

---

(١) المرجع السابق.

(٢) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع أحمد حلس، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥.

(٣) المرجع السابق.

أنها تذهب لنهج التفرد بالحكم، وهذا بالضرورة سينتج عنه نزاع، والمشكلة في الأساس تكمن في النظام الفلسطيني منذ بدايته، عندما تفردت حركة فتح بالسلطة، حينها طالبنا دوماً بالفصل بين السلطة وفتح، لأن السلطة هي مقدرات لكل الشعب"[(١)]

ثالثاً: أثر الانقسام على البنيتين الاجتماعية والسياسية في قطاع غزة.

الجميع يقر بأن للانقسام عظيم الأثر على المجتمع الفلسطيني بكافة طبقاته وشرائحه، وعلى القضية الفلسطينية بشكل عام، وحين تم التطرق لتأثير الانقسام مع من تمت مقابلتهم، أجمعوا على وجود تأثيرات اجتماعية وسياسية، وكانت وجهات النظر متقاربة، فقد وضّح إبراهيم أبو النجا عضو الهيئة القيادية العليا لحركة فتح، أن الانقسام كان له آثار بالغة ومدمرة وقال: "لنبدأ بالبينة الاجتماعية، الابن أصبح يكّفر أبيه، والأخ يقتل أخيه، وأصبحت الأسرة الواحدة لا تجتمع على مائدة طعام واحدة، بيوت العزاء أصبحت تصنف بيوت عزاء فتح، وبيوت عزاء حماس، والعائلة الواحدة بعد أن كان ديوان واحد يجمعها، اليوم هناك أكثر من ديوان للعائلة الواحدة، منها ما هو لفتح، ومنها ما هو لحماس، في الجنازة باتت الرايات تغلب على العلم الفلسطيني، وقسمت بيوت العزاء، وتم مقاطعتها حسب الانتماء، نتحدث اليوم عن نسيج اجتماعي ممزق، هذه اللوحة الجميلة التي كنا نحن نتباهى بها أصبحت مقسمة، وهذا يشكل لنا عاراً. أما على الصعيد السياسي، فقد أصبحنا اليوم ممثلين بأكثر من جهة أمام العالم، ومؤسسات العالم كافة، وفقدنا المطار الذي كان له رمزية سيادية، ومن خلاله يتم السفر، اليوم بتنا تحت حصار مطبق"[(٢)].

أما فيصل أبو شهلا عضو المجلس التشريعي، وعضو المجلس الثوري لحركة فتح، فقد عمم من خلال سرده لآثار الانقسام على البنيتين الاجتماعية والسياسية، حيث قال: "الانقسام قسم الوطن إلى قسمين، وأصبح هناك هيمنة لفصيل واحد، أصبح العمل أو المصاهرة تتم بناء على الانتماء السياسي، زادت الاتهامات بالقتل وملاحقة الناس للناس الذين قتلوا أبناءها في الاقتتال، وباتت حماس تحاول أن تفرض رؤيتها الاجتماعية على المجتمع، في تدخلاتها بالمدارس والتعليم، وتغيير المناهج التعليمية، ومحاولة فرض قوانين جديدة، مثل: الجلد للزاني والزانية، أو قطع يد السارق، ثم ملاحقة الشباب الذين يرتدون "البنطلون الساحل"، وتسريحة الشعر للشباب، والمقاهي، والأماكن العامة، وتم حرق العديد من المقاهي بحجة الاختلاط، ومنعوا الاختلاط بالمدارس الخاصة، وبدأت نية حماس تتضح في محاولة فرض الرؤية الإسلامية المتطرفة التي هي للأسف تسيئ للإسلام والواقع لا يسمح بذلك، بالإضافة إلى كبت الحريات وعدم احترام حقوق الإنسان في الممارسات وأمام القانون)[(٣)].

---

(١) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع وجيه أبو ظريفة، بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٥.

(٢) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع إبراهيم أبو النجا، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥.

(٣) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع فيصل أبو شهلا، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٩.

أما عاطف أبو مطر المحاضر بجامعة الأزهر، فقد عدد مجموعة مهمة من تأثيرات الانقسام على البنيتين الاجتماعية والسياسية، حيث قال: "نتحدث عن العلاقات الاجتماعية بين الناس، والروابط الاجتماعية التي كانت تميز المجتمع الفلسطيني عن باقي المجتمعات الأخرى، لكن نتيجة حالة الانقسام السياسي، والتحزب داخل المجتمع، وانتشار مفهوم التعصب بشكل أساسي، والتعصب ليس للوطن أو القضية بقدر ما هو تعصب للأحزاب السياسية؛ هذا انعكس بدوره على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الناس بشكل كبير، وساهم في إيجاد خلافات وفجوات بين العلاقات الإنسانية، مثل: علاقة الإنسان بأقاربه، وعلاقة الإنسان بجيرانه، وعلاقة الإنسان بزملائه بالعمل، وعلاقة الإنسان بأصدقائه، لأن كل منهم ينتمي إلى حزب، وكل منهم ينتمي إلى وجهة نظر، وإلى رأيٍ في موضوع الانقسام، هذا ساهم بضعف الروابط الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، وبالتالي أثر على النسيج الاجتماعي، مثلاً في موضوع الزواج، أصبح الانقسام السياسي وحالة التحزب داخل المجتمع أحد المعايير الأساسية، التي جعلها الزوج، أو الزوجة، أو أهل الزوج، أو أهل الزوجة، يبحثون عنها عند العريس المتقدم، ما انتماءه السياسي؟ وهل هو فتح أم حماس؟ هذه الأمور تؤثر بشكل أو بآخر على النسيج الاجتماعي في مجتمعنا الفلسطيني، أما على صعيد العلاقات الزوجية، فقد حدثت خلافات كثيرة، وحالات طلاق وتفكك أسري، و مشاكل أسرية بسبب الانقسام، وبسبب الانتماء السياسي، أما على الصعيد السياسي أصبح هناك أكثر من ممثل للشعب الفلسطيني، وأصبحنا ممثلين في دول العالم كل حسب علاقاته ومصالحه، وحدث شرخ حتى في حالة وحدة التوحيد الفلسطيني، ساهمت في إضعاف القضية الفلسطينية، وإضعاف قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود" (١).

بدوره يسري البلتاجي وهو إمام مسجد، حين تم سؤاله عن تأثير الانقسام على البنيتين الاجتماعية والسياسية، أجاب: "لا شك أن الانقسام قد أحدث صدعاً في البنية الاجتماعية، وأدى إلى الفرقة، والهجران، والتعصب، والعنصرية بدرجة حادة، حيث في بداية الانقسام فترت علاقات التواصل، والمجاملة، والمشاركة في الأفراح والأحزان، وتكوين الصداقات، وحتى في المساجد، كان ذلك بسبب تأثير الصدمة، ولكن سرعان ما بدأ يعود التلاحم الاجتماعي رويداً رويداً، وشعر كثير من المتناحرين أنهم تصرفوا بفعل الضغط النفسي، أو الحزبي، أو الاقتصادي (الرواتب)، ثم سرعان ما علم الجميع أنه لا غنى لأحد عن جاره أو قريبه، وأن هذا الانقسام يزول بإذن الله، وتبقى روابطنا الخالدة، بقي أن ترجع القيادة إلى مربع الفهم، الذي توصل إليه الأفراد فتفيئ إلى الصلح" (٢).

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع عاطف مطر، بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢.

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع يسري البلتاجي، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٨.

١- أثر الانقسام على البنية الاجتماعية في قطاع غزة:

لقد طال الانقسام الفلسطيني الذي حدث عام ٢٠٠٧م، جميع جوانب المجتمع الفلسطيني، ومنها الاجتماعية، وترك آثاره على مختلف شرائح المجتمع، مثل: الأسرة، والعمال، والطلاب، والنخب، وصولاً للنسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، ورصدت الدراسة أهم الآثار الاجتماعية الناجمة عن الانقسام، كالتالي:

١. في أحدث استطلاع نفذه مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في غزة، حول مدى تأثير الانقسام على العائلة والحياة الأسرية في فلسطين، أفاد ٦٢% بأن الانقسام والصراع بين الحركتين تسبب في ظهور مشاكل عائلية وأسرية، في حين أن ١٩.٩% أفادوا بحدوث العنف والتهديد، وحول قياس تأثير الانقسام على الحياة الاجتماعية في قضية اختيار الزوجات، كانت النتيجة أن ٧١.١% قد أفادوا أن الانتماء السياسي لفتح أو حماس له تأثير كبير في عملية اختيار الزوجات، في حين أن ٢٥% أفادوا بعدم وجود أثر، و ٣.٩% لا رأي لهم[١].

٢. من خلال هذا الاستطلاع، يتضح مدى تأثير الانقسام على أهم بنيتين للمجتمع الفلسطيني، ألا وهي الأسرة والمدرسة، التي تأثرت بشكل كبير وواضح، ولذلك فلا بد من إعادة التنشئة الاجتماعية للأسرة بعيداً عن التعصب الفئوي، من أجل بناء أسرة قوية متماسكة، ومن أجل مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وبالتالي يكون مجتمعاً قادراً على مواصلة مشروعه الوطني والتحرري، كما أن الطلاب في المدارس انقسموا، وبدأت الكراهية تنتشر بينهم، ولذلك يجب تحييد المدارس عن الصراع القائم[٢].

٣. أصبح الانقسام يفرق بين العائلة الواحدة، حتى يمكن أن يطلق عليه بظهور جينات فتحاوية وجينات حمساوية، وصل إلى انقسام العائلات إلى أفخاذ، عكس ما كان عليه المجتمع وتجميع الانتماء للعائلات ثم للوطن[٣].

٤. لقد فقدت الأسرة الفلسطينية مناعتها الداخلية، وأصبحت تعاني من التجاذبات السياسية والفصائلية، وحدث شرخ واضح في العلاقات الأسرية بين الزوج وزوجته، والأب والأبناء، وصل أحياناً لحد القطيعة الأسرية بسبب تغلغل الحقد والكراهية، وقلة التزاور الاجتماعي في المناسبات الخاصة، إضافة لتزايد حالات الطلاق والتفسخ الاجتماعي، وازدياد ظاهرة العنف الأسري، والتسرب من المدارس، والآثار النفسية من قلق وتوتر مستمر.

---

(٢) عواد جميل عودة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (٢٠٠٨-٢٠١٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١١، ص ١٥١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الدجني، فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٩٦-١٠.

5. شكّل الانقسام الداخلي تهديداً خطيراً على المرأة الفلسطينية، وبنية المجتمع، والوطن، والمشروع الوطني والإنساني الذي تحمله إلى جانب الرجل، والتي قدمت الآلاف من الشهداء، وأكثر من ١٥ ألف أسيرة منذ عام ١٩٦٧م، وأصبح على المرأة عبئاً إضافياً وزيادة معاناتها من أجل تأمين لقمة العيش للأسرة، وخاصة التي فقدت معيلها بسبب الحرب والاقتتال الداخلي[١].
6. أدى استمرار الأزمة السياسية في السلطة الفلسطينية، وتنازع الصلاحيات بين الحكومتين في غزة ورام الله إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، لموظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وبشقيها العسكري والمدني، حيث أن الإجراءات المختلفة التي اتخذتها كل من الحكومتين، ومنها قطع رواتب العديد من الموظفين، وتوظيف موظفين جدد بطريقة تتجاوز قانون الخدمة المدنية، كما أن إحلال، وإقصاء، وتهميش، واستبدال المئات من الموظفين الآخرين في كل من الوظيفة المدنية أو الأجهزة الأمنية في قطاع غزة؛ أدى إلى آثار خطيرة على أوضاعهم المعيشية، وبشكل مس قدرتهم على توفير مصادر رزقهم وأفراد أسرهم[٢].
7. كما أثر الانقسام سلباً على نضال المرأة في مجال التشريعات والقوانين، بسبب تعطل المجلس التشريعي، وإعاقة سن العديد من القوانين والتشريعات، ومن تحقيق الإنجازات في هذا المجال، والتي تصب في صالح المرأة، وخاصة بعد أن حصلت النساء على ١٧ مقعداً في المجلس التشريعي: ٨ لحركة فتح و ٦ لحركة حماس، وواحدة لقائمة أبو علي مصطفى، وواحدة فلسطين المستقلة، واحدة الطريق الثالث، في حيث كان للمرأة ٥ مقاعد فقط في المجلس التشريعي السابق.
8. وحول العلاقات بين طلاب المدارس، أفاد ٦٨.١% بحدوث ضرر في علاقات الأطفال مع أصدقائهم وزملائهم بعد حدوث الانقسام. في أن الحدث الأبرز في نتائج الاستطلاع، كان حول الهجرة للخارج في حال سنحت الفرصة والظروف، أفاد ٤٧.٨% أنهم يفضلون الهجرة، في حين أن ٤٥% فضلوا البقاء، و ٧.٢% لا رأي لهم[٣].
9. لقد تسبب الانقسام في وقف نشاطات الكتل الطلابية، وممارسة الحياة الديمقراطية في الجامعات، باعتبارها موقع مهم في تشكيل الحياة الطلابية، والذي يزيد عددهم عن ١٥٢.٦٨٢ ألف طالب في الجامعات الفلسطينية في عام ٢٠٠٩م، والذي يقدر أن يصل إلى ربع مليون في عام ٢٠٢٠م[٤].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٢) التقرير السنوي ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص٨٨.

(٣) أنظر: إبراهيم أبراش، المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي، مكتبة ومطبعة دار المنارة، غزة، ص٢٠٠٤.

(٤) ورقة عمل جبهة العمل الطلابي لمؤتمر أثر الانقسام الداخلي على الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، بتاريخ ٢٠٠٩/١/٦.

١٠. بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل، بسبب فقدانهم للأمن الاجتماعي، ونظرتهم السوداوية، وفقدانهم الثقة بالآخرين، واضطرابهم النفسي والسلوكي، وتزايد حدة توترهم العائلي، ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة، وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء، مع تزايد حالة الاكتئاب النفسي لدى الأب أو المعيل الرئيسي، وهي حالة طبيعية حين يعجز الأب العاطل عن تأمين احتياجات أسرته وأطفاله، ويشعر بفقدانه لقيمته الاجتماعية كأب، مما يؤثر في علاقته بالآخرين[١].

١١. انتشار ظاهرة التسول المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة، وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر في شوارع غزة، وخانيونس، ورفح، بعد أن فقدوا بهجة الحياة نتيجة الحصار والفقر وسوء التغذية الذي أدى إلى انتشار أمراض فقر الدم (الأنيميا) في المناطق الفقيرة[٢].

١٢. تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات، والجرائم، وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب الأترمال وغير ذلك)، والانحرافات الأخلاقية، والاجتماعية، والأمنية، التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

١٣. إن الواقع الفلسطيني ملئ بالإشكاليات، والتي يعود سببها للاحتلال وممارساته في تدمير كل ما هو فلسطيني، ولكن ما يهمنا في هذا الجانب، هو بروز وظهور انهيار قيمي وأخلاقي غير مسبوق، عندما يقدم الفلسطيني على قتل أخيه الفلسطيني بدم بارد ومع سبق الإصرار، والذي يبين مدى التعصب الحزبي الذي تجاوز وتخطى مجموع القيم والأخلاق والمعايير التي تربى عليها، ابتداء من الأسرة، والمدرسة، ومروراً بالحزب والتنظيم[٣].

١٤. إن انتشار وازدياد الفقر والبطالة ساهم في توليد المزيد من الإفقار في القيم، مما يسهل استغلال البعض من الفقراء والمحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية والاجتماعية، بحيث لم تعد ظاهرة الفقر مقتصرة على الاحتياجات المباشرة، بل أصبح مجتمعنا الفلسطيني عموماً يعيش فقراً في القيم، وفقراً في النظام، وفي القانون، والعدالة الاجتماعية، والسبب في ذلك لا يعود إلى الحصار الإسرائيلي والدولي فحسب، بل أيضاً إلى الانقسام، واستمرار الصراع بين فتح وحماس، والآثار السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والأخلاقية الناجمة عنه.

---

(١) أنظر: محسن أبو رمضان، حماس في الحكم: الآثار السياسية والمجتمعية، مركز القدس للإعلام والاتصال، البيرة، ٢٠١٠.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: نعمان عبد الهادي فيصل، الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة مقارنة)، غزة، ٢٠١٢.

١٥.تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية، والتخلف، والفقر، وانسداد الأفق السياسي، وما ستؤدي إليه هذه الحالة من الانهيار التدريجي في النسيج الاجتماعي، في ظل انحسار الآمال الوطنية الكبرى، أو المأزق المسدود بتأثير مباشر للانقسام، ومن ثم اشتداد الحصار وتكريسه، وتحويل القسم الأكبر من المجتمع خاصة في قطاع غزة، إلى حالة قريبة من اليأس والانهيار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، بعد أن فرض على شعبنا أن يدخل في متاهة صراع داخلي يُضاف على قهر وظلم الاحتلال، لن يخرج منه أحد رابحاً سوى العدو الإسرائيلي المنتشي بتحقيق أطماعه، تحت غطاء هذا الانقسام الذي حقق هدف العدو في تقويض أمن ومستقبل الإنسان الفلسطيني، ومن ثم تقويض الأساس المادي والمعنوي لضمان حياته ومصدر رزقه[١].

١٦.وبذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الأنفاق وغيرها في قطاع غزة ظاهرة "مشروعة"، يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرين، على جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل، الذي تعرض العشرات منهم للموت، للحصول على لقمة العيش، في ظل صمت الأجهزة الأمنية أو تواطؤها. وبالتالي فإن الآثار الناجمة عن التهريب والأنفاق، أدت إلى خلق حالة من الحراك الاجتماعي الشاذ، الذي أفرز شرائح اجتماعية عليا، أو ما يطلق عليهم الأثرياء الجدد، أو أثرياء الحرب، والسوق السوداء، إلى جانب شريحة من العمال المعدمين الذين اضطروا للعمل في الأنفاق في ظروف أمنية معقدة، بسبب مخاطر العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية والضمانات الاجتماعية، وفي ظروف بالغة السوء من النواحي الصحية، إلى جانب مخاطرها التي أدت إلى وفاة ١٠٥ عاملاً من هؤلاء حتى منتصف عام ٢٠٠٩م، بسبب عدم توفر الحد الأدنى من الوسائل المطلوبة لتأمين حياة العاملين في الأنفاق، الذين بلغ عددهم حوالي ١٥ ألف عامل[٢].

٢-أثر الانقسام على البنية السياسية في قطاع غزة:

أدى الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، الذي تجسد جلياً على أرض الواقع في منتصف يونيو ٢٠٠٧م، إلى شطر أراضي السلطة الفلسطينية إلى كيانين متناحرين، وحكومتين وسلطتين فلسطينيتين تحت الاحتلال، وترسيخ مفهوم الحزب الواحد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى شل المؤسسات الدستورية، وكافة مقومات الحياة السياسية، مما عبَّر عن سابقة في العلاقات الداخلية الفلسطينية، بما يهدد مبدأ الوحدة الوطنية، ومستقبل المشروع الوطني برمته.

---

(١) غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، غزة، ٢٠٠٩، ص٢١.

(٢) المرجع السابق، ص٢٥.

كما أن الانقسام أثر على الحياة العامة من مختلف الجوانب السياسية، ويمكن أن نلخص أهم هذه الآثار من الناحية السياسية بما يلي:

١. خلف الانقسام حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين، إحداها تحت الاحتلال، والأخرى تحت الحصار، مما يعتبر تدميراً للقضية الفلسطينية والمشروع التحرري بكل الأشكال، الذي استمر على مدى عقود من التضحيات، والاتجاه إلى إضعاف وتهميش دور منظمة التحرير، التي لطالما كانت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتشكيك بقدرة الشعب الفلسطيني في حكم نفسه بنفسه، وإبطال القرارات الدولية التي اعتبرت الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة واحدة، ومكن الانقسام إسرائيل من التفرغ للاستيطان بالضفة الغربية، وتهويد القدس بشكل غير مسبوق، كما مكنها من اتخاذ قرارات عنصرية، والتذرع بعدم وجود شريك فلسطيني، والتهرب من عملية السلام لضعف الموقف الفلسطيني[١].

٢. انتقال حالة الصراع بين حركتي حماس وفتح على الصلاحيات، ضمن إطار السلطة الفلسطينية إلى خارج نظامها، حيث أصبح هناك حكومتان كل منهما تصدر قراراتهما، وتعين، وترقي، وتقرر، ولكل منهما إدارته على الأجهزة الأمنية، مما أوجد انقساماً سياسياً وجغرافياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة[٢].

٣. كما استطاعت إسرائيل استثمار هذا الانقسام في تعزيز الانقسام الجغرافي، من خلال استفرادها بقطاع غزة، وجعله كياناً منفصلاً عن باقي الأجزاء الفلسطينية، وتجسد ذلك جلياً في قرار إسرائيل بإعلان قطاع غزة كياناً معادياً عام ٢٠٠٧م، ينطوي على تهديد مباشر، ومخاطر بالغة تهدد المشروع الوطني الفلسطيني، حيث وفر لها المبررات الكاملة لمحاصرته وضربه[٣].

٤. هيأ الانقسام الفرصة لإسرائيل لتزيد من بطشها وجبروتها على الشعب الفلسطيني، وتبني بسرعة خيالية مستوطنات إسرائيلية في الساحات الخالية في الضفة الغربية، بعد أن أحاطت وحزمت كل المدن العربية بسياج خرساني تسيطر هي عليه، لكي تمنع هذه المدن العربية المحتلة من النمو والتوسع على ما هي عليه منذ عام ١٩٦٧م، بينما تستحل بالتدريج، وبسرعة، المساحات الكبيرة الخالية بين هذه المدن في الضفة الغربية لكي تملأها بالمستوطنات الإسرائيلية، وتتوسع في ذلك بأقصى مدى ممكن، وبالتالي لن يظل عملياً مكان لما نسميه الآن بدولة فلسطين، لأنه لن يوجد مكان

---

(١) عودة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس، ص١٤٢.

(٢) مريم عيناني، محسن صالح، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٦٣-٦٥.

(٣) المرجع السابق.

لكي تقام عليه هذه الدولة، وفي المقابل يعملون على تغذية الصراع الفلسطيني – الفلسطيني، وهم يعملون على الأرض ما يتناسب مع مصالحهم، وفي النهاية فإن الواقع سيفرض الحل[١].

٥. ما من شك في أن الانقسام والاقتتال الداخلي، قد وفر فرصاً مواتية أمام الاحتلال الإسرائيلي، لكي يشوه سمعة الشعب الفلسطيني ومظهره الحضاري، حيث فقد المقاتل الفلسطيني والسلاح الفلسطيني احترامهما وهيبتهما، أمام العالم، وأمام الشعب، عندما انحرفت البوصلة عن مسارها الوطني، وأصبح السلاح الفلسطيني يوجه نحو الفلسطيني، وعندما بات المقاتل الفلسطيني مجنداً، أو ميليشيا مهمتها قمع الفلسطيني، ومطاردته، وإهانته، وعندما تحولت القضية من قضية شعب يناضل من أجل الحرية والاستقلال، إلى صراع على سلطة وهمية، بين من يُفترض أنهم فصائل حركة تحرر وطني، حيث أَضَر الوضع الفلسطيني المنقسم في صورة المشروع الوطني، وبصورة المقاومة عند العرب، والمسلمين، والأمم الأخرى[٢].

٦. ومن الملفت للنظر، أن أحد نقاط الضعف الأساسية أمام التسوية السياسية للصراع بين حركتي فتح وحماس، تكمن في الاستقطاب الثنائي للساحة الفلسطينية، وغياب قوى منظمة أخرى، ذات وزن بين تنظيمي فتح وحماس المأزومين ولو بنسب متفاوتة، بمعنى عجز الحركة الوطنية خلال السنوات الماضية عن إيجاد قوة سياسية ثالثة على الساحة السياسية، والتي بمقدورها أن تشكل البديل للقوتين الكبيرتين (فتح وحماس)، لتتقدم نحو شكل من وحدة العمل، وإخراج المسيرة الوطنية من عثرتها، أو على الأقل أن تحدث التوازن بينهما، للحيلولة دون استمرار الاستقطاب الحالي، الذي انعكس سلباً على الحركة السياسية، وعمّق الانقسام بدلاً من اقتسام السلطة الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية.

٧. توافق الانقسام الفلسطيني مع الرؤية الإسرائيلية، القائمة على فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، كما استطاعت إسرائيل توظيف الانقسام لصالحها، من خلال استثماره كنقطة ارتكاز لتخطي التمثيل الفلسطيني، وإلحاق الضرر بالشعب الفلسطيني وبمشروعه الوطني.

٨. أضعف الانقسام مشروع السلام الفلسطيني الذي يقوده الرئيس محمود عباس، فأصبح ضعيفاً على طاولة المفاوضات، إذ بات غير قادر على التكلم باسم الشعب الفلسطيني كله، وخصوصاً عندما تتحدث عنه حماس كرئيس منتهية صلاحيته[٣].

---

(١) مقابلة مع اللواء برهان حماد، مرجع سابق.

(٢) عودة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس، ص١٤٥.

(٣) إبراهيم أبراش، جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٧٨، ربيع ٢٠٠٩، ص١٤.

٩. إن انشغال الفلسطينيين بالخلافات الداخلية فيما بينهم على حساب قضاياهم الوطنية، وتأثير الانقسام على الشارع الفلسطيني وطغيانه على غيره من الإشكاليات، وعدم الاهتمام بالقضايا الكبرى، شجع إسرائيل على الاستمرار بممارساتها في التهويد للقدس، وبناء المستوطنات، والجدار العازل، لعدم وجود موقف فلسطيني موحد، وأي ضغط دولي بهذا الشأن[١].

١٠. تغييب المصالح العليا لدى الشعب الفلسطيني على حساب القضايا اليومية، والانهماك بها، من معابر، وحدود، وإعمار ... إلخ، وتركيز الخطاب السياسي الفلسطيني على القضايا الفلسطينية، والخلافات، والتصريحات، والمناكفات الإعلامية، على حساب القضايا الأساسية، والهم الفلسطيني العام، ممثلاً بالحقوق السياسية الفلسطينية[٢].

١١. وجود خطورة ومشكلة كبرى في استمرار الوضع، والخلاف، والانقسام، على النظام السياسي، ومستقبل مشروع التحرر الذي يهدف إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ووجود إخفاقات كبيرة في فاعلية الحياة السياسية الفلسطينية، والتي يقصد بها تحقيق غاياته، وتطلعات مواطنيها، وإن عجز النظام السياسي عن تحقيق مهامه المتعلقة بالاستقرار، والمرونة، والكفاءة، والفاعلية، فلن يكون نظاماً، ولن يستطيع الحفاظ على وجوده[٣].

١٢. لقد هيأ الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، الذرائع الكاملة لإسرائيل، ومعها الولايات المتحدة بالتنصل من الاتفاقيات والالتزامات، بحجة غياب شريك فلسطيني للسلام، بحكم وجود رأسين سياسيين مختلفين، يمثلان السياسة الفلسطينية، ولا يستطيعان تحديد رؤية السياسة الفلسطينية (الدولة الفلسطينية)، التي أصبحت في خطر حقيقي، من خلال زعم إسرائيل أنها لا تفاوض قيادة قادرة على تمثيل شعبه[٤].

١٣. إن أحداث يونيو ٢٠٠٧م، قد أعطت لإسرائيل فرص التهرب من حل (الدولتين) الذي تبنته الرباعية الدولية، ثم تبناه مجلس الأمن الدولي، ليغدو وثيقة دولية، واغتنام فرصة الانقسام في الساحة الفلسطينية سياسياً وجغرافياً، واتخاذه حجة على أن القيادة الفلسطينية ليست قادرة على الحكم، وهي قيادة ضعيفة لا تستطيع أن تقود العملية السلمية، ومن ثم عدم جدارتها بقيام دولة فلسطينية، لفرض التصور الإسرائيلي في تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني المزمن[٥].

---

(١) عاطف أبو سيف، النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير، مجلة سياسات، العدد ٨، ربيع ٢٠٠٩، ص١١.

(٢) المرجع السابق، ص١٢.

(٣) المرجع السابق، ص١٤.

(٤) نعمان فيصل، الانقسام الفلسطيني، ص ٣٠٤-٣٠٥.

(٥) نعيم الأشهب، إمارة حماس، دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، رام الله، ٢٠٠٧، ص ٣١.

14. أضعف الانقسام والقطيعة بين طرفي الصراع الجبهة الداخلية الفلسطينية، وجعلها أكثر اختراقاً، وعزز من زيادة تأثير التدخلات العربية والإقليمية في القضية الوطنية، وإن كانت (التدخلات) حالة مزمنة من القضية الفلسطينية؛ لكنها في ظل الانقسام أصبحت أكثر حضوراً، سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة، وبالأوروبيين، وإسرائيل، أو أطراف إقليمية كالدول، والتنظيمات التي ترفع شعارات الممانعة، أو تلك المسماة دول الاعتدال، وهي ذات تدخلات خارجية مرتبطة بمشاريع سياسية، تتجاوز المشروع الوطني بل على حسابه، فالصراع السياسي الفلسطيني الداخلي، يأخذ بُعداً إقليمياً كونه مصحوباً بانقسامات إقليمية، لكل منها مشروع للدولة(1).

15. ازدياد التدخلات الخارجية في صنع القرار الفلسطيني، حيث فقد القرار كثيراً من الاستقلالية، التي طالما حاول الفلسطينيين على مدى نضالهم الطويل، التعبير عن حقهم بالحرية في تقرير المصير، وعدم التدخل في شؤونهم، انطلاقاً من حقهم في الاستقلال، وأصبحت عدداً من القوى والفصائل الفلسطينية مرهونة بالقرارات الخارجية لبعض الدول والفصائل، وأصبحت مرتبطة بالنزعات الفكرية، والأيديولوجية، والسياسية، لمعظم الحركات في الخارج، وفتح الطريق أمام عودة بعض المقترحات، من خلال الدعوة لعودة الوجود المصري في قطاع غزة، والخيار الأردني في الضفة الغربية، وإن كان من خلال صيغة جديدة، والذي تدعمه دولة الاحتلال الإسرائيلي. وقد برز بشكل واضح من خلال ما سمي بمعسكر دول الممانعة، وعلى رأسه سوريا، وإيران، وقطر، وحزب الله، ومعسكر دول الاعتدال بقيادة مصر، والسعودية، والأردن، وتأثير العلاقات والمصالح الدولية، على كل طرف من الأطراف الفلسطينية(2).

16. لم تعد القضية الفلسطينية تحتل مكان الصدارة في بؤرة الاهتمامات الأساسية لمعظم الدول العربية، كما لم تعد مدرجة في صلب استراتيجياتها، مما ساعد على تخاذل مواقف هذه الدول، ومن ثم انحسار دعمها المادي والمعنوي للقضية الفلسطينية، أو بالأحرى تراجع مساندتها للشعب الفلسطيني وحده، حيث تم تركه وحيداً في خندق المواجهة الأول مع المشروع الصهيوني، الذي يستهدف أصلاً إلى جانب فلسطين، سائر أقطار شعوب الأمة العربية من مشرقها إلى مغربها.

17. وعلى الصعيد الدولي، فقد تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية كقضية سياسية(3)، إلى مجرد اهتمامات إنسانية، من إغاثة، ومساعدات غذائية، ورفع للحصار، كما تراجع التأييد الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما زادت من احتمالات التراجع عن القرارات الدولية، التي تؤكد على حقوقه التاريخية المشروعة، والتي أقرتها الأمم المتحدة، خاصة القرارين ١٨١، ١٩٤.

---

(1) إبراهيم أبراش، أزمة نخبة وإدارة أزمة، صحيفة الأيام، ٢٥ فبراير ٢٠٠٩.

(2) الصوراني، المشهد الفلسطيني الراهن، مرجع سابق، ص ٤١.

(3) عودة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس، ص ١٤٢– ١٤٣.

لقد تعرضت القضية الفلسطينية إلى كثير من المؤامرات بهدف تصفيتها، وهناك وسيطاً دولياً مهماً لعب دوراً محورياً لضرب الوحدة الفلسطينية، وأن هناك دولاً عربية صغيرة، استخدمت أموالها وأراضيها في هذا المخطط، وأن منظمات فلسطينية استخدمت عن جهل لإحراز الانقسام، دون أن تدري، وأن شخصيات فلسطينية في مناصب قيادية؛ استخدمت بعضها عن جهل والبعض الآخر بعلم، لإلحاق الأذى بقضية العرب الأولى.

رابعاً: دور القوى الاجتماعية والسياسية في إنهاء الانقسام:

لقد طال عمر الانقسام رغم كل المحاولات المحلية الفلسطينية والعربية لطي صفحته، وعودة الوئام والوحدة للصف الفلسطيني، لذلك كان لزاماً التعرف على ما إذا كان هناك دور للفصائل والقوى الاجتماعية، في محاولة إنهاء الانقسام الفلسطيني، وذلك لأهمية التوثيق.

وحول دور حماس، وماذا قدمت لإنهاء الانقسام، فقد قال خليل الحية عضو المكتب السياسي لحركة حماس: "إننا كنا نحاول أن نلم الشمل، ولكن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كانت تقف حاجز، وتحول دون تطبيق أي مصالحة، لأنها ليس في مصلحتها، وبعد طوال تجربة، أكد أن قرار المصالحة ليس فلسطينياً خالصاً، ولكن أنا أقول، يمكن أن نتحد معاً ونواجه كل ذلك، إذا ما توفرت الإرادة وخلصت النوايا بيننا وبين إخواننا في حركة فتح، فيمكن أن نجد دوافع من الشعب الفلسطيني نواجه كل العالم فيه، ونحن منذ اليوم الأول الذي حدث فيه الانقسام، كنا وما زلنا نعتبر أن إنهاء الانقسام مصلحه استراتيجية للشعب الفلسطيني، وبرنامج المقاومة، وبرنامج التسوية، لأنه تسوية بانقسام غير ممكنة، ومقاومة بانقسام أيضاً متعثرة، وبالتالي وحدة الشعب الفلسطيني، وإعادة الاعتبار لوحدته ولمشروعه الوطني، ولكن المصالحة كل ما اقترينا منها تتفجر من جديد، وتعود إلى الصلابة"[(١)].

أما أحمد حلس أمين سر حركة فتح السابق في قطاع غزة، فرأيه لا يبتعد كثيراً عن رأي الحية من حيث أن قرار المصالحة له مفاتيح خارجية، حيث قال: "الآن قرار المصالحة أصبح ليس قراراً فلسطينياً، الحالة العربية، والحالة الإقليمية، والحالة الدولية، هي التي تقرر في الموضوع الفلسطيني، كما أن أطراف الصراع الفلسطيني –الفلسطيني لا يستطيعوا تجاهل هذه الحقيقية، ما يحدث في مصر له آثاره على المصالحة الفلسطينية، وما يحدث في سوريا له آثاره على موضوع المصالحة، لذلك في تقديري، الجهد الفلسطيني هو فقط للتخفيف من حدة هذا الانقسام، ولضمان أن لا يأخذ مناحي أكثر سلبية مما حدث، أما أن نخرج من حالة الانقسام باعتقادي هذا يحتاج إلى جهد إقليمي ودولي أكثر من كونه جهد فلسطيني –فلسطيني"[(٢)].

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع خليل الحية ، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣.

(٢) مقابلة أجراها الباحث مع أحمد حلس، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥.

كما أكد إبراهيم أبو النجا على دور حركة فتح الرافض للانقسام، من خلال قوله: " نحن في حركة فتح كنا وما زلنا وسنبقي الحريصين كل الحرص على إنهاء حالة الانقسام، دلالة ذلك أننا لم نكن متسببين فيه، ولم تخرج طلقة واحدة، ولم يقاتل من مواقعنا أحد، ليس جبناً، ولكن حرصاً على الدم الفلسطيني، وقوبلنا بعكس ما حدث، الكل يعرف ما حدث لأبناء حركة فتح من اضطهاد، وقتل، وتعذيب، وتشريد، وسلب للإمكانيات، والقدرات، والحقوق، والكثير من الأحداث شاهدة على ذلك، كنا نتمنى أن يقف الأمر عند هذا الحد، وكان السيد الرئيس عباس أعلن وأصدر قراراً بوقف العمل العسكري؛ حرصاً على الدماء الفلسطينية، وحرصاً على الرؤية المستقبلية. نحن الذين بدأنا بالمصالحة منذ اليوم الأول، ونحن الذين شاركنا في لجان المصالحة كافة في القاهرة قبل وبعد، ونحن الذين ذهبنا إلى مكة قبل وبعد، وأبو مازن عندما خرجت نتائج المجلس التشريعي، رغم أنه لا يوجد في القانون الأساسي ما يقول، أو ما يشير، أو ما يعطي، الحق للكتلة الأكبر أن تشكل الحكومة، إلا أن السيد الرئيس طلب فوراً من حماس أن تشكل الحكومة، فشُكِلت الحكومة من قبل حماس من لون واحد" (١).

وتابع أبو النجا قوله: "رغم ذلك عندما فتحت مصر أبوابها للحوار الوطني لبينا الدعوة وذهبنا، كانت هناك خمس لجان: لجنة منظمه التحرير الفلسطينية – لجنة الانتخابات – لجنة الحكومة – اللجنة الأمنية – لجنة المصالحة المجتمعية، وذلك عام ٢٠٠٩م وآخر يوم في الحوار كان يوم ٢٩ مارس ٢٠٠٩م، اتفقت هذه اللجان على إيجاد الحلول، والقواعد الأساسية، والمنطلقات، والمعوقات التي يجب أن يتم السير باتجاهها لإنهاء حالة الانقسام، كل لجنة في مجالها، ووقعنا جميعاً كل في لجنته، وأنا أذكر أنني كنت على رأس لجنة المصالحة المجتمعية، أصدرنا يومها وثيقة الشرف التي نحدد فيها كيف نصل إلى مصالحة مجتمعية، على أن يتم من خلالها تحديد الجهات التي قامت عمداً بالإساءة وبالقتل، وبارتكاب الجرائم، سواء من هذا الطرف أو من ذاك، وأن تذهب للمحاكمة، وتحديد كل جهة كانت وراء هذا الأمر، يجب كذلك أن يكون هناك قانون، والأشخاص الذين توفوا من الطرفين أثناء المعارك يأخذوا دية، أي أننا وضعنا محددات، واعتبرنا ذلك إنجاز، وكانت فرحة المصريين يومها كبيرة، وكنا بانتظار أن تجد الملفات طريقها إلى الحل، ولكن تم تعطيل كل تلك الجهود بعدما رجعنا إلى الوطن من قبل حركة حماس"(٢).

في حين تحدث محمود روقة عضو اللجنة المركزية للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني _ فدا، عن دور الاتحاد الديمقراطي في محاولة إنهاء الانقسام، قائلاً: "كان للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني _ فدا دورٌ مهمٌ وفعال في كل الجهود السياسية التي بذلت على الساحة الفلسطينية، وخارج الساحة الفلسطينية، سواء كان ذلك عبر الحوارات واللقاءات التي جرت داخل الوطن أو خارجه والتي توجت بتوقيع اتفاقية المصالحة الفلسطينية في القاهرة بتاريخ ٢٠١١/٥/٤م، كما باركنا تفاهمات الدوحة بين الأخوين الرئيس أبو مازن وخالد

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع إبراهيم أبو النجا، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥.

(٢) المرجع السابق.

مشعل الموقع بتاريخ ٢٠١٢/٢/٦م، كما يشارك حزب فدا من خلال ممثليه في كل اللجان التي انبثقت عن اتفاقية القاهرة لتطبيق بنود الاتفاق، وكذلك في الفعاليات والنشاطات والمسيرات الشعبية المختلفة، قبل وأثناء وبعد التوقيع على تلك الاتفاقيات، والتي أبرزها هنا في قطاع غزة اعتصام يوم الثلاثاء من كل أسبوع أمام مقر المجلس التشريعي بغزة، أت عن وجود السلطة، وعن الصراع الجاري عليها بين فريقي (فتح وحماس)، واستمرت الجبهة باعتبار أن إنهاء الانقسام يشكل أولوية بالنسبة لها" [(١)].

أما عن الأكاديميين، فقد جرت مقابلة ناجي شراب أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر، حيث تحدث عن دور الأكاديميين في محاولة إنهاء الانقسام قائلا: "أعتقد أن معظم الأكاديميين يلعبون دور كبير جداً في محاولة إنهاء الانقسام، من خلال ما يكتبونه من مقالات للحث على إنهاء الانقسام، ومن خلال اللقاءات التلفزيونية الإعلامية، ومن خلال تقديم تصورات وحلول لعملية إنهاء الانقسام، لكن يبقى دور الأكاديميين محدود إلى حدٍ كبير، لأنه يرتبط بعلاقة صانع السياسة بالأكاديميين، من ناحية أخرى هناك تقوقع في دور الأكاديميين، بمعنى اختزال لدور الأكاديميين وارتباطهم سياسياً أكثر منه ارتباطاً بشكل موضوعي أو بشكل أكاديمي، بمعنى أن الأكاديمي مرتبط بالتنظيم، ومرتبط بالسلطة، أكثر من ارتباطه بالروح الأكاديمية، ولذلك امتد الانقسام حتى إلى الاكاديميين أنفسهم، ولذلك نلاحظ هناك دور سلبي أو دور غير توافقي للأكاديميين، بمعنى حتى الانقسام امتد إلى الرواية الأكاديمية، ولذلك بدأنا نجد رؤى متصارعة على المستوى الأكاديمي" [(٢)].

خامساً: المصالحة الفلسطينية.

يُعتبر مصطلح المصالحة الفلسطينية مصطلح دخيل على الثقافة الفلسطينية، جاء بعدما تأجج الصراع بين حركتي فتح وحماس عقب فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م، وما تلاها من سيطرة حماس على قطاع غزة، إثر انقلاب عسكري على السلطة الفلسطينية قادته القوة التنفيذية وكتائب القسام، ومنذ ذلك الحين، ظهر على الساحة الفلسطينية ما يُعرف بمصطلح المصالحة الفلسطينية.

مرت المصالحة الفلسطينية بعدة مراحل، وعدة مبادرات، وتنقلت هي والمتخاصمون بين عدة دول عربية شقيقة، محاولين إصلاح ذات البين، ولكنها أصبحت سيئة السمعة بكل تفاصيلها ومراحلها، مشكوكٌ في أمرها، ولم تكن مقدمة ولن تكون، وفقد الناس الثقة بالمصالحة والمتصالحين منذ وقت ليس بقصير، وكل جولة نعتقد أنها الحاسمة والأخيرة يقومون بإفشالها، ويجب أن نقف عند أهم محطات المصالحة الفلسطينية[(٣)].

---

(١) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع كايد الغول، بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٦.

(٢) مقابلة شخصية أجراها الباحث مع ناجي شراب، بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٥.

(٣) حسام ربايعة، أزمة النظام السياسي بعد اتفاق أوسلو، رسالة ماجستير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص١٦٨.

١. **وثيقة الأسرى:**

بعد فوز حركة "حماس" بالانتخابات التشريعية الثانية، وبدء خلافات بين مؤسسات الرئاسة والحكومة على صلاحيات كل منهما، ومن ثم خلاف برنامج كل منهما، جاءت مبادرة من قبل قيادات في الفصائل الفلسطينية داخل السجون الإسرائيلية، في محاولة منهم لتقريب وجهات النظر، والخروج بوثيقة يتم التوافق عليها من قبل جميع الفصائل، ويتم اعتمادها كبرنامج عمل وطني فلسطيني، وبرنامج للنظام السياسي بمجمله، بعد مناقشة من قبل الفصائل خارج سجون الاحتلال، وحملت هذه المبادرة اسم "وثيقة الأسري".

وافقت جميع الفصائل الفلسطينية على الوثيقة التي جاءت من داخل السجون، غير أن حركة حماس خارج السجون كان لها بعض التحفظات على وثيقة الأسرى، فيما بعد، بدأ حوار الفصائل على أساس وثيقة الأسري[١]، ووافقت عليها حركة فتح كما هي، أما حركة حماس فقد ماطلت طويلاً، مما حمل الرئيس عباس على التهديد بعرض الوثيقة للاستفتاء الشعبي إذا لم يتم التوافق عليها من قِبَل المتحاورين، حماس بدورها رفضت فكرة الاستفتاء وفكرة أن يتم فرض أي شيء عليها إلا بالتوافق، وراوحت المصالحة الوطنية مكانها فترة من الزمن، ولم يتم التوصل لحل وسط على أساس وثيقة الأسرى حتى خبى نورها.

٢. **وثيقة الوفاق الوطني:**

بعد فشل الاتفاق بين الفصائل على ما جاء في وثيقة الأسرى، واعتراض حركة حماس تحديداً على الوثيقة، بدأت جولة حوار للفصائل؛ بهدف التوصل إلى تفاهمات حول النقاط التي تم الاختلاف عليها بوثيقة الأسرى، وبعد الانتهاء من الحوار، خرجت وثيقة الأسرى بعد تعديلها بمسمى جديد، وهو **(وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني)[٢].**

وتجد خلال مقارنة النصوص، بأنه تم إضافة، أو حذف، أو تعديل بعض الكلمات من بعض البنود، ولكن هذه الكلمات كانت تحمل الكثير في طياتها، بحيث كانت في كثير من المواضع تحمل أكثر من تفسير، وتتصف بالصياغة الهلامية العامة في بعض البنود.

---

(١) فدوى البرغوثي، في الذكرى الثالثة لإعلانها: وثيقة الأسرى لازالت الحل الأمثل لحالة الانقسام، شبكة الانترنت للإعلام العربي، www.amin.org/print.php?t=opinion&id=٦٣٢٢ .

(٢) صلاح الوادية، السياسة السورية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠٢-٢٠١٢، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٣٧.

ولم تأت الوثيقة ببرنامج جديد يفك الحصار عن الحكومة الفلسطينية، أو يُنهي حالة عدم الاستقرار في الشارع الفلسطيني، وإنما أعادت صناعة الأزمة التي أنتجها إعلان القاهرة(•) ٢٠٠٥م، بصيغته الفضفاضة من جديد، وبقي حال المتخاصمين كما هو، ولم تفلح في إنهاء الانقسام الفلسطيني(١).

٣. **اتفاق مكة:**

لم تتشكل حكومة وحدة وطنية جراء الحوار الذي تمخض عن وثيقة الوفاق الوطني، وبعد فترة جاءت مبادرات جديدة مدعومة عربياً، لبث روح الحوار بين الفصائل الفلسطينية من جديد، الذي كان نتاجه (اتفاق مكة) في ٦–٨ فبراير ٢٠٠٧م.

فجاء اتفاق مكة كاتفاق تكميلي وإيضاحي لمجموعة الاتفاقات والتفاهمات التي تمت بين الفصائل الفلسطينية فيما سبق، وقد تناول ثلاث قضايا مركزية هي: الحكومة، ومنظمة التحرير، والأجهزة الأمنية، إضافة إلى تأكيده على مبدأين رئيسيين هما(٢): الحوار كأساس للتفاهم على الخلافات والنقاط العالقة، والشراكة السياسية على أساس القانون وقواعد التعددية السياسية.

وبما أن الاتفاق لم يأتي بتفاصيل جديدة، وإنما بُني على تفاهمات سابقة، كانت هذه التفاهمات في أغلبها غير واضحة المعالم، وتُستخدم في الصياغة القابلة لأكثر من تأويل، فأصبح اتفاق مكة غير مبني على أسس متينة واضحة المعالم، وكان قابلاً للانتكاسة والانهيار في أي لحظة، والعودة إلى المربع رقم واحد، وهذا ما حصل بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية كما كان واضحاً سابقاً، فقد انهارت الحكومة، وعاد النظام السياسي الفلسطيني إلى أسوأ ما كان عليه قبل الاتفاق(٣).

٤. **الورقة المصرية:**

جاءت الورقة المصرية بعد حوارات مكثفة من الحوار الوطني الفلسطيني، برعاية جمهورية مصر العربية، التي قامت بإعداد هذه الورقة، وتقديمها للمتخاصمين الفلسطينيين، لاعتمادها كأساس للحل والحوار، والتوقيع عليها، وقد افتتح هذا الحوار بلقاء بين حركتي فتح وحماس يومي ٢٤–٢٥ فبراير ٢٠٠٩م، وتبعته مشاركة الفصائل الأخرى في يوم ٢٦ من نفس الشهر، وتبعاً لهذه الجولة فإن الفصائل اتفقت على تشكيل خمس لجان، تناولت خمس قضايا أساسية هي: الانتخابات، والأمن، ومنظمة التحرير، والحكومة الانتقالية، والمصالحة الوطنية(٤).

(•) هو مؤتمر الحوار الفلسطيني الذي أعلن الالتزام بفترة تهدئة حتى نهاية عام ٢٠٠٥م في مقابل وقف إسرائيل "لكافة أشكال عدوانها" تلبية لدعوة من جمهورية مصر العربية، حيث عقد في خلال الفترة الممتدة من ١٥ إلى ١٧ مارس ٢٠٠٥م ، بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً.

(١) مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد٦٧، صيف٢٠٠٨م، ص٣٢.

(٢) المرجع السابق، ص٣٣.

(٣) صلاح الوادية، مرجع السابق، ص١٤٠.

(٤) حسام رbايعة، مصدر سابق، ص١٧٦.

ولم تقبل حركة حماس الورقة المصرية كما بُعِثت من الجانب المصري، وكان لها ملاحظات عليها، فيما بعد، أخذت مصر بعين الاعتبار الملاحظات الحمساوية على الورقة المصرية، وتم التوصل إلى حلول وتعديلات متفق عليها بين جميع الأطراف، لكن الانقسام لم ينتهي، وتجاوز المتحاورون الورقة المصرية، ليتم فيما بعد التحاور على القضايا التي شملتها الورقة المصرية، ولكن وفق الأولويات[١].

تم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق بين فتح وحماس، والتوقيع الرسمي في ٢٠١١/٥/٣م، والاحتفال بذلك في اليوم التالي في القاهرة بمشاركة الفصائل الفلسطينية، وتجسدت روح فلسطينية تجاه طي صفحة الماضي، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية الداخلية، ولمس الفلسطينيون عبر خطاب حركتي فتح وحماس حرصاً على إنجاز الوحدة الوطنية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي ومع ذلك، فإن النصوص الإجمالية التي حملها اتفاق المصالحة بدت عنصراً مُؤرقاً للكثيرين، وذلك قياساً إلى العديد من التجارب السابقة، وخصوصاً أن الطرفين (فتح وحماس) كانا في حاجة إلى جولة جديدة من الحوارات؛ للتفاهم على الكثير من النقاط التفصيلية، بشأن مختلف ملفات المصالحة[٢].

وقد عانى تطبيق اتفاق المصالحة من التعثر، وقد تجلى ذلك في بروز الكثير من العوائق، كان أهمها: الاعتقال السياسي، والاختلاف في البرنامج السياسي للطرفين.

٥. **اتفاق المصالحة في القاهرة:**

مع مطلع سنة ٢٠١١م، وفي ظل اشتعال الثورة المصرية، طرأ تغير جوهري على موقف حركة فتح، فقد أبدت الحركة موافقتها على ملاحظات حركة حماس على الورقة المصرية، فيما اشترطت حماس شروطاً جديدة لإتمام المصالحة خارج نطاق الورقة المصرية، على إثر ذلك، عرضت فتح إمكانية إجراء انتخابات في ظل تعثر المصالحة، الأمر الذي رفضته حماس، وأعلنت انكفائها على بلورة رؤية وطنية شاملة في إطار مبادلة لإنهاء الانقسام، وبموازاة ذلك، رفضت الحركتان مبادرة لسلام فياض، قوامها الإبقاء على كلا الحكومتين في غزة ورام الله، في الوقت الذي أبدت فيه حماس مرونة جديدة لجهة التعاطي مع الورقة المصرية[٣].

---

(١) ندوة الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون؟، إدارة الندوة، عاطف أبو سيف، مجلة سياسات ، معهد السياسات العامة، رام الله ، العدد٨، ربيع ٢٠٠٩،ص١٢٨-١٣٢.

(٢) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠١١، محسن صالح، محرر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢، ص٣٥.

(٣) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني٢٠١١، محسن صالح، محرر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٣٥.

و بدأ حراك المصالحة على إيقاع حديث مصري رسمي، عن أن ملف المصالحة الفلسطينية يُعَد من أهم الملفات على طاولة (نبيل العربي وزير الخارجية المصري الجديد)، إلا أن ذلك لم يكن كافياً في ظل بعض التباينات في تفسير بعض النقاط، والملاحظات الواردة ضمن الورقة المصرية، بين حركتي فتح وحماس[١].

وقد شكل الحياد المصري التام في مرحلة ما بعد سقوط نظام مبارك، أحد أهم الأسباب الدافعة لإنضاج ملف المصالحة، والتهيئة الواضحة للتوقيع على الورقة المصرية، وبدأ الدور المصري الراعي لمسيرة المصالحة يعيد مكانته، ويعيد إنتاج دوره تجاه القضية الفلسطينية، وما تفرضه من أولوية تطبيق المصالحة بين الفلسطينيين.

وهكذا أشرف المصريون على لقاءات متتابعة جادة بين حماس وفتح نهاية مارس وإبريل، وبالرغم من محاولة تركيا الدخول على خط الوساطة بين فتح وحماس، إلا أن ملف المصالحة بقي في دائرة المعالجة المصرية الحصرية، وصولاً إلى لحظة الإعلان المفاجئ عن توقيع اتفاق المصالحة بالأحرف الأولى بين الحركتين في القاهرة في ٢٠١١/٤/٢٧م [٢].

ومن جديد، إثر طرح حركة فتح اسم فياض مرشحاً لها لرئاسة الحكومة التوافقية، ومع إصرار عباس على ترشيح سلام فياض لرئاسة الحكومة، في مقابل رفض حماس له، دخلت الحوارات مرحلة الأزمة والجمود المطبق بين الطرفين[٣].

وظلت الأنظار معلقة بلقاء القمة بين مشعل وعباس الذي انعقد في ٢٠١١/١١/٢٣م في القاهرة، والذي تمخض عن إعلان الطرفين عن بدء شراكة وطنية حقيقية، وانطلاقة فعلية في مسار المصالحة الفلسطينية الداخلية، وأعلن عزام الأحمد عن توصل الجانبين لاتفاق حول تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية، بما يخص البرنامج السياسي للمرحلة القادمة، ومستقبل السلطة، ومنظمة التحرير، والدولة الفلسطينية، والمصالحة المجتمعية، وعقد الانتخابات في موعدها، والاتفاق على تكريس التهدئة في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتماد المقاومة الشعبية، وإنهاء ملف المعتقلين خلال أيام، مضيفاً أن موضوع الحكومة تم الاتفاق على مواصلة المشاورات بشأنه، وسيُعقد لقاء آخر بين عباس ومشعل حول هذا الموضوع وكافة المواضيع الأخرى[٤].

---

(١) أنظر: صحيفة المصريون، القاهرة ، ٢٠١١/٣/١٠.

(٢) صحيفة البيان، دبي، ٢٠١١/٤/١٠.

(٣) الشرق الأوسط، ٢٠١١/٥/٢٩.

(٤) انظر الشرق الأوسط، ٢٠١١/١١/٢٥.

وخلال اللقاء، تم الاتفاق على عقد لجنة منظمة التحرير الفلسطينية الخاصة بإعادة تفعيل، وتطوير، وصياغة هياكل منظمة التحرير القيادية، التي اصطلح على تسميتها (الإطار القيادي المؤقت)، وفق إعلان القاهرة عام ٢٠٠٥م، وقد عقّب (عزت الرشق عضو المكتب السياسي لحركة حماس) أن اللقاء كان إيجابياً، وصريحاً، وشفافاً، مشيراً إلى أن اللقاء يدشن لمرحلة جديدة، في ظل انسداد أفق التسوية السياسية، والانحياز الأمريكي الواضح ضد المطالب الفلسطينية.

وبالرغم من الآمال في إحداث انطلاقة جديدة في ملف المصالحة، إلا أن الأيام التي أعقبت لقاء مشعل – عباس لم تحمل جديداً، وهو ما حمل مشعل للتحذير من التدخلات الخارجية الهادفة لإفشال مساعي المصالحة، فيما اتهم (محمود الزهار عضو المكتب السياسي لحركة حماس) الرئيس عباس بعدم الجدية في تطبيق المصالحة، في الوقت الذي حذر فيه (ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) من إدارة الانقسام بدلاً من إنهائه[١].

٦. إعلان الدوحة:

في تاريخ ٢٠١٢/٢/٦ قام كل من الرئيس عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بالتوقيع على ما يسمي (إعلان الدوحة)[٢] حول المصالحة الوطنية وذلك في الدوحة وبرعاية أمير قطر (الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني)، ولم يتم تطبيق إعلان الدوحة بناء على العراقيل التي وضعتها قيادات حماس في قطاع غزة في موقف بان فيه أن هناك خلافاً في أورقة المكتب السياسي لحركة حماس[٣]، إلا أن إعلان الدوحة حسم مشكلة رئيس الوزراء، بحيث تم التوافق على أن يرأس الرئيس محمود عباس رئاسة وزراء الحكومة.

٧. حكومة التوافق ٢٠١٤:

أعلن إسماعيل هنية رئيس حكومة حماس المقالة إنهاء مرحلة الانقسام الفلسطيني، وذلك عقب اتفاق حركتي حماس ووفد الرئيس عباس (وفد منظمة التحرير الفلسطينية)، من حيث المبدأ على تشكيل حكومة توافق مطلع شهر يونيو، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية قبل نهاية عام ٢٠١٤، كما توصل الوفدين إلى تفاهمات مبدئية، بشأن تنفيذ بنود اتفاق القاهرة، وإعلان الدوحة[٤].

تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني، وهي أول حكومة وفاق وطني فلسطيني منذ ٢٠٠٧م، تشكلت الحكومة في ٢ يونيو ٢٠١٤م، بعد مشاورات مع كافة الفصائل الفلسطينية، ويرأس

---

(١) التقرير الاستراتيجي ٢٠١١، مصدر سابق، ص٣٩.

(٢) للاطلاع على نص إعلان الدوحة كاملاً، انظر :www.sauress.com/alhayat/٣٥٩٣٣٢ .

(٣) صحيفة القدس، ٢٠١٢/٢/١١.

(٤) http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/٢٠١٤/٠٤/١٤٠٤٢٣_hamas_fatih_talks.shtm.

الحكومة رامي حمد الله، بعد تكليفه بذلك في ٢٩ مايو ٢٠١٤م، وقد أدى وزراء الحكومة ال١٧ اليمين الدستورية أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مقر المقاطعة برام الله، وتأتي هذه الحكومة بعد ٧ سنوات من الانقسام الفلسطيني، وبعد فشل عدة محاولات لرأب الصدع بين حركتي فتح وحماس(١).

إن مهمة حكومة التوافق محفوفة بالمخاطر، نظراً لعدد الملفات الصعبة والخلافية التي يجب عليها أن تتعامل معها، وتعمل على حلها، إضافة إلى أن المصالحة لم تكتمل بالشكل المطلوب، فهي مرتبطة بضرورة إجراء مصالحة مجتمعية كاملة، وحل معضلة الأجهزة الأمنية، وتقاسم النفوذ والسلطة، أي أن المصالحة لا تتم إلا في حال حدوث شراكة سياسية كاملة، وهو الشيء الذي لم يتم بعد، ولذلك هناك الكثير من العقبات أمام حكومة التوافق، والتي ستؤثر على مجرى عملها، وربما تتحول إلى حكومة أحد طرفي الانقسام، وليس حكومة توافق وطني.

---

(١) صحيفة النهار، ٢ يونيو ٢٠١٤.

الفصل الخامس

منـهجية وإجراءات الدراسة

- ❖ أولاً : مقدمة
- ❖ ثانياً : منهـــج الدراسة
- ❖ ثالثاً مجتمـع وعينة الدراسـة
- ❖ رابعاً : أدوات الدراسـة
- ❖ خامساً : صدق وثبات الاستبانة
- ❖ سادساً : الأساليب الإحصـائـية
- ❖ سابعاً : خطـــوات الدراســـــة

أولاً: مقدمة:

يعرض هذا الفصل؛ الإجراءات والخطوات المنهجيـة التي تمت في مجـال الدراسة الميدانية، حيث يتناول منهج الدراسة، ومجتمع الدراسـة، والعينـة التي طبقت عليها الدراسة، إضـافةً إلى توضيـح الأدوات المستخدمة في الدراسة وخطواتها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانـات؛ للتوصل إلى النتائج، ومن ثم تحقيق أهداف الدراسة. وفيما يلي تفاصيل ما تقدم:

ثانياً: منهـج الدراســة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعرف بأنه: طريقة في البحث، تتناول أحداث، وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس ، كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها، فيصفها ويحللها، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال:

- **المصادر الثانويـة:** المتمثلة في الكتب، والمراجع العلمية، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والدوريات، والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة، ويرى الباحث أنها أسهمت في إثراء الدراسة بشكل علمي، من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، حيث تم التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.
- **المصادر الأوليـة:** تم الحصول على البيانات والمعلومات الأولية عن طريق الاستبانة، كأداة رئيسية للدراسة، والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض، وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS) .

ثالثاً: مجتمـع وعينـة الدراسـة:

تم أخذ عينـة عشوائية بسيطة من المجتمع في قطـاع غزة وعددها ٣٠٢ فرد، وقد بلـغ عدد الأفراد في قطـاع غزة (١,٧٢١,٤٣٧) حسب الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسطيني في قطـاع غزة لعام ٢٠١٣م، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (١) يوضح عدد أفراد مجتمع الدراسة

المحافظة	العدد	النسبة %
شمال غزة	٣٥٥٢٥٣	٢٠.٦
غزة	٥٨٨٠٣٣	٣٤.٢
دير البلح	٢٤٧١٥٠	١٤.٤
خان يونس	٣٢٠٨٣٥	١٨.٦
رفح	٢١٠١٦٦	١٢.٢
المجموع	١٧٢١٤٣٧	١٠٠.٠

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، غزة. ٢٠١٣)

رابعاً: طريقة واختيار عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، فقد بلغ عدد أفراد العينة (٣٠٢) فرد، فقد تم توزيع ٣٠٢ استبانة، وتم استرداد ٢٩٩ استبانة، وهي نسبة ٩٩.٠% من حجم العينة، وهي نسبة مناسبة لتعميم النتائج على مجتمع الدراسة، وهي نسبة ملائمة للإجابة على أهداف وفرضيات الدراسة، وسوف تقوم الدراسة بعرض الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة من خلال التالي:

جدول (٢) توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديمغرافية (ن=٢٩٩)

	المستوى	العدد	النسبة %
نوع الجنس	ذكر	٢١٠	٧٠.٢
	أنثى	٨٩	٢٩.٨
الفئات العمرية	١٨-٣٠سنة	١٧٢	٥٧.٥
	٣١-٤٠سنة	٦١	٢٠.٤
	٤١-٥٠سنة	٤١	١٣.٧
	٥١-٦٠سنة	٢٥	٨.٤
نوع المهنة	موظف حكومي	٧٥	٢٥.١
	موظف وكالة	٥	١.٧
	موظف قطاع خاص	٣٢	١٠.٧
	أعمال أخرى	٣٤	١١.٤
	طالب	١٠٨	٣٦.١
	بدون عمل	٤٥	١٥.١
المستوى التعليمي	ثانوية عامة فأقل	٦٧	٢٢.٤
	دبلوم متوسط	٥٠	١٦.٧
	بكالوريوس	١٥٧	٥٢.٥
	ماجستير	١٦	٥.٤
	دكتوراه	٩	٣.٠
مكان السكن	الشمال	٤٥	١٥.١
	غزة	١٧٣	٥٧.٩
	الوسطى	٢٩	٩.٧
	خانيونس	٢٧	٩.٠
	رفح	٢٥	٨.٤

الحالة الاجتماعية	أعزب/آنسة	١٢٨	٤٢.٨
	متزوج/ة	١٧١	٥٧.٢
نوع الانتماء	فتح	٧٩	٢٦.٤
	حماس	٥٤	١٨.١
	جهاد إسلامي	٢٠	٦.٧
	جبهة شعبية	١٧	٥.٧
	جبهة ديموقراطية	١	.٣
	مستقل/ة	٨٩	٢٩.٨
	غير ذلك	٣٩	١٣.٠

نوع الجنس: أظهرت النتائج إلى أن ٧٠.٢% من أفراد العينة هم من الذكور، بينما ٢٩.٨% من أفراد العينة هم من الإناث.

الفئات العمرية: تبين بأن ٥٧.٥% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين (١٨-٣٠) سنة، بينما ٢٠.٤% من أفراد العينة أعمارهم تتراوح بين (٣١-٤٠) سنة، و١٣.٧% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين (٤١-٥٠) سنة، و٨.٤% من أفراد العينة أعمارهم بين (٥١-٦٠) سنة.

نوع المهنة: تبين بأن ٢٥.١% من أفراد العينة موظفين حكوميين، بينما ١.٧% موظفين وكالة، ١٠.٧% موظفين قطاع خاص، و٣٦.١% طلاب، و١٥.١% عاطلين عن العمل، و١١.٤% أعمال أخرى.

المؤهل العلمي: تبين بأن ٢٢.٤% من أفراد العينة حاصلين على شهادة ثانوية العامة فأقل، بينما ١٦.٧% حاصلين على شهادة الدبلوم المتوسط، و٥٢.٥% حاصلين على الشهادة الجامعية، ٨.٤% حاصلين على شهادة دراسات عليا ماجستير فما فوق.

مكان السكن: تبين بأن ١٥.١% من أفراد العينة يسكنون في محافظة الشمال، بينما ٥٧.٩% يسكنون في محافظة غزة، و٩.٧% يسكنون في محافظة الوسطى، و ٩.٠% يسكنون في محافظة خان يونس، و ٨.٤% يسكنون في محافظة رفح.

الحالة الاجتماعية: تبين بأن ٤٢.٨% من أفراد العينة غير متزوجين، بينما ٥٧.٢% من أفراد العينة متزوجين.

نوع الانتماء: تبين بأن ٢٦.٤% من أفراد العينة ينتمون لحركة فتح ،بينما ١٨.١% ينتمون لحركة حماس، في حين ٦.٧% ينتمون لحركة الجهاد الإسلامي، و٥.٧% ينتمون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و ٣% ينتمون للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطيني، ٢٩.٨% مستقلين، لا ينتمون لأي حزب أو حركة، في حين ١٣% ينتمون لأحزاب وحركات أخرى.

خامساً: أداة الدراســة:

طريقة تصميم الاستبانة: قام الباحث بمطالعة مجموعة من الكتب المتخصصة في السياسة، والبنية السياسية والاجتماعية، كما اطلع على العديد من الدراسات السابقة، المحلية والعربية، المتعلقة بالانقسام السياسي، ثم قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على المجتمع، ثم قام بإعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات، والمعلومات، لاختبار مدى ملائمتها وتغطيتها لجوانب موضوع الدراسة، فيما بعد، عرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم تقديم النصح والإرشاد، وتعديل وحذف ما يلزم من فقرات الاستبانة، حتى خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

تم إجراء دراسة أولية للاستبانة، من خلال توزيع الاستبانة على عينة استطلاعية مقدارها (٥٠) فرد من مجتمع الدراسة، من خلال نتائجها، تم القيام ببعض التعديلات المناسبة على بعض الفقرات، حسب مما ورد من خلال نتائج الصدق والثبات للاستبانة.

وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كالتالي:

القسم الأول: وهو عبارة عن العوامل الديموغرافية للمستجيب (نوع الجنس، الفئات العمرية، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، نوع المهنة، مكان السكن، نوع الانتماء).

القسم الثاني: ينقسم القسم الثاني إلى عدة محاور وهي كالتالي:

المحور	عدد الفقرات
علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية	١٧
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	١١
الانقسام واستمرار ازمة النظام السياسي	١٠
الاستبانة الكلية	٣٨

طريقة تصحيح الاستبانة:

أعتمد الباحث في تصحيح فقرات الاستبانة على مقياس سداسي، (٠: لا رأي، ٥ أعلى درجة موافقة).

سادساً: صدق وثبات الاستبانة:

تم توزيع الاستبانات على عينة استطلاعية بلغ حجمها ٥٠ فرد، وللتحقق من صدق الاستبانة، قام الباحث بحساب الصدق بطريقتين، وهي صدق المحكمين، وصدق الاتساق الداخلي، كما تم حساب الثبات عن طريق حساب معاملات الفا كرونباخ ومعاملات التجزئة النصفية للاستبانة، وقد تم ذلك كما يلي:

١: صدق إستبانة:

١.١ صدق المحكمين:

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية، في كلاً من (الجامعة الإسلامية –أكاديمية الإدارة والسياسة – جامعة القدس المفتوحة– جامعة الأزهر)، وعلى مختصين في العلوم الإحصائية والبحث العلمي، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل، في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية، ليتم تطبيقه على العينة الاستطلاعية، في صورتها قبل النهائية.

٢.١ صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات كل مجال على حده، والدرجة الكلية لكل مجال على حده، كما تم حساب معاملات الارتباط لبيرسون، بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، وذلك لمعرفة مدى ارتباط كل فقرة بالدرجة الكلية لكل مجال على حده، وكذلك لمعرفة مدى ارتباط المجالات بالدرجة الكلية للاستبانة. ويوضح الجدول (٣): مدى ارتباط مجالات الاستبانة السبعة بالدرجة الكلية للاستبانة:

جدول (٣): معاملات الارتباط بين المجالات، والدرجة الكلية للاستبانة، لكل من البنية الاجتماعية، والبنية السياسية، والانقسام.

الأبعاد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية	.٨٩٧**	٠.٠٠١
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	.٨٦٢**	٠.٠٠١
الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي	.٦٢٣**	٠.٠٠١

** دالة إحصائياً عند ٠.٠١ * دالة إحصائياً عند ٠.٠٥ اا غير دالة إحصائياً

يتبين من الجدول بأن مجالات الاستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودالة إحصائياً، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (٠.٦٢ – ٠.٨٩)، وهذا يدل على أن مجالات الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الصدق، تجعل الباحث مطمئن إلى صلاحية تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة. وبما أن الاستبانة لهما ثلاث مجالات، فقد تم إجراء معاملات الارتباط بين فقرات كل مجال من المجالات، والدرجة الكلية لكل مجال على حده، ويتضح ذلك من خلال الجداول التالية:

جدول (٤) معاملات الارتباط بين فقرات مجال علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية، والدرجة الكلية للمجال.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	أثر الانقسام سلباً على الترابط الأسرى.	.٥٨٧**	٠.٠٠١
٢	أثر الانقسام سلباً على العلاقات بين الطلبة في المدارس والجامعات.	.٥٦٩**	٠.٠٠١
٣	أصبح للانتماء السياسي تأثير كبير في اختيار الأزواج والزوجات.	.٤٨٧**	٠.٠٠١
٤	أضر الانقسام بالعلاقات الاجتماعية بين الأصدقاء.	.٦٧٨**	٠.٠٠١
٥	أضر الانقسام بالعلاقات الاجتماعية بين الأقارب.	.٦٦٦**	٠.٠٠١
٦	تسبب الانقسام بحدوث مشاكل عائلية انتهت بالطلاق.	.٥٢٤**	٠.٠٠١
٧	أدى الانقسام في كثير من الأحيان إلى قطع العلاقات العائلية.	.٦١٠**	٠.٠٠١
٨	تبدد أمل العيش بحياة كريمة على الانقسام.	.٥٩٦**	٠.٠٠١
٩	أدى الانقسام إلى انتشار البطالة بشكل كبير في قطاع غزة.	.٥٢١**	٠.٠٠١
١٠	أدى الانقسام إلى ازدياد الفقر بنسب كبيرة في قطاع غزة.	.٦٠٤**	٠.٠٠١
١١	انتشر الحرمان الاجتماعي عقب الانقسام بشكل كبير في قطاع غزة.	.٦٠٩**	٠.٠٠١
١٢	أضر الانقسام بقيم التسامح وقبول الآخر في المجتمع الفلسطيني.	.٦٧٦**	٠.٠٠١
١٣	تبددت مع الانقسام قيم العدالة والإنصاف.	.٦١٧**	٠.٠٠١
١٤	ظهرت شرائح اجتماعية جديدة نتيجة الانقسام الفلسطيني.	.٥٣٠**	٠.٠٠١
١٥	أضعف الانقسام قدرة المجتمع على التحكم في أسباب التوتر والاحتقان والصراع الداخلي.	.٦٤٤**	٠.٠٠١
١٦	ساهم الانقسام بتفاقم ديناميات التفرقة والتجزئة المجتمعية.	.٦١٦**	٠.٠٠١
١٧	أهالي ضحايا الانقسام سيقبلون بالمصالحة المجتمعية من أجل المصلحة الوطنية وإنهاء الانقسام.	.٥٢١**	٠.٠٠١

أظهرت نتائج العينة الاستطلاعية بأن فقرات المجال الأول (علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية) تتمتع بمعاملات ارتباط قوية، ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠٠١، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (٠.٤٨– ٠.٦٧)، وهذا يدل على أن المجال الأول (علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية)، وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي.

جدول (٥) معاملات الارتباط بين فقرات مجال علاقة الانقسام بالبنية السياسية والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١٨	أدى الانقسام إلى تراجع القضية الفلسطينية كقضية أساسية.	.٦٥٤**	٠.٠٠١
١٩	أضعف الانقسام قدرة النظام الفلسطيني على مواجهة التحديات والتهديدات الإسرائيلية.	.٧٤٦**	٠.٠٠١
٢٠	أدى الانقسام إلى تراجع التأييد العربي للقضية الفلسطينية.	.٦٤٦**	٠.٠٠١
٢١	زاد الانقسام من التعصب الحزبي وحالة الاستقطاب السياسي.	.٥٣٥**	٠.٠٠١
٢٢	ساهم الانقسام في تكريس الحصار على قطاع غزة.	.٤٦١**	٠.٠٠١
٢٣	أضعف الانقسام من قدرة المفاوض الفلسطيني على مواجهة الإسرائيلي.	.٧٢٦**	٠.٠٠١
٢٤	أثر الانقسام بالسلب على المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها.	.٧٠٩**	٠.٠٠١
٢٥	استمرار الانقسام يمكن أن يؤدي إلى قيام دولة منفردة في الضفة الغربية بعيداً عن قطاع غزة والعكس صحيح.	.٥٣٩**	٠.٠٠١
٢٦	تسبب الانقسام بتوتر العلاقات الفلسطينية مع دول عربية مجاورة وغير مجاورة.	.٥٩٧**	٠.٠٠١
٢٧	أدى الانقسام إلى حدوث انقسامات داخلية في حركة حماس.	.٥٦٢**	٠.٠٠١
٢٨	أدى الانقسام إلى حدوث انقسامات داخلية في حركة فتح.	.٢٧٦**	٠.٠٠١

أظهرت نتائج العينة الاستطلاعية بأن فقرات المجال الثاني (علاقة الانقسام بالبنية السياسية)، تتمتع بمعاملات ارتباط قوية، ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠٠١، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (٠.٢٧– ٠.٧٤)، وهذا يدل على أن المجال الثاني (علاقة الانقسام بالبنية السياسية) وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي.

جدول (٦) معاملات الارتباط بين فقرات مجال الانقسام، واستمرار أزمة النظام السياسي، والدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
٢٩	نتج عن الانقسام واقعيين اجتماعيين مختلفين في الضفة الغربية وقطاع غزة.	.٤٦٠**	٠.٠٠١
٣٠	أضعف الانقسام مشاريع السلطة الفلسطينية على صعيد بناء الدولة.	.٥١٠**	٠.٠٠١
٣١	كرس الانقسام الفصل الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.	.٤٠٢**	٠.٠٠١
٣٢	قلل الانقسام من فرص تطوير هوية وطنية مشتركة وبرنامج وطني مشترك.	.٤٦٩**	٠.٠٠١
٣٣	أدى الانقسام إلى تدخل أطراف عربية في القضية الفلسطينية وبالتالي التأثير على القرار الوطني المستقل.	.٤٦٧**	٠.٠٠١
٣٤	بذلت الفصائل والحركات الفلسطينية جهداً واضحاً لإنهاء الانقسام.	.٤٩٩**	٠.٠٠١
٣٥	بذلت مؤسسات المجتمع المدني جهداً واضحاً لإنهاء الانقسام.	.٦٣٣**	٠.٠٠١
٣٦	بذلت لجان الإصلاح والعشائر والمخاتير جهداً واضحاً لإنهاء الانقسام.	.٥٨٧**	٠.٠٠١
٣٧	مطلوب من القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية الفلسطينية تكثيف الجهد للعمل على إنهاء الانقسام.	.٣٨٣**	٠.٠٠١
٣٨	المجتمع الفلسطيني قادر على تجاوز آثار الانقسام السلبية من أجل مصالحة حقيقية.	.٤٦٥**	٠.٠٠١

أظهرت نتائج العينة الاستطلاعية، بأن فقرات المجال الثالث (الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي) تتمتع بمعاملات ارتباط قوية، ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠٠١، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (٠.٣٨– ٠.٦٣)، وهذا يدل على أن المجال الثالث (الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي) وفقراته يتمتع بمعامل صدق عالي.

معاملات الثبات:

للتحقق من معاملات الثبات؛ قام الباحث بحساب الثبات بطريقة ألفا كرونباخ، وطريقة التجزئة النصفية، والنتائج موضحة من خلال التالي:

١-٣: معامل الثبات بطريقة ألفا – كرونباخ:

تم تطبيق استبانة على عينة استطلاعية قوامها (٥٠) في قطاع غزة، وبعد تطبيق الاستبانة تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة الكلية يساوي ٠.٨٨، وبما أن الاستبانة لديها ثلاث مجالات، فقد تراوحت معاملات الثبات لمجالات الاستبانة بين (٠.٦٥– ٠.٨٥)، وهذا دليل كافي على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

١-٤: معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

تم تطبيق استبانة على عينة استطلاعية قوامها (٥٠) فرد من قطاع غزة، وبعد تطبيق الاستبانة تم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، حيث تم قسمة بنود الاستبانة إلى نصفين، وكذلك بنود كل مجال إلى قسمين، حيث تم حساب معامل الارتباط بين مجموع فقرات النصف الأول، ومجموع فقرات النصف الثاني للاستبانة، وكذلك لكل مجال على حده، فقد بلغ معامل ارتباط بيرسون للاستبانة الكلية ٠.٦٥، ومجال استخدام معادلة سبيرمان – براون المعدلة أصبح معامل الثبات (٠.٧٩) ، حيث تراوحت معاملات الثبات بطريقة التجزئية النصفية لمجالات الاستبانة بين (٠.٦٩– ٠.٧١)، مما سبق، يتبين أن الاستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل ثبات عالي، كما في الجدول التالي. مما يشير إلى صلاحية الاستبانة لقياس المجالات المذكورة أعلاه، وبذلك اعتمد الباحث هذه الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وللإجابة على فروض وتساؤلات الدراسة.

جدول (٧): معاملات الثبات بطريقة ألفا كرونباخ، والتجزئة النصفية للاستبانة ومجالاتها

الاستبانة ومجالاتها	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية	
			معامل الارتباط	سبيرمان براون
علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية	١٧	٠.٨٥	٠.٥٥	٠.٧١
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	١١	٠٠.٨	٠.٥٣	٠.٧
الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي	١٠	٠.٦٥	٠.٥٢	٠.٦٩
الاستبانة الكلية	**٣٨**	**٠.٨٨**	**٠.٦٥**	**٠.٧٩**

الأسـاليب الإحصـائيـة:

قـام الباحـث بتفريـغ وتحليل الاسـتبانة، مـن خـلال برنـامج التحليـل الإحصـائي Statistical (for the Social Sciences Package) (SPSS ٢٠.٠) ، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- **إحصاءات وصفية منها:** النسبة المئوية والمتوسط الحسابي.

٢- **المتوسط الحسابي النسبي (الوزن النسبي):** ويفيد في معرفة مقدار النسبة المئوية لكل مجال من المجالات.

٣- **معامـل ألفـا كرونبـاخ (Cronbach's Alpha):** لمعرفـة ثبـات فقـرات الاسـتبانة. والانحـراف المعياري يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي، بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما، ويفيد الباحث في وصف متغيرات الدراسة .

٤- **معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية (Split half methods):** ويستعمل للتأكد من أن الاستبانة لديها درجات ثبات مرتفعة.

٥- **معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient):** للتحقق من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاختبار، والدرجة الكلية للاستبانة، و لقياس درجة الارتباط.

٦- اختبارات (T-Test) لعينتين مستلقتين: لبيان دلالة الفروق بىن متوسطات عينتين مستقلتين: وذلك للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع (ذكر، أنثى).

٧- تحليل التبـاين الأحـادي (One-Way ANOVA): لبيـان دلالـة الفروق بىن متوسـطات ثـلاث عينات فأكثر، للتعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية، تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

٨- **اختبـار (LSD)** : لمعرفـة اتجـاه الفـروق و دلالتهـا بـين فئـات كـل متغيـر مـن متغيـرات العوامـل الديمغرافية، و تأثيرها على مجالات الاستبانة.

الفصل السادس

نتائج الدراسة وتفسيراتها

- المقدمة
- أولاً : تساؤلات الدراسة
- فرضيات الدراسة
- الخلاصة

مقدمة:

فيما يلي عرض للنتائج التي تم الحصول عليها باستخدام أدوات الدراسة، والمعالجات الإحصائية، وفقاً لأسئلة الدراسة وفرضياتها، حيث اعتمد الباحث عينة عشوائية عدد أفرادها ٣٠٠ فرد، وسيتم عرض النتائج الخاصة بتساؤلات الدراسة، ثم عرض النتائج الخاصة بفرضيات الدراسة، حيث أن الباحث أعتمد في تصنيف المحاور حسب المعيار التالي:

جدول (٨) يوضح معيار التصنيف لمحاور الاستبانة

م	التصنيف	النسبة %
١	ممتازة	٨٥٪–١٠٠ %
٢	كبيرة جداً	٧٥–٨٤%
٣	كبيرة	٦٥–٧٤%
٤	متوسطة	٥٠–٦٤%
٥	منخفضة	أقل من ٥٠%

أولاً: تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول: ما درجة أثر الانقسام السياسي على البنية الاجتماعية الفلسطينية من وجهة نظر الأفراد في قطاع غزة؟

للتعرف على درجة أثر الانقسام السياسي على البنية الاجتماعية الفلسطينية من وجهة نظر الأفراد في قطاع غزة، قام الباحث بحساب النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي، والوزن النسبي. لفقرات محور أثر الانقسام على البنية الاجتماعية والدرجة الكلية، والنتائج المتعلقة بهذا التساؤل؛ موضحة في الجدول التالي:

جدول (٩) يوضح النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي، والوزن النسبي لفقرات محور أثر الانقسام على البنية الاجتماعية، والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	موافق %	محايد %	معارض %	لا رأي %	المتوسط	%
١	أثر الانقسام على الترابط الأسري	٨٤.٩	٦.٧	٧.٧	٠.٧	٤.٢	٨٤.٥
٢	الانقسام أثر بشكل سلبي على العلاقات بين الطلبة في المدارس والجامعات.	٨٦.٣	٧.٠	٥.٤	١.٣	٤.٢	٨٤.٥
٣	أصبح للانتماء السياسي تأثير كبير في اختيار الأزواج والزوجات	٧٠.٦	١٥.١	١١.٧	٣.٠	٣.٨	٧٥.٩
٤	أضر الانقسام بالعلاقات الاجتماعية بين الأصدقاء	٧٣.٢	١٣.٤	١١.٧	١.٧	٣.٩	٧٧.٩
٥	أضر الانقسام بالعلاقات الاجتماعية بين الأقارب	٧٧.٣	١١.٤	١٠.٤	١.٠	٤.٠	٧٩.١
٦	تسبب الانقسام بحدوث مشاكل عائلية تسببت بالطلاق	٥٣.٥	٢٢.٤	١٩.٧	٤.٣	٣.٣	٦٦.٢
٧	أدى الانقسام في كثير من الأحيان إلى قطع العلاقات العائلية	٥٨.٥	١٧.١	٢١.٤	٣.٠	٣.٤	٦٨.٤
٨	تبدد أمل العيش بحياة كريمة على أثر الانقسام	٧٥.٣	١١.٠	١٠.٧	٣.٠	٣.٩	٧٨.٠
٩	أدى الانقسام إلى انتشار البطالة بشكل كبير في قطاع غزة	٨٨.٣	٥.٤	٥.٤	١.٠	٤.٥	٨٩.١
١٠	أدى الانقسام إلى ازدياد الفقر بنسب كبيرة في قطاع غزة	٨٧.٦	٤.٣	٧.٧	٠.٣	٤.٤	٨٨.٠
١١	انتشر الحرمان الاجتماعي عقب الانقسام بشكل كبير في قطاع غزة	٧٩.٣	١٠.٤	٩.٤	١.٠	٤.١	٨١.٨
١٢	أضر الانقسام بقيم التسامح وقبول الأخر في المجتمع الفلسطيني	٧٩.٩	١٠.٧	٨.٠	١.٣	٤.٠	٧٩.٩
١٣	تبددت مع الانقسام قيم العدالة والإنصاف	٧٦.٣	١٢.٠	٨.٧	٣.٠	٣.٩	٧٨.٨
١٤	ظهرت شرائح اجتماعية جديدة نتيجة الانقسام الفلسطيني	٨٠.٩	٨.٤	١١.٠	٣.٠	٤.١	٨١.٢

١٥	أضعف الانقسام قدرة المجتمع على التحكم في أسباب التوتر، والاحتقان، والصراع الداخلي	٨٠.٣	٨.٧	٨.٧	٢.٣	٤.٠	٧٩.٣
١٦	ساهم الانقسام بتفاقم ديناميات التفرقة، والتجزئة المجتمعية	٧٤.٩	١٤.٠	٦.٤	٤.٧	٣.٩	٧٧.٢
١٧	أهالي ضحايا الانقسام سيقبلون بالمصالحة المجتمعية، من أجل المصلحة الوطنية وإنهاء الانقسام	٤٥.٢	٢٣.٤	٢٤.٧	٦.٧	٣.١	٦١.٨
	مجال أثر الانقسام على البنية الاجتماعية					٦٦.٧	٧٨.٤

أظهرت النتائج إلى أن متوسط استجابات أفراد العينة على محور أثر الانقسام على البنية الاجتماعية بلغ ٦٦.٧ درجة، وبوزن نسبي بلغ ٧٨.٤%، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن الانقسام السياسي أثر على البنية الاجتماعية الفلسطينية بدرجة كبيرة. وهذا بناء على معيار التصنيف الذي اعتمده الباحث. ومما يدل على أن الانقسام السياسي أضر بالبنية الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، ولهذا يجب إنهاء الانقسام في أسرع وقت ممكن، وبأي ثمن كان، لأن مضاره على المجتمع كبيرة، حيث أن التركيبة الاجتماعية للمجتمع يجب أن تكون متماسكة، لكي يكون المجتمع قوي، ويُعتمد عليه في عملية البناء، والتنمية، والتطوير، وبالإضافة إلى أن مجتمعنا يعيش تحت الاحتلال وهو في مرحلة تحرر وطني، لذى يجب أن تكون البينة الاجتماعية قوية ومتماسكة، حتى يتمكن من مواجهة الاحتلال، والوصول إلى بناء مجتمع متماسك قادر على بناء دولة فلسطينية، تجمع جميع أطياف المجتمع الفلسطيني تحت راية الدولة والعلم الفلسطيني الموحد.

- أظهرت النتائج أن ٨٤.٩% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أثّر بشكل سلبي على الترابط الأسري، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٤.٥%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي أثر بشكل سلبي على الترابط الأسري داخل المجتمع بدرجة كبيرة، رغم أن المجتمع الفلسطيني كان أهم ما يميزه قبل الانقسام عن المجتمعات العربية؛ هو الترابط الأسري القوي والمتماسك.
- أظهرت النتائج أن ٨٦.٣% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أثر بشكل سلبي على العلاقات بين الطلبة في المدارس والجامعات، حيث بلغ الوزن النسبي ٨٤.٥%، مما يعطي مؤشراً على أن الانقسام أثر بشكل سلبي على العلاقات بين الطلبة في المدارس والجامعات

بدرجة كبيرة، وهذا مدلولاته خطيرة، فالطلبة هم جيل المستقبل، ورجال الغد، وإذا ما تولدت بينهم الضغينة فإن ذلك مردوده سلبي وكارثي على المجتمع في المستقبل.

- أظهرت النتائج أن ٧٠.٦% من أفراد العينة يرون بأنه أصبح للانتماء السياسي تأثير كبير في اختيار الأزواج والزوجات، بينما ١١.٧% يعارضون على ذلك، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٧٥.٩%، وهذا يعطي مؤشراً على أن للانتماء السياسي تأثير كبير في اختيار الأزواج والزوجات بدرجة كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٧٣.٢% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أضر بالعلاقات الاجتماعية بين الأصدقاء، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٧٧.٩%، مما يعطي مؤشراً على أن الانقسام أضر بالعلاقات الاجتماعية بين الأصدقاء بدرجة كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٧٧.٣% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أضر بالعلاقات الاجتماعية بين الأقارب، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٧٩.١%، مما يعطي مؤشراً على أن الانقسام أضر بالعلاقات الاجتماعية بين الأقارب بدرجة كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٥٣.٥% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي تسبب بحدوث مشاكل عائلية أدت إلى الطلاق، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٦٦.٢%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي تسبب بحدوث مشاكل عائلية أدت إلى الطلاق بدرجة متوسطة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٥٨.٥% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أدى في كثير من الأحيان إلى قطع العلاقات العائلية، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٦٨.٤%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي أدى إلى قطع العلاقات العائلية بدرجة متوسطة في بعض الأحيان.
- أظهرت النتائج إلى أن ٧٥.٣% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أثر على العيش بحياة كريمة، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٧٨.٠%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي أثر على العيش بحياة كريمة بشكل سلبي، وبدرجة كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٨٨.٣% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أدى إلى انتشار البطالة بشكل كبير في قطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٩.١%، مما يعطي مؤشراً على أن الانقسام عمل على انتشار البطالة بشكل كبير في قطاع غزة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٨٧.٦% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أدى إلى ازدياد الفقر بنسب كبيرة في قطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٨.٠%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي أدى إلى ازدياد الفقر بنسبٍ كبيرة في قطاع غزة.

- أظهرت النتائج إلى أن ٧٩.٣% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي عمل على انتشار الحرمان الاجتماعي بشكل كبير في قطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨١.٨%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي عمل على انتشار الحرمان الاجتماعي بشكل كبير في قطاع غزة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٧٩.٩% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أضر بقيم التسامح، وقبول الأخر في المجتمع الفلسطيني، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٧٩.٩%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي أضر بقيم التسامح، وقبول الأخر في المجتمع الفلسطيني بشكل كبير.
- أظهرت النتائج إلى أن ٧٦.٣% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي عمل على تبديد قيم العدالة والإنصاف، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٧٨.٨%، وهذا يُعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي عمل على تشتيت وتبديد قيم العدالة والإنصاف في قطاع غزة بدرجة كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٨٠.٩% من أفراد العينة يرون بأنه ظهرت شرائح اجتماعية جديدة؛ نتيجة الانقسام السياسي، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨١.٢،%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي عمل على ظهور شرائح اجتماعية جديدة بشكل كبير.
- أظهرت النتائج إلى أن ٨٠.٣% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي عمل على إضعاف قدرة المجتمع على التحكم في أسباب التوتر، والاحتقان، والصراع الداخلي، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٧٩.٣%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي عمل على إضعاف قدرة المجتمع على التحكم في أسباب التوتر، والاحتقان، والصراع الداخلي، بدرجة كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٧٤.٩% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي ساهم بتفاقم ديناميات التفرقة، والتجزئة المجتمعية، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٧٧.٢%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي ساهم بشكل كبير على تفاقم ديناميات التفرقة، والتجزئة المجتمعية.
- أظهرت النتائج إلى أن ٤٥.٢% من أفراد العينة يرون بأن أهالي ضحايا الانقسام سيقبلون بالمصالحة المجتمعية؛ من أجل المصلحة الوطنية وإنهاء الانقسام، بينما ٢٤.٧% من أفراد العينة يرون بأن أهالي ضحايا الانقسام لا يقبلون بالمصالحة المجتمعية؛ من أجل المصالح الوطنية وإنهاء الانقسام، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٦١.٨%، وهذا يعطي مؤشراً على أن أهالي ضحايا الانقسام سيقبلون بالمصالحة المجتمعية؛ من أجل المصلحة الوطنية وإنهاء الانقسام بدرجة متوسطة.

التساؤل الثاني: ما درجة أثر الانقسام السياسي على البنية السياسية الفلسطينية من وجهة نظر الأفراد في قطاع غزة؟

للتعرف على درجة أثر الانقسام السياسي على البنية السياسية الفلسطينية من وجهة نظر الأفراد في قطاع غزة، قام الباحث بحساب النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي، والوزن النسبي، لفقرات مجال أثر الانقسام على البنية السياسية، والدرجة الكلية للمحور، والنتائج المتعلقة بهذا التساؤل، موضحة في الجدول التالي:

جدول (١٠) يوضح النسبة المئوية والمتوسط الحسابي، والوزن النسبي، لفقرات مجال أثر الانقسام على البنية السياسية والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	موافق %	محايد %	معارض %	لا راي %	المتوسط	%الوزن النسبي
١٨	أدى الانقسام إلى تراجع القضية الفلسطينية كقضية أساسية.	٨٧.٣	٤.٣	٧.٤	١.٠	٤.٤	٨٨.٢
١٩	أضعف الانقسام قدرة النظام الفلسطيني على مواجهة التحديات والتهديدات الإسرائيلية.	٨٢.٦	٤.٧	١١.٧	١.٠	٤.٣	٨٥.٣
٢٠	أدى الانقسام إلى تراجع التأييد العربي للقضية الفلسطينية.	٨٣.٦	٦.٧	٧.٧	٢.٠	٤.٢	٨٣.٩
٢١	زاد الانقسام من التعصب الحزبي وحالة الاستقطاب السياسي.	٩٠.٠	٦.٧	٢.٧	٠.٧	٤.٤	٨٧.٢
٢٢	ساهم الانقسام في تكريس الحصار على قطاع غزة.	٩٠.٣	٤.٠	٤.٧	١.٠	٤.٥	٨٩.٤
٢٣	أضعف الانقسام من قدرة المفاوض الفلسطيني على مواجهة الإسرائيلي.	٧٧.٣	٦.٤	١٢.٧	٣.٧	٤.٠	٨٠.١
٢٤	أثّر الانقسام بالسلب على المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها.	٦٨.٢	١٠.٤	٢٠.١	١.٣	٣.٧	٧٣.٧
٢٥	استمرار الانقسام يمكن أن يؤدي إلى قيام دولة منفردة في الضفة الغربية بعيداً عن قطاع غزة والعكس صحيح.	٥٨.٩	١٦.٤	٢١.٧	٣.٠	٣.٥	٦٩.٩
٢٦	تسبب الانقسام بتوتر العلاقات الفلسطينية مع دول عربية مجاورة وغير مجاورة.	٨٥.٦	٥.٤	٧.٤	١.٧	٤.٢	٨٣.٩
٢٧	أدى الانقسام إلى حدوث انقسامات داخلية في حركة حماس.	٤٣.٨	٢٠.٧	٢٨.٤	٧.٠	٣.٠	٥٩.٥
٢٨	أدى الانقسام إلى حدوث انقسامات داخلية في حركة فتح.	٦٧.٦	١٦.٤	١٢.٠	٤.٠	٣.٧	٧٤.٣
	مجال أثر الانقسام على البنية السياسية					٤٣.٨	٧٩.٧

أظهرت النتائج إلى أن متوسط استجابات أفراد العينة على محور أثر الانقسام على البنية السياسية بلغ ٤٣.٨ درجة، وبوزن نسبي بلغ ٧٩.٧%، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أثّر على البنية السياسية الفلسطينية بدرجة كبيرة. وهذا بناء على معيار التصنيف الذي اعتمده الباحث. ومما يدل على أن الانقسام السياسي أضر بالبنية السياسية في المجتمع الفلسطيني، ولهذا يجب إنهاء الانقسام في أسرع وقت ممكن، وبأي ثمن كان، لأن مضاره على المجتمع كبيرة، وبما أن الشعب لا يزال تحت الاحتلال، ويعمل على إنشاء دولة مستقلة، يجب أن تكون البنية السياسية متماسكة وليس متفككة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، حيث أن القضية الفلسطينية هي قضية الشعوب العربية بأكملها، ولهذا يجب العمل على تحسين البنية السياسية للمجتمع الفلسطيني، لكي تعود في المقام الأول على المجتمع والدولة الفلسطينية المستقبلية بنتائج إيجابية، ولي تكون مرضية للشعوب العربية الداعمة للشعب الفلسطيني.

- أظهرت النتائج إلى أن ٨٧.٣% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أدى إلى تراجع القضية الفلسطينية كقضية أساسية، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٨.٢%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي، أدى إلى تراجع القضية الفلسطينية كقضية أساسية بدرجة كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٨٢.٦% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أضعف قدرة النظام الفلسطيني على مواجهة التحديات، والتهديدات الإسرائيلية، حيث بلغ الوزن النسبي ٨٥.٣%، مما يعطي مؤشراً على أن الانقسام أضعف قدرة النظام الفلسطيني على مواجهة التحديات، والتهديدات الإسرائيلية بدرجة كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٨٣.٦% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام أدى إلى تراجع التأييد العربي للقضية الفلسطينية، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٣.٩%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام أدى إلى تراجع التأييد العربي للقضية الفلسطينية بدرجة كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٩٠.٠% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي عمل على زيادة التعصب الحزبي، وحالة الاستقطاب السياسي، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٧.٢%، مما يعطي مؤشراً على أن الانقسام عمل على زيادة التعصب الحزبي، وحالة الاستقطاب السياسي بدرجة كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٩٠.٣% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي ساهم في تكريس الحصار على قطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٩.٤%، مما يعطي مؤشراً على أن الانقسام ساهم في تكريس الحصار على قطاع غزة بدرجةٍ كبيرة.

- أظهرت النتائج إلى أن ٧٧.٣% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي؛ عمل على إضعاف قدرة المفاوض الفلسطيني على مواجهة المفاوض الإسرائيلي، والاحتلال الإسرائيلي، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٠.١%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي عمل على إضعاف قدرة المفاوض الفلسطيني على مواجهة المفاوض الإسرائيلي كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٦٨.٢% من أفراد العينة، يرون بأن الانقسام السياسي أثر بشكل سلبي على المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها، بينما ٢٠.١% يرون بأن الانقسام لم يوثر بشكل سلبي على المقاومة بكافة أشكالها، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٧٣.٧%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي أثر بشكل سلبي على المقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها.
- أظهرت النتائج إلى أن ٥٨.٩% من أفراد العينة، يرون بأن استمرار الانقسام السياسي من الممكن أن يؤدي إلى قيام دولة منفردة في الضفة الغربية بعيداً عن قطاع غزة، وكذلك بشكل عكسي في قطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٦٩.٩%، وهذا يعطي مؤشراً على أن استمرار الانقسام السياسي من الممكن أن يؤدي إلى قيام دولة منفردة في الضفة الغربية بعيداً عن قطاع غزة، وكذلك بشكل عكسي في قطاع غزة بدرجةٍ كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٨٥.٦% من أفراد العينة، يرون بأن الانقسام السياسي تسبب في توتر العلاقات الفلسطينية مع دول عربية مجاورة وغير مجاورة، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٣.٩%، مما يعطي مؤشراً على أن الانقسام تسبب في توتر العلاقات الفلسطينية مع دول عربية مجاورة وغير مجاورة بدرجةٍ كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٤٣.٩% من أفراد العينة، يرون بأن الانقسام السياسي أدى إلى حدوث انقسامات داخلية في حركة حماس، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٥٩.٥%، وهذا يعطي مؤشر على أن الانقسام السياسي أدى إلى حدوث انقسامات داخلية في حركة حماس بشكلٍ مقبول.
- أظهرت النتائج إلى أن ٦٧.٦% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أدى إلى حدوث انقسامات داخلية في حركة فتح، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٧٤.٣%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي أدى إلى حدوث انقسامات داخلية في حركة فتح بدرجة كبيرة.

التساؤل الثالث: ما درجة أثر الانقسام السياسي على أزمة النظام السياسي الفلسطينية من وجهة نظر الأفراد في قطاع غزة؟

للتعرف على درجة أثر الانقسام السياسي على أزمة النظام السياسي الفلسطيني من وجهة نظر الأفراد في قطاع غزة، قام الباحث بحساب النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي، والوزن النسبي لفقرات مجال أثر الانقسام على أزمة النظام السياسي، والدرجة الكلية للمجال، والنتائج المتعلقة بهذا التساؤل موضحة في الجدول التالي:

جدول (١١) يوضح النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي، والوزن النسبي، لفقرات مجال أثر الانقسام على أزمة النظام السياسي، والدرجة الكلية للمجال

	الفقرة	موافق	محايد	معارض	لا رأي	المتوسط	%
٢٩	نتج عن الانقسام واقعيين اجتماعيين مختلفين في الضفة الغربية وقطاع غزة.	٨٨.٠	٦.٤	٢.٠	٣.٧	٤.٣	٨٥.٣
٣٠	أضعف الانقسام مشاريع السلطة الفلسطينية على صعيد بناء الدولة.	٨١.٩	٨.٤	٧.٠	٢.٧	٤.١	٨٢.٣
٣١	كرس الانقسام الفصل الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.	٨٧.٠	٦.٤	٤.٧	٢.٠	٤.٣	٨٥.٣
٣٢	قلل الانقسام من فرص تطوير هوية وطنية مشتركة وبرنامج وطني مشترك.	٨٦.٠	٥.٧	٥.٠	٣.٣	٤.٢	٨٣.١
٣٣	أدى الانقسام إلى تدخل أطراف عربية في القضية الفلسطينية وبالتالي التأثير على القرار الوطني المستقل.	٨٦.٦	٥.٤	٧.٠	١.٠	٤.٣	٨٥.٨
٣٤	بذلت الفصائل والحركات الفلسطينية جهداً واضحاً لإنهاء الانقسام.	٤٩.٢	١٠.٠	٣٣.٤	٧.٤	٣.١	٦١.٠
٣٥	بذلت مؤسسات المجتمع المدني جهداً واضحاً لإنهاء الانقسام.	٤٧.٥	١١.٤	٣٤.١	٧.٠	٣.٠	٥٩.٥
٣٦	بذلت لجان الإصلاح والعشائر والمخاتير جهداً واضحاً لإنهاء الانقسام.	٣٧.١	١٤.٠	٣٩.٨	٩.٠	٢.٧	٥٣.٤
٣٧	مطلوب من القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية الفلسطينية تكثيف الجهد للعمل على إنهاء الانقسام.	٩١.٦	٢.٧	٤.٠	١.٧	٤.٦	٩١.٨
٣٨	المجتمع الفلسطيني قادر على تجاوز آثار الانقسام السلبية من أجل مصالحة حقيقية.	٧١.٦	٩.٧	١٥.٤	٣.٣	٣.٨	٧٦.٦
	الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي					**٣٨.٢**	**٧٦.٤**

أظهرت النتائج إلى أن متوسط استجابات أفراد العينة على محور الانقسام على استمرار أزمة النظام السياسي بلغ ٣٨.٢ درجة، وبوزن نسبي بلغ ٧٦.٤%، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أثر على استمرار أزمة النظام السياسي بدرجة كبيرة، وهذا بناء على معيار التصنيف الذي اعتمده الباحث، مما يدل على أن الانقسام السياسي أثر على استمرار أزمة النظام السياسي، ولهذا يجب إنهاء الانقسام في أسرع وقت ممكن، وبأي ثمن كان، لأن مضاره على المجتمع كبيرة، وحيث ظهر بأن أطياف المجتمع الفلسطيني من الأحزاب والحركات الفلسطينية، ولجان الإصلاح لم تقم بالدور المطلوب لإنهاء الانقسام، من حيث الضغط على أطراف الصراع لإنهاء الانقسام بكافة أشكال الضغط، حيث كان من الواجب عمل حملات ضغط ومناصرة، من أجل إنهاء الانقسام بشكل مكثف في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن استمرار الانقسام على الصعيد السياسي والاجتماعي أدى إلى تفاقم المشكلات المجتمعية والسياسية بشكل كبير جداً، وصولاً إلى حدوث كوارث سياسية واجتماعية تمتد آثارها لأجيال طويلة، ولهذا يجب العمل على إنهاء الانقسام بأي ثمن، لأن حجم المأساة كبير، فقد زادت خلال سنوات الانقسام البطالة في صفوف الخريجين الذين يحتاجون لعمل، لكي يكونوا فاعلين في بناء المجتمع، وطالما غير قادرين على تحقيق ذاتهم في المجتمع، ربما يتوجهوا لارتكاب جرائم كأحد الخيارات بسبب الانقسام وعدم العمل.

- أظهرت النتائج إلى أن ٨٨.٠% من أفراد العينة، يرون بأنه نتج عن الانقسام السياسي واقعين اجتماعين مختلفين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٥.٣%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي أدى إلى تراجع القضية الفلسطينية كقضية أساسية بدرجة كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٨١.٩% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أضعف مشاريع السلطة الفلسطينية على صعيد بناء الدولة، حيث بلغ الوزن النسبي ٨٢.٣%، مما يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي أضعف مشاريع السلطة الفلسطينية على صعيد بناء الدولة بدرجةٍ كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٨٧.٠% من أفراد العينة، يرون بأن الانقسام كرس الفصل الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٥.٣%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الانقسام كرس الفصل الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بدرجةٍ كبيرة.

- أظهرت النتائج إلى أن ٨٦.٠% من أفراد العينة، يرون بأن الانقسام السياسي قلل من فرص تطوير هوية وطنية مشتركة وبرنامج وطني مشترك عمل، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٣.١%، مما يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي قلل من فرص تطوير هوية وطنية مشتركة، وبرنامج وطني مشترك عمل بدرجةٍ كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٨٦.٦% من أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أدى إلى تدخل أطراف عربية في القضية الفلسطينية، وبالتالي التأثير على القرار الوطني المستقل، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٨٥.٨%، مما يعطي مؤشراً على أن الانقسام السياسي أدى إلى تداخل أطراف عربية في القضية الفلسطينية، وبالتالي التأثير على القرار الوطني المستقل بدرجةٍ كبيرة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٤٩.٢% من أفراد العينة، يرون بأن الفصائل الفلسطينية والحركات الفلسطينية بذلت جهداً واضحاً لإنهاء الانقسام، ٣٣.٤% يعارضون ذلك، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٦١.٠%، وهذا يعطي مؤشراً على أن الفصائل الفلسطينية والحركات الفلسطينية بذلت جهداً متواضعاً لإنهاء الانقسام.
- أظهرت النتائج إلى أن ٤٧.٥% من أفراد العينة يرون بأن مؤسسات المجتمع المدني بذلت جهداً واضحاً لإنهاء الانقسام، بينما ٣٤.١% يعارضون ذلك، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٥٩.٥%، وهذا يعطي مؤشراً على أن مؤسسات المجتمع المدني بذلت جهداً واضحاً لإنهاء الانقسام بدرجةٍ قليلة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٣٧.١% من أفراد العينة، يرون بأن لجان الإصلاح بذلت جهداً واضحاً لإنهاء الانقسام، ٣٩.٨% يعارضون ذلك، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٦٩.٩%، وهذا يعطي مؤشر على أن مؤسسات المجتمع المدني بذلت جهداً واضحاً لإنهاء الانقسام بدرجةٍ قليلة.
- أظهرت النتائج إلى أن ٩١.٦% من أفراد العينة، يرون بأنه مطلوب من القوى الاجتماعية، والأحزاب السياسية الفلسطينية تكثيف الجهد للعمل على إنهاء الانقسام السياسي، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٩١.٨%، مما يعطي مؤشراً على أنه مطلوب من القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية الفلسطينية تكثيف الجهد للعمل على إنهاء الانقسام السياسي بدرجةٍ كبيرة.

- أظهرت النتائج إلى أن ٧١.٦% من أفراد العينة يرون بأن المجتمع الفلسطيني قادر على تجاوز آثار الانقسام من أجل مصالحة حقيقة، حيث بلغ الوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على هذه الفقرة ٧٦.٦%، وهذا يعطي مؤشراً على أن المجتمع الفلسطيني قادر على تجاوز آثار الانقسام من أجل مصالحة حقيقة بشكلٍ كبير.

ثانياً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة لنوع الجنس.

للإجابة على هذه الفرضية، تم إيجاد اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)؛ لدراسة الفروقات في درجات الانقسام السياسي وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية التي تعزى لنوع الجنس (ذكور، إناث)، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (١٢): يوضح نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين، لكشف الفروق في الانقسام السياسي وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة لنوع الجنس.

متغيرات الدراسة	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية	ذكر	٢٠٢	٦٧.٣	١١.١	١.٤٢	٠.١٦//
	أنثى	٨٥	٦٥.٣	٩.٤		
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	ذكر	٢٠٦	٤٣.٩	٧.٨	٠.٣٧	٠.٧١//
	أنثى	٨٦	٤٣.٦	٧.٦		
الانقسام واستمرار ازمة النظام السياسي	ذكر	٢٠٨	٣٨.٦	٥.٧	١.٩٣	٠.٠٥//
	أنثى	٨٧	٣٧.١	٧.٠		

** دالة إحصائياً عند ٠.٠١   * دالة إحصائياً عند ٠.٠٥   \\ غير دالة إحصائياً

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول السابق؛ عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في درجات مجالات الاستبانة الثلاثة (علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية، علاقة الانقسام بالبنية السياسية، الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي)، وبالتالي يقبل الباحث الفرضية، وهذا يعني أن الذكور والإناث يرون بأن الانقسام له أثر على البنية الاجتماعية والبنية السياسية واستمرار أزمة النظام السياسي بدرجة متساوية.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية وأزمة النظام السياسي بالنسبة للفئات العمرية.

للإجابة على هذه الفرضية تم إيجاد اختبار تحليل التباين الأحادي (One -Way ANOVA)، لدراسة الفروقات في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية، وأزمة النظام السياسي التي تعزى للفئات العمرية (من ١٨-٣٠ سنة، ٣١-٤٠ سنة، ٤١-٥٠ سنة، ٥١ سنة فأكثر)، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (١٣): يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية، وأزمة النظام السياسي بالنسبة للفئات العمرية.

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية	بين المجموعات	٩٨٨.٣	٣	٣٢٩.٤٤	٢.٩٦	.٠٣٣*
	داخل المجموعات	٣١٤٨٦.٢	٢٨٣	١١١.٢٦		
	المجموع	٣٢٤٧٤.٥	٢٨٦			
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	بين المجموعات	٧٨٤.٦	٣	٢٦١.٥٢	٤.٥٧	.٠٠٤**
	داخل المجموعات	١٦٤٧١.٤	٢٨٨	٥٧.١٩		
	المجموع	١٧٢٥٦.٠	٢٩١			
الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي	بين المجموعات	٤٠٣.٠	٣	١٣٤.٣٤	٣.٦٧	.٠١٣**
	داخل المجموعات	١٠٦٥٣.٧	٢٩١	٣٦.٦١		
	المجموع	١١٠٥٦.٧	٢٩٤			

** دالة إحصائياً عند ٠.٠١   * دالة إحصائياً عند ٠.٠٥   \\ غير دالة إحصائياً

- **بالنسبة للمحور الأول "أثر الانقسام على البنية الاجتماعية"**: لوحظ وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور أثر الانقسام على البنية الاجتماعية التي تعزى للفئات العمرية (من ١٨-٣٠ سنة، ٣١-٤٠ سنة، ٤١-٥٠ سنة، ٥١ سنة فأكثر) لدى الأفراد في

قطـاع غـزة ،(F–value=٢.٩٦,P–value<٠.٠٥)، ولمعرفـة الفـروق بـين الفئـات العمريـة المختلفة، فقد تم إيجاد اختبار (شيفه) للمقارنات البعدية لتجانس التباين، فقد ظهر بأن الأفراد الذين أعمارهم ذوي الفئة العمرية (٤١–٥٠) سنة، يرون بأن الانقسام السياسي يؤثر على البنية الاجتماعيـة أكثـر مـن الأفـراد الـذين أعمـارهم مـن ذوي الفئـة العمريـة (١٨–٣٠) سـنة، وهـذه الفروق ذات دلالـة إحصـائية، فـي حين لم تلاحظ أي فروق ذات دلالـة إحصـائية بين الفئـات العمرية الأخرى.

- **بالنسبة للمحور الثاني "أثر الانقسام على البنية السياسية"**: لوحظ وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور أثر الانقسام على البنية السياسية التي تعزى للفئات العمرية (من ١٨–٣٠ سنة، ٣١–٤٠ سنة، ٤١–٥٠ سنة، ٥١ سنة فأكثر) لدى الأفراد في قطاع غزة ،(F–value=٤.٥٧,P–value<٠.٠٥)، ولمعرفة الفروق بين الفئات العمرية المختلفة، فقد تم إيجاد اختبار (شيفه) للمقارنات البعدية لتجانس التباين، فقد ظهر بأن الأفراد الذين أعمارهم ذوي الفئة (١٨– ٣٠) سنة، يرون بأن الانقسام السياسي يؤثر على البنية السياسية بدرجة أقل مـن الأفـراد الـذين أعمـارهم مـن ذوي الفئـات العمريـة (٣١–٤٠ سـنة، ٤١–٥٠ سـنة، ٥١ سـنة فأكثر)، وهذه الفروق ذات دلالـة إحصـائية، فـي حين لم تلاحظ أي فروق ذات دلالـة إحصـائية بين الفئات العمرية الأخرى.

- **بالنسبـة للمحـور الثالـث "الانقسـام وأثـره علـى استمرار أزمـة النظـام السياسـي"**: لـوحظ وجـود فـروق جوهريـة ذات دلالـة إحصـائية فـي درجـات محـور الانقسـام، وأثـره علـى اسـتمرار النظـام السياسـي التـي تعزى للفئـات العمريـة (مـن ١٨–٣٠ سـنة، ٣١–٤٠ سـنة، ٤١–٥٠ سـنة، ٥١ سـنة فـأكثر) لـدى الأفـراد فـي قطـاع غـزة، (F–value=٣.٦٧,P–value<٠.٠٥)، ولمعرفـة الفروق بين الفئات العمريـة المختلفة، فقد تم إيجاد اختبـار (شيفه) للمقارنـات البعديـة لتجـانس التبـاين، فقد ظهـر بـأن الأفراد الـذين أعمـارهم ذوي الفئـة (٤١ –٥٠) سـنة يـرون بـأن الانقسـام السياسي له دورٌ في استمرار أزمة النظام السياسي بدرجةٍ أكبر من الأفراد الذين أعمارهم من ذوي الفئـات العمريـة (٣١–٤٠ سنة، ٥١ سنة فـأكثر)، كمـا ظهـر بـأن الأفـراد الـذين أعمـارهم ٣١–٤٠ سـنة يـرون بـأن الانقسـام السياسـي لـه دورٌ فـي اسـتمرار أزمـة النظـام السياسـي بدرجـة أكبـر مـن الأفـراد الـذين أعمـارهم تتـراوح مـا بـين ١٨–٣٠ سـنة، وهـذه الفـروق ذات دلالـة إحصائية، في حين لم تلاحظ أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية الأخرى.

جدول (١٤) يوضح نتائج اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية لمجالات الاستبانة بالنسبة للفئات العمرية.

متغيرات الدراسة	الفئات العمرية	العدد	المتوسط	المقارنات البعدية			
				١	٢	٣	٤
علاقـــة الانقســـام بالبنية الاجتماعية	١٨-٣٠سنة	١٦٦	٦٥.٢	١.٠	.١٥	*.٠٢	.٠٦
	٣١-٤٠سنة	٥٧	٦٧.٦		١.٠	.٣١	.٤٣
	٤١-٥٠سنة	٣٩	٦٩.٨			١.٠	.٩٣
	٥١ سنة فأكثر	٢٥	٦٩.٦				١.٠
علاقـــة الانقســـام بالبنية السياسية	١٨-٣٠سنة	١٦٩	٤٢.٥	١.٠	*.٠٢	**.٠٠	*.٠٤
	٣١-٤٠سنة	٥٩	٤٥.١		١.٠	.٣٦	.٦٥
	٤١-٥٠سنة	٤٠	٤٦.٥			١.٠	.٧٦
	٥١ سنة فأكثر	٢٤	٤٥.٩				١.٠
الانقسـام واسـتمرار ازمـــة النظـــام السياسي	١٨-٣٠سنة	١٧٠	٣٧.٦	١.٠	.٧٠	١**.٠٠	.٨٤
	٣١-٤٠سنة	٦٠	٣٨.٠		١	*.٠١٢	.٩٥
	٤١-٥٠سنة	٤١	٤١.١			١	*.٠٤
	٥١ سنة فأكثر	٢٤	٣٧.٩				١

** دالة إحصائياً عند ٠.٠١   * دالة إحصائياً عند ٠.٠٥   \\ غير دالة إحصائياً

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسـي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة لنوع المهنة.

للإجابـة علـى هذه الفرضـية، تم إيجاد اختبـار تحليل التبـاين الأحـادي (One –Way ANOVA) لدراسـة الفروقـات فـي درجـات الانقسـام السياسـي، وأثره علـى البنيـة الاجتماعيـة والسياسـية التـي تعزى لنـوع المهـن (موظـف حكومـي، موظـف قطـاع خـاص، أعمـال أخرى، طالـب، عاطـل عن

العمل)، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (١٥): يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة لنوع المهنة.

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية	بين المجموعات	٢٤٩.٤	٤	٦٢.٤	٠.٥٥	٠.٧٠//
	داخل المجموعات	٣٢٢٢٥.١	٢٨٢	١١٤.٣		
	المجموع	٣٢٤٧٤.٥	٢٨٦			
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	بين المجموعات	٦١٩.٣	٤	١٥٤.٨	٢.٦٧	٠.٠٣*
	داخل المجموعات	١٦٦٣٦.٧	٢٨٧	٥٨.٠		
	المجموع	١٧٢٥٦.٠	٢٩١			
الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي	بين المجموعات	١٥.٧	٤	٣.٩	٠.١٠	٠.٩٨//
	داخل المجموعات	١١٠٤١.١	٢٩٠	٣٨.١		
	المجموع	١١٠٥٦.٧	٢٩٤			

** دالة إحصائياً عند ٠.٠١   * دالة إحصائياً عند ٠.٠٥   \\ غير دالة إحصائياً

- **بالنسبة للمحور الأول "أثر الانقسام على البنية الاجتماعية":** لوحظ عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور أثر الانقسام على البنية الاجتماعية التي تعزى لنوع المهنة (موظف حكومي، موظف قطاع خاص، أعمال أخرى، طالب ، عاطل عن العمل) لدى الأفراد في قطاع غزة ،(F-value=٠.٥٥,P-value>٠.٠٥،)، وهذا يدل على أن نوع المهنة لم يكن لها توجهات على أفراد العينة في أثر الانقسام على البنية الاجتماعية.

- **بالنسبة للمحور الثاني "أثر الانقسام على البنية السياسية"**: لوحظ وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور أثر الانقسام على البنية السياسية التي تعزى لنوع المهن (موظف حكومي، موظف قطاع خاص، أعمال أخرى، طالب، عاطل عن العمل) لدى الأفراد في قطاع غزة ،(F–value=٢.٦٧,P–value<٠.٠٥)، ولمعرفة الفروق بين نوع المهن المختلفة، فقد تم إيجاد اختبار (شيفه) للمقارنات البعدية لتجانس التباين، فقد ظهر بأن الأفراد العاطلين عن العمل، يرون بأن الانقسام السياسي يؤثر على البنية السياسية بدرجة أكبر من الأفراد العاملين في الوظائف الحكومية ،والأفراد الطلاب ، والأفراد الذين يعملون في أعمال أخرى)، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية، في حين لم تلاحظ أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية الأخرى.
- **بالنسبة للمحور الثالث "الانقسام وأثره على استمرار أزمة النظام السياسي"**: لوحظ عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور الانقسام، وأثره على استمرار أزمة النظام السياسي تعزى نوع المهن (موظف حكومي، موظف قطاع خاص، أعمال أخرى، طالب ، عاطل عن العمل) لدى الأفراد في قطاع غزة، (F–value=٠.١٠,P–value>٠.٠٥)، وهذا يدل على أن نوع المهنة لم يكن لها توجهات على أفراد العينة في أثر الانقسام على استمرار أزمة النظام السياسي.

جدول (١٦) يوضح نتائج اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية لمجالات الاستبانة بالنسبة لنوع المهنة

	نوع المهنة	العدد	المتوسط	المقارنات البعدية				
				١	٢	٣	٤	٥
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	موظف حكومي	٧٧	٤٣.٧	١	.٥٤	.٣٧	.٤٥	.٠٣*
	موظف قطاع خاص	٣٢	٤٤.٧		١	.٢٠	.٢٣	.٢١
	أعمال أخرى	٣٤	٤٢.٣			١	.٧٢	.٠١**
	طالب	١٠٥	٤٢.٨				١	.٠٠١**
	بدون عمل	٤٤	٤٦.٩					١

** دالة إحصائياً عند ٠.٠١   * دالة إحصائياً عند ٠.٠٥   \\ غير دالة إحصائياً

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة للمؤهل العلمي.

للإجابة على هذه الفرضية، تم إيجاد اختبار تحليل التباين الأحادي (One –Way ANOVA) لدراسة الفروقات في درجات في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية التي تعزى للمؤهلات العلمية (ثانوية عامة فأقل، دبلوم متوسط، بكالوريوس، ماجستير فما فوق)، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (١٧): يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي، لكشف الفروق في الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة للمؤهل العلمي.

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية	بين المجموعات	٨٦٨.٢	٣	٢٨٩.٤	٢.٦	*.٠٥
	داخل المجموعات	٣١٦٠٦.٣	٢٨٣	١١١.٧		
	المجموع	٣٢٤٧٤.٥	٢٨٦			
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	بين المجموعات	٤٨٥.٩	٣	١٦٢.٠	٢.٨	*.٠٤
	داخل المجموعات	١٦٧٧٠.٢	٢٨٨	٥٨.٢		
	المجموع	١٧٢٥٦.٠	٢٩١			
الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي	بين المجموعات	١٤٠.٦	٣	٤٦.٩	١.٢	//.٢٩
	داخل المجموعات	١٠٩١٦.٢	٢٩١	٣٧.٥		
	المجموع	١١٠٥٦.٧	٢٩٤			

** دالة إحصائياً عند ٠.٠١   * دالة إحصائياً عند ٠.٠٥   \\ غير دالة إحصائياً

- **بالنسبة للمحور الأول "أثر الانقسام على البنية الاجتماعية"**: لوحظ وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور أثر الانقسام، على البنية الاجتماعية التي تعزى للمؤهل العلمي (ثانوية عامة فأقل، دبلوم متوسط، بكالوريوس، ماجستير فما فوق) لدى الأفراد في قطاع غزة ،(F–value=٢.٦,P–value<٠.٠٥)، ولمعرفة الفروق بين المؤهلات العلمية المختلفة، فقد تم إيجاد اختبار (شيفه) للمقارنات البعدية لتجانس التباين، فقد ظهر بأن الأفراد الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، يرون بأن الانقسام السياسي يؤثر على البنية الاجتماعية أكثر من الأفراد الحاصلين على شهادة الدبلوم والشهادة الجامعية، كما لوحظ بأن الأفراد الحاصلين على شهادات

عليا ماجستير فما فوق؛ يرون بأن الانقسام أثر على البنية الاجتماعية أكثر من الأفراد الحاصلين على شهادة الدبلوم، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية، في حين لم تلاحظ أي فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات العلمية الأخرى.

- **بالنسبة للمحور الثاني "أثر الانقسام على البنية السياسية"**: لوحظ وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور أثر الانقسام على البنية السياسية التي تعزى للمؤهل العلمي (ثانوية عامة فأقل، دبلوم متوسط، بكالوريوس، ماجستير فما فوق) لدى الأفراد في قطاع غزة ،(F-value=٢.٨,P-value<٠.٠٥)، ولمعرفة الفروق بين المؤهلات العلمية المختلفة، فقد تم إيجاد اختبار (شيفه) للمقارنات البعدية لتجانس التباين، فقد ظهر بأن الأفراد الحاصلين على الشهادة الجامعية العامة يرون بأن الانقسام السياسي يؤثر على البنية السياسية، أقل من الأفراد الحاصلين على شهادة الثانوية العامة فأقل، والأفراد الحاصلين على شهادات عليا ماجستير فما فوق، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية، في حين لم تلاحظ أي فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات العلمية الأخرى.
- **بالنسبة للمحور الثالث "الانقسام وأثره على استمرار أزمة النظام السياسي"**: لوحظ عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور الانقسام وأثره على استمرار أزمة النظام السياسي والتي تعزى للمؤهل العلمي (ثانوية عامة فأقل، دبلوم متوسط، بكالوريوس، ماجستير فما فوق) لدى الأفراد في قطاع غزة، (F-value=١.٢,P-value>٠.٠٥)، وهذا يدل على أن المؤهل العلمي لم يكن له أثر على توجهات أفراد العينة في أثر الانقسام على استمرار أزمة النظام السياسي.

جدول (١٨) يوضح نتائج اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية لمجالات الاستبانة بالنسبة للمؤهل العلمي.

متغيرات	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط	المقارنات البعدية			
				١	٢	٣	٤
علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية	ثانوية عامة فأقل	٦٠	٦٩.٠	١	*.٠٤	*.٠٥	.٧٣
	دبلوم متوسط	٤٧	٦٤.٧		١	.٥٠	*.٠٥
	بكالوريوس	١٥٥	٦٥.٩			١	.٠٨
	ماجستير فما فوق	٢٥	٦٩.٩				١
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	ثانوية عامة فأقل	٦٤	٤٥.٢	١	.٢٠	*.٠٤	.٤٠
	دبلوم متوسط	٤٧	٤٣.٣		١	.٧٣	.٠٧
	بكالوريوس	١٥٦	٤٢.٩			١	*.٠٢
	ماجستير فما فوق	٢٥	٤٦.٨				١

** دالة إحصائياً عند ٠.٠١   * دالة إحصائياً عند ٠.٠٥   \\ غير دالة إحصائياً

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة للأماكن السكن.

للإجابة على هذه الفرضية، تم إيجاد اختبار تحليل التباين الأحادي (One -Way ANOVA)؛ لدراسة الفروقات في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية، التي تعزى لأماكن السكن (محافظة الشمال، محافظة غزة، محافظة الوسطى، محافظة خان يونس، محافظة رفح)، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (١٩): يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لكشف الفروق في الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة لأماكن السكن

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية	بين المجموعات	٢٩٥.٧	٤	٧٣.٩٢	٠.٦٥	٠.٦٣//
	داخل المجموعات	٣٢١٧٨.٨	٢٨٢	١١٤.١١		
	المجموع	٣٢٤٧٤.٥	٢٨٦			
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	بين المجموعات	٣٤٦.٠٠	٤	٨٦.٥٠	١.٤٧	٠.٢١//
	داخل المجموعات	١٦٩١٠.٠٠	٢٨٧	٥٨.٩٢		
	المجموع	١٧٢٥٦.٠٠	٢٩١			
الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي	بين المجموعات	١٢.٦	٤	٣.١٦	٠.٠٨	٠.٩٩//
	داخل المجموعات	١١٠٤٤.١	٢٩٠	٣٨.٠٨		
	المجموع	١١٠٥٦.٧	٢٩٤			

** دالة إحصائياً عند ٠.٠١   * دالة إحصائياً عند ٠.٠٥   \\ غير دالة إحصائياً

- **بالنسبة للمحور الأول "أثر الانقسام على البنية الاجتماعية"**: لوحظ عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور أثر الانقسام، على البنية الاجتماعية تعزى لأماكن السكن (الشمال، غزة، الوسطى، خان يونس، رفح) لدى الأفراد في قطاع غزة ، (F-value=٠.٦٥,P-value>٠.٠٥)، وهذا يدل على أن أماكن السكن لم يكن لها أثر على توجهات أفراد العينة في أثر الانقسام على البنية الاجتماعية.

- **بالنسبة للمحور الثاني "أثر الانقسام على البنية السياسية"**: لوحظ عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور أثر الانقسام على البنية السياسية تعزى لأماكن السكن (الشمال، غزة، الوسطى، خان يونس، رفح) لدى الأفراد في قطاع غزة، (F-value=١.٤٧,P-value>٠.٠٥,)، وهذا يدل على أن أماكن السكن لم يكن لها أثر على توجهات أفراد العينة في أثر الانقسام على البنية السياسية.
- **بالنسبة للمحور الثالث "الانقسام وأثره على استمرار أزمة النظام السياسي"**: لوحظ عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور الانقسام، وأثره على استمرار أزمة النظام السياسي تعزى لأماكن السكن (الشمال، غزة، الوسطى، خان يونس، رفح) (F=٠.٠٨,P-value>٠.٠٥)، وهذا يدل على أن أماكن السكن لم يكن لها أثر على توجهات أفراد العينة، في أثر الانقسام على استمرار أزمة النظام السياسي.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة للحالة الاجتماعية.

للإجابة على هذه الفرضية، تم إيجاد اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent t- test)، لدراسة الفروقات في درجات الانقسام السياسي وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية التي تعزى للحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج)، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (٢٠): يوضح نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لكشف الفروق في الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة للحالة الاجتماعية.

متغيرات الدراسة	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية	أعزب	١٢٣	٦٥.٩	١٠.٩	-١.٠٩	//٠.٢٨
	متزوج	١٦٤	٦٧.٣	١٠.٥		
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	أعزب	١٢٤	٤٣.١	٨.١	-١.٤٣	//٠.١٥
	متزوج	١٦٨	٤٤.٤	٧.٤		
الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي	أعزب	١٢٦	٣٧.٩	٥.٨	-٠.٨٠	//٠.٤٣
	متزوج	١٦٩	٣٨.٤	٦.٣		

** دالة إحصائياً عند ٠.٠١   * دالة إحصائياً عند ٠.٠٥   \\ غير دالة إحصائياً

أظهرت النتائج الموضحة في الجدول السابق، عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين الأفراد المتزوجون، والأفراد الغير متزوجون في درجات مجالات الاستبانة الثلاثة (علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية، علاقة الانقسام بالبنية السياسية، الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي)، وبالتالي يقبل الباحث الفرضية، وهذا يعني أن المتزوجون والغير متزوجون يرون بأن الانقسام له أثر على البينة الاجتماعية، والبنية السياسية، واستمرار أزمة النظام السياسي بدرجةٍ متساوية.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=٠.٠٥) في درجات الانقسام السياسي، وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة لنوع الانتماء السياسي.

للإجابة على هذه الفرضية، تم إيجاد اختبار تحليل التباين الأحادي (One -Way ANOVA)؛ لدراسة الفروقات في درجات الانقسام السياسي وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية التي تعزى **لنوع الانتماء السياسي** (فتح، حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية، مستقلين، أحزاب الأخرى)، والنتائج المتعلقة بهذه الفرضية موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (٢١): يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي، لكشف الفروق في الانقسام السياسي وأثره على البنية الاجتماعية والسياسية بالنسبة لنوع الانتماء السياسي.

المقياس	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية	بين المجموعات	٦٣٢٥.٦	٥	١٢٦٥.١	١٣.٤	٠.٠٠١**
	داخل المجموعات	٢٧٥٦٣.١	٢٩٣	٩٤.١		
	المجموع	٣٣٨٨٨.٧	٢٩٨			
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	بين المجموعات	٣٩٠٩.٦	٥	٧٨١.٩	١٦.٥	٠.٠٠١**
	داخل المجموعات	١٣٩٢٦.٦	٢٩٣	٤٧.٥		
	المجموع	١٧٨٣٦.٢	٢٩٨			
الانقسام واستمرار أزمة النظام السياسي	بين المجموعات	٤٩٨.٠	٥	٩٩.٦	٢.٦	٠.٠٢٧*
	داخل المجموعات	١١٣٥١.٨	٢٩٣	٣٨.٧		
	المجموع	١١٨٤٩.٩	٢٩٨			

** دالة إحصائياً عند ٠.٠١   * دالة إحصائياً عند ٠.٠٥   \\ غير دالة إحصائياً

بالنسبة للمحور الأول "أثر الانقسام على البنية الاجتماعية": لوحظ وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور أثر الانقسام على البنية الاجتماعية، تعزى لنوع الانتماء السياسي (فتح، حماس، الجهاد الإسلامي، الأحزاب اليسارية، مستقلين، أحزاب الأخرى) لدى الأفراد في قطاع غزة، (F-value=١٣.٤,P-value<٠.٠٥) ولمعرفة الفروق بين الانتماءات السياسية المختلفة، فقد تم إيجاد اختبار (شيفه) للمقارنات البعدية لتجانس التباين، فقد ظهر بأن الأفراد المنتمين لحركة فتح يرون بأن الانقسام السياسي أثر على البنية الاجتماعية؛ أكثر من الأفراد الذين ينتمون لحركة حماس، والأحزاب اليسارية، والجهاد الإسلامي والمستقلين، والتنظيمات الأخرى، كما لوحظ بأن الأفراد المنتمين لحركة حماس يرون بأن الانقسام السياسي أثر على البنية الاجتماعية أقل من الأفراد الذين ينتمون لحركة الجهاد الإسلامي، والأحزاب اليسارية، والمستقلين، والتنظيمات الأخرى، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية، في حين لم تلاحظ أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الانتماءات السياسية الأخرى.

- **بالنسبة للمحور الثاني "أثر الانقسام على البنية السياسية"**: لوحظ وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور أثر الانقسام على البنية السياسية تعزى لنوع الانتماء السياسي (فتح، حماس، الجهاد الإسلامي، الأحزاب اليسارية، مستقلين، أحزاب الأخرى)، (F-value=١٦.٥,P-value<٠.٠٥)، ولمعرفة الفروق بين الانتماءات السياسية المختلفة، فقد تم إيجاد اختبار (شيفه) للمقارنات البعدية لتجانس التباين، فقد ظهر بأن الأفراد المنتمين لحركة فتح، يرون بأن الانقسام السياسي أثر على البنية السياسية أكثر من الأفراد الذين ينتمون لحركة حماس، والأحزاب اليسارية، كما لوحظ بأن الأفراد المنتمين لحركة حماس والأحزاب اليسارية، يرون بأن الانقسام السياسي أثر على البنية السياسية أقل من الأفراد الذين ينتمون لحركة الجهاد الإسلامي، والمستقلين، والتنظيمات الأخرى، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية، في حين لم تلاحظ أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الانتماءات السياسية الأخرى.
- **بالنسبة للمحور الثالث "الانقسام وأثره على استمرار أزمة النظام السياسي"**: لوحظ وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في درجات محور الانقسام، وأثره على استمرار أزمة النظام السياسي تعزى لنوع الانتماء السياسي (فتح، حماس، الجهاد الإسلامي، الأحزاب اليسارية، مستقلين، أحزاب الأخرى) لدى الأفراد في قطاع غزة، (F-value=٢.٦,P-value>٠.٠٥)، ولمعرفة الفروق بين الانتماءات السياسية المختلفة. فقد تم إيجاد اختبار (شيفه) للمقارنات البعدية لتجانس التباين، فقد ظهر بأن الأفراد المنتمين لحركة فتح يرون بأن الانقسام السياسي أثّر على أزمة النظام السياسي، أكثر من الأفراد الذين ينتمون لحركة حماس والتنظيمات الأخرى، كما لوحظ بأن الأفراد المنتمين لحركة حماس يرون بأن الانقسام السياسي أثر على أزمة النظام السياسي أقل من الأفراد الذين ينتمون للأحزاب اليسارية والمستقلين، وهذه الفروق

ذات دلالـة إحصـائية، فـي حـين لـم تلاحـظ أي فـروق ذات دلالـة إحصـائية بـين الانتمـاءات السياسية الأخرى.

جدول (٢٢) يوضح نتائج اختبار (شيفيه) المقارنات البعدية لمجالات الاستبانة بالنسبة لنوع الانتماء السياسي

المتغيرات	نوع الانتماء	العدد	المتوسط	المقارنات البعدية					
				١	٢	٣	٤	٥	٦
علاقة الانقسام بالبنية الاجتماعية	فتح	٧٩	٧١.٩	١	١.٠٠**	.٠١**	.٠٤*	.٠٠**	.٠٠**
	حماس	٥٤	٥٨.٠		١	١.٠٠**	١.٠٠**	١.٠٠**	١.٠٠**
	جهاد إسلامي	٢٠	٦٥.٧			١	.٧٥	.٥٥	.٨٥
	جبهة شعبية	١٨	٦٦.٧				١	.٨٧	.٥٨
	مستقل/ة	٨٩	٦٧.١					١	.٣٠
	غير ذلك	٣٩	٦٥.١						١
علاقة الانقسام بالبنية السياسية	فتح	٧٩	٤٦.٩	١	١.٠٠**	.٣٩	١.٠٠**	.٠٧	.١٠
	حماس	٥٤	٣٦.٨		١	١.٠٠**	.١٣	١.٠٠**	١.٠٠**
	جهاد إسلامي	٢٠	٤٥.٤			١	.٠١**	.٨٠	.٦٩
	جبهة شعبية	١٨	٣٩.٧				١	١.٠٠**	.٠١**
	مستقل/ة	٨٩	٤٥.٠					١	.٨١
	غير ذلك	٣٩	٤٤.٦						١
الانقسام واستمرار ازمة النظام السياسي	فتح	٧٩	٣٩.٥	١	١.٠٠**	.٤٢	.٩٥	.١٩	.٠٣*
	حماس	٥٤	٣٦.٠		١	.١٧	.٠٣*	.٠٤*	.٥٤
	جهاد إسلامي	٢٠	٣٨.٢			١	.٥٠	١.٠٠	.٤٠
	جبهة شعبية	١٨	٣٩.٦				١	.٤٠	.١٢
	مستقل/ة	٨٩	٣٨.٢					١	.٢٤
	غير ذلك	٣٩	٣٦.٨						١

** دالة إحصائياً عند ٠.٠١   * دالة إحصائياً عند ٠.٠٥   \\ غير دالة إحصائياً

ء

خلاصة:

اعتمد الباحث على عينة من ٣٠٠ فرد، وتم توزيع الاستبانة بشكل منظم وتم الإجابة عليها بشفافية تامة، وجاءت نتائج الاستبانة دقيقة، وعند الاطلاع على نتائج التساؤل الأول الخاص بأثر الانقسام السياسي على البينية الاجتماعية، أظهرت النتائج أن متوسط استجابات أفراد العينة على محور أثر الانقسام على البنية الاجتماعية بلغ ٦٦.٧ درجة، وبوزن نسبي بلغ ٧٨.٤%، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أثّر على البنية الاجتماعية الفلسطينية بدرجةٍ كبيرة.

أما التساؤل الثاني الخاص بأثر الانقسام السياسي على البنية السياسية، أظهرت النتائج إلى أن متوسط استجابات أفراد العينة على محور أثر الانقسام على البنية السياسية بلغ ٤٣.٨ درجة، وبوزن نسبي بلغ ٧٩.٧%، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أثّر على البنية السياسية الفلسطينية بدرجة كبيرة.

في حين جاءت النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث الخاص بأثر الانقسام السياسي على أزمة النظام السياسي قريبة من نتائج التساؤلين السابقين، حيث أظهرت النتائج إلى أن متوسط استجابات أفراد العينة على محور الانقسام، على استمرار أزمة النظام السياسي بلغ ٣٨.٢ درجة، وبوزن نسبي بلغ ٧٦.٤%، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون بأن الانقسام السياسي أثّر على استمرار أزمة النظام السياسي بدرجةٍ كبيرة.

الخاتمة:

ظهر الانقسام الفلسطيني في السنوات الأخيرة كمصطلحٍ جديدٍ على الثقافة الوطنية الفلسطينية، وبات محور أساس من محاور السياسة الفلسطينية، ليس الداخلية فقط، وإنما الخارجية أيضاً، وبحكم الترابط الاجتماعي العميق الذي يمتاز به المجتمع الفلسطيني، فإن ظاهرة الانقسام تلك تبقى منبوذة من كل الشعب الفلسطيني، حتى من أطراف الانقسام ذاتهم، فالتنظيمات الفلسطينية توجد في كل بيت، والتنوع السياسي موجود في كل بيت، ولا يجوز أن يكون هناك صراع سياسي أو انقساماً سياسياً يؤدي إلى حدوث اختلاف وانقسام داخل البيت الواحد، والأسرة الواحدة، وهذا ما حدث بالفعل نتيجة الانقسام.

ويتكون المجتمع الفلسطيني من مجموعة من التكوينات الاجتماعية والسياسية، ربما يكون أهم تلك التكوينات هي الأحزاب السياسية، نظراً للجماهير المرتبطة بها، وللدور القيادي المناط بها، وتتفاوت نشأة الأحزاب الفلسطينية من حيث الحداثة والقدم، وظروف النشأة وأسبابها، ومسبباتها، وتداعياتها، ولكنها جميعاً تقوم بدور واحد في كل الأحوال، وهو مجابهة الاحتلال، وضرورة العمل الوطني، أما واقع كل حزب وإن كان متشابهاً من حيث دورته الحياتية، إلا أن لكل حزب ظروفه الخاصة به واستمراريته.

هذه التكوينات الاجتماعية والسياسية شكلت نظاماً سياسياً فلسطينياً، ومنذ أن تم تشكيل النظام ورغم أهميته ومدى نجاحه، إلا أنه مر بمجموعة من الأزمات الشائكة، التي استطاع أن يتجاوزها باقتدار، ولكن الانقسام الفلسطيني وهو الأزمة الأقوى والأخطر على النظام الفلسطيني، فإنه يهدد بقاء النظام السياسي الذي بات مشطوراً بين طرفي الانقسام، حيث أن الأخير له تبعاته على كل المجتمع والنظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته الاجتماعية والسياسية، فالانقسام لم يترك مؤسسة، ولا بيت، ولا شارعٍ، إلا ودخلها، وعبث فيها، وهدد بقائها.

ورغم تحرك الوعي الفلسطيني من خلال المبادرات المحلية التنظيمية والشعبوية، ورغم الحرص العربي على إنهاء حالة الانقسام، وعمل مصالحة وطنية فلسطينية حقيقية لردم الماضي بكل أساه وآلامه، والتقدم نحو مستقبل أفضل ولم الشمل الفلسطيني، ورغم الكثير من المحاولات والحوارات تحت إشراف عواصم عربية أهمها القاهرة، إلا أن المصالحة تبقى حبر على ورق، ولم تدخل حيز التنفيذ حتى إنهاء هذه الدراسة، والكل الفلسطيني رغم تشدقه للمصالحة، إلا أنه فقد الأمل من المصالحة وفقد الثقة في أطرافها.

ومما لا شك فيه أن الأحزاب الفلسطينية جميعاً، والقوى السياسية والاجتماعية الفلسطينية كلها حاولت جاهدة مراراً وتكراراً القضاء على حالة الترهل الوطني القائمة، من خلال محاولة إنهاء الانقسام، ورأب الصدع بين طرفي الانقسام، ورأينا ذلك في أكثر من مبادرة للأحزاب الفلسطينية، ومن خلال مشاركة تلك الأحزاب في حوارات المصالحة في القاهرة وغيرها.

النتائج:

أولاَ: نتائج الفصول:

- **نتائج الفصل الثاني:**

١. إن المجتمع الفلسطيني ينمو إلى جانب أسس القرابة والعصبية القبلية بوجه خاص، وتحكمه مجموعة من العادات، والتقاليد، والأعراف، التي تكاد تصل إلى مرحلة القوانين، ومصدر هذه التقاليد الأصول العربية الشرقية في معظمها، وهو مجتمع مترابط ومتماسك.

٢. بالرغم من افتقار فلسطين إلى وجود وحدة سياسية، أو وحدة إدارية، وحتى وحدة اقتصادية، هذا لا يلغي وحدة المجتمع فقد امتلكت فلسطين خصائص اجتماعية معينة، جعلتها وحدة قائمة بحد ذاتها (الموقع الديني)، وقد تمحورت حول هذا الموقع قوى سياسية محلية، وجماعات عائلية، وتركيبات اجتماعية.

٣. مع تفاقم الحالة الاستعمارية، ومعرفة المزيد عن أخطار الصهيونية، بدت الحركة الوطنية أكثر تماسكاً، وكلما بدت المؤامرة البريطانية على حقوق الشعب الفلسطيني أكثر وضوحاً، ازدادت الحركة الوطنية وحدة وتلاحم.

٤. كان عقد الخمسينيات مرحلة نشاط سياسي بارز، لم تألفه الحياة السياسية التقليدية، بل يمكن القول أنه بداية الحياة السياسية الحديثة على مستوى المجتمع.

٥. شهد مطلع عام ١٩٦٥م أبرز ملامح الساحة الفلسطينية، متمثلاً في انطلاق حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، لتعلن انطلاقة الثورة الفلسطينية، وتحول العمل الفدائي إلى حركة مقاومة ذات تأييد شعبي، الأمر الذي أتاح إلى انخراط فصائل منظمة التحرير في عملية تعبئة سياسية وتنظيمية وعسكرية واسعة داخل المجتمعات الفلسطينية، من دول الطوق العربي، وفي المناطق المحتلة.

٦. على أثر تصاعد الانتفاضة، ومن ثم المشاركة في مؤتمر مدريد، وتوقيع قيادة المنظمة على اتفاقية (إعلان المبادئ) غزة أريحا أولاً، ترتب على ذلك انقسام الفلسطينيين بين مؤيد ومعارض، لم يسبق له مثيل في تاريخ منظمة التحرير.

- **نتائج الفصل الثالث:**

١. اتسمت المرحلة التالية لنكبة ١٩٤٨م بالتكوين، حيث نشأت مجموعة من الحركات القومية، واليسارية، والإسلامية، والتي كانت تعمل على إبقاء القضية الفلسطينية محل اهتمام العالم، ثم تلتها مرحلة التأسيس للعمل المنظم، وكان من أهم سمات هذه المرحلة؛ ظهور

منظمة التحرير، كبرى الحركات الفلسطينية، ومن ثم جاءت مرحلة انتقال العمل الوطني إلى الأرض المحتلة، وظهور حركة حماس.

٢. مر العمل التنظيمي الفلسطيني في مجموعة من الأزمات، تمثلت في اختلافات في النهج، والأفكار، أدت بدورها إلى تأسيس حالة من الخلاف بين أكبر تنظيمين فلسطينيين؛ هما فتح وحماس.

٣. لطالما عانى النظام السياسي الحديث من أزمة حكومية، نتيجة تنازع الصلاحيات بين كل من المجلس التشريعي، والرئيس، ورئيس الوزراء.

٤. بدأت مرحلة الأزمة الدستورية في النظام السياسي الفلسطيني، مع إعلان حالة الطوارئ، وإقالة الرئيس محمود عباس لحكومة إسماعيل هنية، وتكليف الدكتور سلام فياض بتشكيل حكومة الطوارئ.

- **نتائج الفصل الرابع:**

١. يعتبر الانقسام الفلسطيني من أقسى المراحل التي يعيشها الشعب الفلسطيني، حيث تم تأسيس هذا الانقسام بالقتل، والعنف، وبغسالة الدم الفلسطيني، الذي لطالما كان له حرمته.

٢. إن حالة العنف، والانقلاب، والإقصاء، الذي رافق حالة الانقسام من طرفي الانقسام، إن دل على شيء، إنما يدل على أن الخلاف بين الطرفين، ليس خلاف عقائدي، وإنما هو خلافٌ على الحكم، وخلافٌ مصلحي من الدرجة الأولى، فلا أحد من طرفي الانقسام راعى في تصرفاته قدسية القضية الفلسطينية.

٣. أثّر الانقسام الفلسطيني بشكل مطلق على الحياة الاجتماعية الفلسطينية، وانتشر الانقسام في كل مكونات المجتمع، مؤسساً لمرحلة زمنية سميتها بالفرقة، وعدم الترابط، والشقاق.

٤. أثّر الانقسام السياسي على مجمل البنية السياسية الفلسطينية، حيث أدى الانقسام إلى وجود كيانين فلسطينيين مختلفان، ومتناحران، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى إثر ذلك، انقسم النظام السياسي الفلسطيني في كل جوانبه إلى قسمين، أحدهما يتبع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، والآخر يتبع حركة حماس في قطاع غزة.

- **نتائج الفصل الخامس:**

١. تعددت أسباب الانقسام الفلسطيني، وفق رؤية الفصائل الفلسطينية لها، منهم من اعتبر أن للانقسام جذور، ومنهم يعتبره اختلاف عقائدي، والبعض أعزى الانقسام لهذا الطرف أو ذاك،

ومنهم من أعتبره اختلاف مصلحي، أما الباحث فقد اعتبره اختلاف مصلحي، قائم على الاختلاف على الحكم، وطرق إدارة السلطة بدون محاصصة.

٢. أكد قادة الفصائل والعمل الوطني والإسلامي؛ أن الانقسام له تأثيرات كبيرة وخطيرة على القضية الفلسطينية، وعلى البنية الاجتماعية والسياسية.

٣. رغم اختلاف الأدوار، واختلاف حجمها، إلا أن جميع الأحزاب، والفصائل، وقوى العمل الوطني والمجتمعي، قد حاولوا جاهدين لإنهاء الانقسام الفلسطيني، حتى أطراف الانقسام كان لهم بعض الأدوار المتواضعة في العمل على حل معضلة الانقسام.

٤. تدل حوارات، وجولات المصالحة المتعددة، على أن نية التصالح وإنهاء الانقسام لم تتوفر بشكل كبيرٍ وناضج لدى أطراف الانقسام، وعندما تكون هناك نوايا حقيقية لدى طرف في مرحلة معينة لإنهاء الانقسام، تجد الطرف الآخر معطلاً، هذا أدى إلى وجود أزمة ثقة بين الطرفين، مما أطال عمر الانقسام.

ثانياَ: النتائج العامة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. الانقسام الفلسطيني، إنما هو صراع سياسي على السلطة بين فتح وحماس، وبالتالي هو انقسام على أساس مصلحي لا وطني.

٢. أثّر الانقسام بشكل سلبي على الترابط الأسري، كما أدى إلى حدوث مشاكل عائلية بين الإخوة، وأبناء العم، والأقارب، كما أَضَر بالعلاقات الاجتماعية بين الأصدقاء.

٣. أصبح للانتماء السياسي تأثير كبير في اختيار الأزواج والزوجات، كما أدى في حالات كثيرة إلى الطلاق.

٤. أثّر الانقسام بشكل سلبي على العلاقات بين الطلبة في المدارس والجامعات.

٥. عمل الانقسام على إضعاف قدرة المجتمع على التحكم في أسباب التوتر، والاحتقان، والصراع الداخلي.

٦. أدى الانقسام إلى الإضرار بالاقتصاد الفلسطيني بمجمله، حيث أدى إلى انتشار البطالة بين صفوف الخريجين، والعمال، ومعظم الفئات الاجتماعية، وتبددت فرص العيش بحياة كريمة، كما أدى إلى ازدياد الفقر بنسبٍ كبيرة، وعمل على انتشار الحرمان الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.

٧. أضر الانقسام بقيم التسامح، وقبول الآخر في المجتمع الفلسطيني، كما عمل على تبديد قيم العدالة والإنصاف.

٨. أضعف الانقسام قدرة النظام السياسي الفلسطيني على مواجهة التحديات، والتهديدات الإسرائيلية، من خلال التفرد بالضفة الغربية حيناً، وقطاع غزة حيناً آخر، كما استغل الاحتلال الانقسام، ليكرس الحصار ويشدده على قطاع غزة، مما أدى إلى تعطيل الحياة بكافة أشكالها في القطاع.

٩. نتيجة لعدم تمترس كل الفصائل الفلسطينية وكل الشعب خلف المفاوض الفلسطيني، فقد أضعف الانقسام المفاوض الفلسطيني أمام المفاوض الإسرائيلي، وتم استغلال الانقسام أكثر من مرة من قبل حكومة إسرائيل، في وجه الرئيس عباس ووفده المفاوض.

١٠. أدى الانقسام إلى تراجع القضية الفلسطينية كقضية مركزية على الصعيد العربي، وتراجع التأييد العربي لها، كما أدى الانقسام إلى حدوث توترات بين المؤسسة الرسمية الفلسطينية، وبعض الفصائل الفلسطينية، وأطراف عربية.

١١. زاد الانقسام من التعصب الحزبي، وحالة الاستقطاب في الشارع الفلسطيني، كما أثر بالسلب على قدرة المقاومة الفلسطينية التي تمتلك السلاح، ولكنها مقيدة عربياً ودولياً.

١٢. كرس الانقسام الفصل الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أدى إلى حدوث تفاوت اجتماعي واقتصادي، بين قطاعات الضفة الغربية وقطاع غزة على حساب الأخير.

١٣. أدى الانقسام إلى تدخل أطراف دولية وعربية في القضية الفلسطينية، من خلال العلاقة مع الفصائل، أو من خلال التدخل المباشر، وبالتالي أصبح هناك تأثير واضح على القرار الفلسطيني الرسمي والفصائلي.

١٤. قلل الانقسام من فرص تطوير هوية وطنية مشتركة، وبرنامج وطني مشترك.

التوصيات:

١. التمسك بالقانون الأساسي، وصيانة الحريات، وحماية حقوق الإنسان، ورفض استخدام العنف بكافة أشكاله ووسائله، في كل الأحوال والظروف، والتشديد على الحوار كوسيلة وحيدة لمعالجة الخلافات والتناقضات بين مختلف الفئات الاجتماعية.

٢. حماية المسيرة الديمقراطية، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات، وحماية التعددية السياسية والفكرية.

٣. ضرورة العمل على إنهاء الانقسام شكلاً ومضموناً، بكافة السبل، ومن خلال الاعتماد على حوارات واتفاقية القاهرة، والبناء على ما تم التوصل إليه في الاتفاقات الداخلية الفلسطينية، والتي تم تسميتها باتفاق الشاطئ، والتي نتج عنها تشكيل حكومة وفاق وطني، برئاسة الدكتور رامي الحمد لله.

٤. تفعيل ملفات المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وتحديداً ملف المصالحة المجتمعية، لتهيئة الوضع الداخلي، وحل كافة الإشكاليات الشخصية الاجتماعية العالقة، وتقديم المجرمين الذين يثبت عليهم القتل للقضاء، وتفعيل العدالة الانتقالية؛ للخروج من كافة المشكلات العالقة.

٥. إعطاء الفرصة لحكومة التوافق الوطني لتتولى توحيد مؤسسات السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية، وإعادة صياغتها، بعيداً عن الفئوية وعلى أساس مهني.

٦. إعادة تطوير وتفعيل منظمة التحرير ومؤسساتها على أساس إعلان القاهرة، وخاصة الدعوة لانتخاب المجلس الوطني، على أساس قانون التمثيل النسبي حيثما أمكن، مع ضمان التمثيل الجغرافي والسياسي للفلسطينيين.

٧. التأكيد على أن التناقض الرئيس لا زال مع الاحتلال الإسرائيلي، وأننا لا زلنا تحت الاحتلال ونعيش مرحلة التحرر الوطني، وهو ما يتطلب إعادة بناء الوحدة الوطنية على أسس ديمقراطية راسخة، وتدعيمها، وتطوير أشكالها.

٨. البدء بالإعداد لانتخابات تشريعية ورئاسية في موعدٍ محدد، وعلى أساس نظام انتخابي متفق عليه، وإعادة بناء وتفعيل جهاز القضاء، والمحافظة على استقلاليته، وتحييده عن الخلافات السياسية، والتجاوزات الحزبية.

٩. إعادة ترتيب أوضاع السلطة الفلسطينية، وبناء مؤسساتها الأمنية، والمدنية، والخدمية، على أسس الكفاءة والمهنية، وضمان وحدانيتها، وانصياع المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

١٠. يجب تطوير النظام السياسي الفلسطيني، لإخراجه من أزمته، بتحويله إلى نظام قائم على التعددية، والشراكة السياسية الشاملة، وليس نظاماً مغلقاً، وحكراً على طرف أو طرفين، وذلك من خلال إصلاح وطني وديمقراطي لمؤسسات السلطة، والمجتمع، ومنظمة التحرير.

١١. ضرورة العمل على تقليص معدلات البطالة بين صفوف العمال، والخريجين، وتوفير فرص عمل تتناسب مع حجم البطالة الموجودة، وتحديداً في قطاع غزة، نتيجة لتكدس البطالة بسبب الحصار، ووضع حد أدنى للأجور في قطاع غزة أسوة بالضفة الغربية، وذلك لحماية العامل.

١٢. إقرار خطة اقتصادية عاجلة، لمواجهة الأوضاع الإنسانية الكارثية المترتبة على سنوات الانقسام، والحصار، والعدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة.

١٣. ضرورة العمل على استعادة التعاطف والدعم العربي السابق، والبناء عليه، والعمل فلسطينياً على تفعيل الدبلوماسية، للتوجه للمجتمع الدولي وإقناعه بضرورة الالتزام بأي نتائج تصدر عن انتخابات فلسطينية حرة ونزيهة، والتمسك بضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية، من خلال مؤسسات المجتمع الدولي، ووضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته تجاه المدنيين الفلسطينيين، والمؤسسة الرسمية الفلسطينية.

المصـــادر والمراجـــع

❖ أولا : الوثائق وموسوعات.

❖ ثانيا: التقارير.

❖ ثالثا: المقابلات.

❖ رابعا : الكتب العربية.

❖ خامسا : الكتب المترجمة.

❖ سادسا : الرسائل العلمية.

❖ سابعا : الدراسات والندوات وأوراق العمل.

❖ ثامنا: الصحف والدوريات.

❖ تاسعا: الانترنت.

المصادر والمراجع

أولا: وثائق وموسوعات.

١. أسعد عبد الرحمن، النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني– الدراسات الخامسة (دراسات القضية الفلسطينية)، ط١، بيروت، ١٩٩٠.

٢. إلياس شوفان، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦.

٣. خيرية قاسمية، الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي (١٩٠٠–١٩٦٤)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخامسة– المجلد الخامس (دراسات القضية الفلسطينية)، ط١، بيروت، ١٩٠٠.

٤. شفيق الحوت، بيان الحوت، الانتفاضة وتطور القضية الفلسطينية (١٩٨٧–١٩٨٨)، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس. القسم الثاني (الدراسات الخاصة)، ط١، بيروت، ١٩٩٠.

٥. عبد القادر عابد، فلسطين الموضع والموقع، الموسوعة الفلسطينية، ج٢،ع١، ط١، بيروت، ١٩٩٠.

٦. فلسطين تاريخها وقضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٩.

٧. محمد الفرا، مدخل إلي دراسة القضية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، مجلد٥، ط١، بيروت،١٩٩٠.

٨. الموسوعة الفلسطينية، الجزء الأول والجزء والثاني، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤.

٩. الموسوعة الفلسطينية، الدراسات التاريخية، ج٢، العدد الأول، ط١، بيروت، ١٩٩٠.

١٠. الموسوعة ويكبيديا الحرة، الانقسام–الفلسطيني ar.wikipedia.org/wiki.

١١. يزيد الصايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني– الدراسات الخاصة– المجلد الخامس (دراسات القضية الفلسطينية)، ط١، بيروت، ١٩٩٠.

ثانيا: تقارير

١. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني ٢٠١١، محسن صالح، محرر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢.
٢. التقرير الثالث عشر، حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٧م، كانون الثاني ٢٠٠٧–٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، ٢٠٠٨.
٣. التقرير السنوي ٢٠٠٧، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة–فلسطين، ٢٠٠٨.
٤. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، صفحات سوداء في غياب العدالة، تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة ٧–١٤ يونيو ٢٠٠٧، غزة، ٢٠٠٧.

ثالثا: مقابلات

١. مقابلة شخصية أجراها الباحث مع عاطف مطر، بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢.
٢. مقابلة شخصية أجراها الباحث مع وجيه أبو ظريفة، بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٥.
٣. مقابلة شخصية أجراها الباحث مع ناجي شراب، بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٥.
٤. مقابلة شخصية أجراها الباحث مع كايد الغول، بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٦.
٥. مقابلة شخصية أجراها الباحث مع خليل الحية، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣.
٦. مقابلة شخصية أجراها الباحث مع يسري البلتاجي، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٨.
٧. مقابلة شخصية أجراها الباحث مع إبراهيم أبو النجا، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥.
٨. مقابلة شخصية أجراها الباحث مع فيصل أبو شهلا، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥.
٩. مقابلة شخصية أجراها الباحث مع أحمد حلس، بتاريخ ٢٠١٤/٣/٥.

رابعا: الكتب العربية

١. إبراهيم أبراش، المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي، مكتبة ومطبعة دار المنارة، غزة، ٢٠٠٤.
٢. إبراهيم أبو كامش، التركيب الطبقي في الضفة والقطاع ١٩٤٨–١٩٦٧، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، ١٩٩١.
٣. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي ... مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول، المفهومات، الطبعة الثامنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.
٤. أحمد عماد سيد، الفلسطينيون وسقوط المحرمات، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.

٥. أسامة أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (من النشأة إلى أوسلو) قراءة تحليلية، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس- فلسطين، ط١، ٢٠١٢.
٦. أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار الجيل للنشر، عمان، ط٣، ١٩٨٦.
٧. إياد البرغوثي، الأسلمة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط١، مركز الزهراء الثانوية للدراسات والأبحاث في القدس، ١٩٩٠.
٨. برهان غليون، مجتمع النخبة، معهد الإنماء العربي، ط١، بيروت، ١٩٨٦.
٩. تركي الحمد، دراسات أيديولوجية في الحالة العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٢.
١٠. ثروت بدوى، النظم السياسية، الكتاب الأول تطور الفكر السياسي والنظرية السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٤.
١١. جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق، مطبعة العشري، القاهرة، ٢٠٠٦.
١٢. جميل منصور، الشعب الفلسطيني في الداخل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٩٠.
١٣. جميل هلال، النظام السياسي بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، ط١، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، تموز ١٩٩٨.
١٤. حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي (من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر ١٩٨٦.
١٥. حسين أبو النمل، قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩.
١٦. حسين أبو شنب، الإعلام الفلسطيني، دار الجليل للنشر، عمان، ط١، ١٩٨٨.
١٧. حسين رشوان، الأيديولوجيا والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
١٨. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، ط٦، بيروت، ١٩٩٨.
١٩. خالد أبو العمرين، حركة المقاومة الاسلامية "حماس"، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.
٢٠. ربحي قطامش، الطبقة العاملة الفلسطينية في مواجهة الكولونيالية، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس،١٩٨٩.
٢١. روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠.
٢٢. رياض الأسطل، الفلسطينيون .. الهوية السياسية والبناء الحضاري، إصدارات المركز الدولي، ط٣، غزة-فلسطين، ٢٠٠٤.
٢٣. رياض الأسطل، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، ط١، فلسطين-غزة، ١٩٩٨.

٢٤. زكريا إبراهيم، مشاريع تسوية قضية فلسطينية من عام ١٩٢٠ حتى نهاية ١٩٩١، فلسطين، ٢٠٠٢.
٢٥. زياد أبو عمرو وآخرون، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، فلسطين–رام الله، ١٩٩٥.
٢٦. زياد أبو عمرو، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨–١٩٦٧، دار الأسوار، عكا، ١٩٨٧.
٢٧. زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة العربية وقطاع غزة، دار الأسوار، فلسطين–عكا، ١٩٨٩.
٢٨. زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا، أيلول ١٩٨٩.
٢٩. سليم الجندي، الحركة العمالية في فلسطين، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٨.
٣٠. سمر جودت البرغوثي، سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط١، بيروت، ٢٠٠٩.
٣١. سميح حمودة ، الوعي الثورة، دراسة في حياة وجهاد الشيخ عز الدين القسام، جمعية الدراسات العربية، ط١، القدس،١٩٩١.
٣٢. شاكر النابلسي، تهافت الأصولية: نقد فكري للأصولية الإسلامية من خلال واقعها المعاش، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٩.
٣٣. عبد الرحمن عوض الله، الحركة الشيوعية الفلسطينية وحزب الشعب، الندوة الفكرية السياسية (خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، ٢٠٠٠.
٣٤. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١٠، ١٩٩٠.
٣٥. عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١٠، ١٩٩٠.
٣٦. عبيد ياسين، ومحمد جمعة، منظمة فتح ومنظر التسوية السلمية، من كتاب الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات التهدئة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣٧. علي الجرباوي، البعد الفلسطيني– الإسرائيلي للصراع .. منذ أوسلو حتى ١٩٩٨ (في صراع القرن الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام)، مؤسسة عبد الحميد شومان، المؤسسة العربية، عمان وبيروت، ١٩٩٩.

٣٨. عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٧٤-١٩٧٧، مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٩.
٣٩. غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، غزة، ٢٠٠٩.
٤٠. فيصل الحوارني، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٨٠.
٤١. كمال الخالدي، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى أين "منظور ثقافي" ، دار ابن رشد، بيروت، ١٩٩٨.
٤٢. مازن سعادة، المعيقات الذاتية والداخلية لتجديد الأحزاب القديمة، من كتاب ما بعد الأزمة التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٩.
٤٣. ماهر الشريف، البحث عن كيان (دراسة الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣)، ط١، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، ١٩٩٥.
٤٤. ماهر الشريف، الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٣٩-١٩٤٨، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١.
٤٥. ماهر الشريف، تاريخ فلسطين الاقتصادي الاجتماعي، دار ابن خلدون، ط١، ١٩٨٥.
٤٦. محسن أبو رمضان، حماس في الحكم: الآثار السياسية والمجتمعية، مركز القدس للإعلام والاتصال، البيرة، ٢٠١٠.
٤٧. محسن محمد صالح، فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط١، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٣.
٤٨. محمد حمدان وآخرون، فلسطين والقضية الفلسطينية، ط١، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين ٢٠١٠.
٤٩. محمد خالد الأزعر، حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨.
٥٠. محمد يونس الحسيني، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين، القدس، ١٩٤٦.
٥١. مريم عيناني، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تحرير: محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٨.
٥٢. مريم عيناني، محسن صالح، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٨.
٥٣. مصطفى بكري، غزة أريحا: الأوراق السرية، مركز الفكر العربي للدراسات، القاهرة، ط١، ١٩٩٣.

٥٤. مصطفى مراد الدباغ، القبائل العربية وسلائلها في فلسطين، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩.

٥٥. ممدوح نوفل، البحث عن الدولة، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط١، رام الله، ٢٠٠٠.

٥٦. موفق الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي "الكتاب الأول: أساسيات البحث العلمي"، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان – الأردن، ٢٠٠٦.

٥٧. ناجح جرار، اللاجئ الفلسطيني إلى أين؟ مشروع التنمية البشرية المستدامة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين–نابلس، ١٩٩٧.

٥٨. ناجي علوش، فكر حركة المقامة الفلسطينية "١٩٤٨–١٩٨٧" نظرة عامة، لجنة تراث بير زيت، رام الله، ١٩٩٣.

٥٩. نبيل بدران، التعليم والتحديث في المجتمع الفلسطيني (١٩٤٨–١٩٦٧)، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٦٨.

٦٠. نعمان عبد الهادي فيصل، الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (دراسة مقارنة)، غزة، ٢٠١٢.

٦١. نعيم الأشهب، إمارة حماس، دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، رام الله، ٢٠٠٧.

٦٢. هاني فارس، القومية العربية والقضية الفلسطينية (الفصل الخامس من كتاب القضية الفلسطينية من أربعين عاماً – أعمال الندوة الفكرية التي نظمتها جمعية الخريجين في الكويت)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر ١٩٨٩.

٦٣. هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٩٢.

٦٤. وجيه ضياء الدين، الفلسطينيون في البلاد العربية "الفلسطينيون في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

٦٥. وليد سالم، المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية، منتدى أبحاث الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين "ماس"، رام الله،١٩٩٩.

٦٦. يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن دولة: الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩–١٩٩٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، بيوت، يناير ٢٠٠٢.

٦٧. يوسف أ. صايغ، الاقتصاد العربي: منجزات الماضي وآفاق المستقبل، ترجمة الدكتور عز الدين جوني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٠.

٦٨. يوسف رزقة، الطريق الصعب، حماس: الشراكة والقيادة، ج٣، مكتبة دار الأرقم، غزة، ٢٠٠٩.

خامسا: الكتب المترجمة

١. أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني ١٩٤٩–١٩٦٧، ترجمة: إبراهيم الراهب، دار دمشق للطباعة والنشر، ط١، دمشق، ١٩٨٦.
٢. م. أ. إفانز بريتشارد ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة: أحمد أبو زيد، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٦٧.
٣. هيلينا كوبان، المنظمة تحت المجهر، ترجمة: سليمان الفرزلي، دار هاي لايت، لندن، ١٩٨٤.
٤. ياكوب باريون، ما هي الأيديولوجية؟ دراسة لمفهوم الأيديولوجيا ومعضلاتها، ترجمة: أسعد رزوق، الدار العلمية، ط١، لبنان، ١٩٧١.

سادسا: الرسائل العلمية

١. حسام رابعة، أزمة النظام الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، رسالة ماجستير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
٢. حسام علي يحيى الدجنى، فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦ وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة الأزهر، ٢٠١٠.
٣. خليل أبو عرب، أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٨.
٤. شيرين الضاني، دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات في قطاع غزة (دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعات قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠.
٥. صلاح الوادية، أثر التغير في تفاعلات مصر، والسعودية، وسورية على الأمن القومي العربي (١٩٨٩–٢٠١٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات السياسية ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
٦. صلاح الوادية، السياسة السورية تجاه القضية الفلسطينية ٢٠٠٢–٢٠١٢، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٢.
٧. عاطف مجمد أبو مطر، دور التلفزيون الفلسطيني في تشكيل الوعي الاجتماعي لطلاب الجامعات: دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعات في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٨. عواد جميل عودة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (٢٠٠٨-٢٠١٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١١.
٩. معتز الدبس، التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ٢٠٠٠-٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، غزة، ٢٠١٠.
١٠. موسى حلس، ملامح الوعي الاجتماعي الفلسطيني في ضوء التحولات السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠١.
١١. موسى حلس، نظام القضاء العشائري في فلسطين : دراسة ميدانية لدور المجالس العرفية في حل المنازعات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

سابعا: الدراسات والندوات وأوراق العمل

١. خليل هندي وآخرون، المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، دراسة تحليلية لهجمة أيلول، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت،١٩٧١.
٢. محمد خالد الأزعر، منظمة التحرير الفلسطينية: التجربة والأفاق المستقبلية، الندوة الفكرية والسياسية-خبرات الحركات السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، حزيران/ يونيو ٢٠٠٠.
٣. محمود إسماعيل، جبهة التحرير العربية، في الندوة الفكرية السياسية (خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين)، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، حزيران/يونيو ٢٠٠٠.
٤. ندوة الحوار الوطني: ماذا يقول المتحاورون؟، إدارة الندوة، عاطف أبو سيف، مجلة سياسات ، معهد السياسات العامة، رام الله ، العدد٨، ربيع ٢٠٠٩.
٥. ورقة عمل جبهة العمل الطلابي لمؤتمر أثر الانقسام الداخلي على الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، بتاريخ ٢٠٠٩/١/٦.

ثامنا: الصحف والدوريات

١. إبراهيم أبراش، أزمة نخبة وإدارة أزمة، صحيفة الأيام، ٢٥ فبراير ٢٠٠٩.
٢. إبراهيم أبراش، جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٧٨، ربيع ٢٠٠٩.
٣. إبراهيم الجندي، منظمة التحرير الهوية والكيانية الفلسطينية، مجلة صامد الاقتصاد، السنة ٢٧، العدد ١٤٢، تشرين الأول- تشرين الثاني- كانون الأول ٢٠٠٥.

٤. أحمد شاهين، منظمة التحرير الفلسطينية من الوصايا إلى الاستقلال ١٩٦٤-١٩٧٤، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٢-١٤٣، يناير، فبراير ١٩٥٨.
٥. أسامة أبو نحل ومخيمر أبو سعدة، نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠٠٩.
٦. أسامة أبو نحل ومخيمر أبو سعدة، نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة نقدية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٩.
٧. جميل هلال، الحركة الوطنية الفلسطينية أمام سؤال صعب، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٥٦، خريف ٢٠٠٣.
٨. سميح شبيب، مبادرة السلام الفلسطينية (الإنجازات والتوقعات)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٩، أغسطس ١٩٩٠.
٩. شفيق الغبرا، الانتفاضة الفلسطينية أسبابها وآلية استمرارها وأهدافها، المستقبل العربي، العدد ١١٣، يوليو ١٩٨٨.
١٠. صحيفة البيان، دبي، ٢٠١١/٤/١٠.
١١. صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١١/١١/٢٥.
١٢. صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١١/٥/٢٩.
١٣. صحيفة القدس، ٢٠١٢/٢/١١.
١٤. صحيفة المصريون، القاهرة ، ٢٠١١/٣/١٠.
١٥. صحيفة النهار، ٢ يونيو ٢٠١٤.
١٦. عاطف أبو سيف، النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير، مجلة سياسات، العدد ٨، ربيع ٢٠٠٩.
١٧. عبد المالك التميمي، بعض اشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد١١١، السنة الثانية عشر، ١٩٩٠.
١٨. عدنان حسين، منظمة التحير الفلسطينية والصراع من أجل البقاء، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٠١، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.
١٩. عصام سخنيني: الكيان الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث م.ت.ف، بيروت، العدد ٤١-٤٢ ، فبراير ١٩٧٥.
٢٠. عصام سخنيني، تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢.

٢١. عنان حسين، م.ت.ف في يوبيلها الفضي، المرحلة الأولى للتنظيم المستقل (١٩٥٩-١٩٦٧)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٩٥ يونيو ١٩٨٩.
٢٢. فايز سمارة، الانتفاضة الفلسطينية في عامها الرابع حقائق الأرقام ومؤشراتها، دار الوحدة، السنة ٨، العدد٨٧، ديسمبر ١٩٩١.
٢٣. فيصل حوراني، "الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة"، شؤون فلسطينية، بيروت، سبتمبر ١٩٩٢.
٢٤. فيصل حوراني، منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٩٩، بيروت، شباط/فبراير ١٩٨٠.
٢٥. ماجد كيالي، السمات العامة الأساسية للانتفاضة، مجلة الأرض، مؤسسة الأرض، السنة ١٦، العدد٢، دمشق، شباط ١٩٨٩.
٢٦. ماهر الشريف، عصبة التحرر الوطني والمسألة القومية العربية في فلسطين (١٩٤٣ – ١٩٤٨)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٠٨، بيروت، سبتمبر ١٩٨٠.
٢٧. مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد٦٧، صيف٢٠٠٨.
٢٨. محمد جمعة، اتفاق مكة .. قراءة في التداعيات السياسية وحدود الشراكة، السياسة الدولية، المجلد ٤٢، العدد ١٦٨، القاهرة، أبريل ٢٠٠٧.
٢٩. موسى البدري، الحركة الإسلامية في الأرض المحتلة، مجلة دراسات فلسطينية، العدد ٢، بيروت، ١٩٩٤.

تاسعا: الانترنت

١. لجنة الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٦، تقرير خاص، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ http://s.v٢٢v.net/٧aZ
٢. موسوعة مقاتل الصحراء، المصطلحات السياسية، http://s.v٢٢v.net/kX٢ .
٣. القانون الأساسي الفلسطيني، www.plc.gov.ps/ar/page_details.aspx?title.
٤. عبد الستار قاسم، شرعية إسرائيل فوق شرعية فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨؛ http://s.v٢٢v.net/ybPs .
٥. حوار لموقع دنيا الوطن الإلكتروني مع اللواء برهان حماد، بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٣، رابط : www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/٤٥٢٧٩٨.html
٦. موقع الجزيرة نت؛ http://s.v٢٢v.net/٤BGb .
صحيفة الرياض الإلكترونية، http://www.alriyadh.com/٢٥٧٣٦٤

٧. صبحي عسلية، حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة، www.digital.ahram.org.eg/articles.asp?serial=٦٥٧٠٩٠&eid=١٨٧٩
٨. إبراهيم أبراش: الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني
، http://s.v٢٢v.net/٨CD٤ .
٩. إبراهيم أبراش، الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني، الحوار المتمدن، ٢٠١٢/١١/٢، www.m.ahewar.org/s.asp?=٣٣٠٧٦٦&r=٠&cid=٠&٤=&i =٠&٩
١٠. فدوى البرغوثى، في الذكرى الثالثة لإعلانها: وثيقة الأسرى لازالت الحل الأمثل لحالة الانقسام، شبكة الانترنت للإعلام العربي، www.amin.org/print.php?t= opinion&id=٦٣٢٢
١١. نص إعلان الدوحة كاملاً، www.sauress.com/alhayat/٣٥٩٣٣٢